

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٩

الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب السيد اسماعيل عمر غيلية، رئيس جمهورية جيبوتي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يليقه رئيس جمهورية جيبوتي.

اصطحب السيد اسماعيل عمر غيلية، رئيس جمهورية جيبوتي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية جيبوتي، فخامة السيد عمر غيلية، وأن أدعوه إلى الإلقاء خطابه.

الرئيس غيلية (تكلم بالفرنسية): بمناسبة انعقاد هذه الدورة التاريخية الأخيرة للجمعية العامة في الألفية الحالية، وهي أول دورة أحضرها، إذ أنني تسلمت مهام منصبني في شهر أيار/مايو من هذا العام، أود باسم شعب جيبوتي أن أنقل خالص تمنياتنا إلى جميع أعضاء الجمعية العامة. وأود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين هذه. إن

خبرتكم الطويلة والواسعة مع الأمم المتحدة، التي بدأت بشغلكم منصب ممثل المنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية قبل نيل بلدكم الاستقلال، واستمرت بتوليكم مهام المراقب الدائم لها، قد أتاحت لكم دراية ثاقبة بما يجري داخل الجمعية والتحديات التي تواجهها الآن. ونحن مقتنعون، بأن دورة الجمعية العامة هذه ستؤذن بانتهاء فترة رائعة تتكلم بنتائج إيجابية جداً وذلك بفضل ما لديكم من مهارات والتزام.

كذلك نود أن نعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد ديدبير أوبيرتي، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال الجمعية العامة. وحقيقة أن الجمعية كانت قادرة على إنجاز الكثير في دورتها الثالثة والخمسين إنما يعود إلى حد كبير إلى تفانيه ومهارته وإدارته الذكية.

ويجب علينا أن نعترف بما نكنه من إعجاب كبير بالجهود الدؤوبة للأمين العام في مواصلة عمله الممتاز في ظل ظروف صعبة ومرهقة. وما فتئت المنظمة، على جبهات عديدة جداً، تواجه تحديات تعرض مزاوله أعمالها بسلاسة للخطر، سواء في تناول مسائل الصراع والسلام والتنمية، أو في التصدي لمسائل الفقر المدقع الذي يواجه العديدين في المجتمع الدولي. وبالرغم من الانخفاض الحاد في تدفق الأموال في وقت يزداد فيه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ونظام السوق العالمي القديم لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - أي حقبة خطة مارشال - ظل باقيا لأنه لم يكن هناك خاسرون كثيرون. فقد حصل الكل على شيء من ذلك النظام وأمكن لكل جهة أن تدعي ملكية شيء ما. ولا يمكننا أن نقول ذلك اليوم، لأن سجل الخاسرين يطول بطريقة تنذر بالشؤم. وهذه علامة مثيرة للشؤم في الألفية الجديدة، التي يزيد توافر أساليب العلاج الممكنة بكثرة من طابعها المأساوي وإثارتها للسخط بوجه خاص. ويمكننا أن نجعل النظام يعمل بفعالية وعلى نحو مفيد إذا توافرت الإرادة. لكن المجتمع الدولي يفتقر في الوقت الحاضر إلى العزيمة وإلى الإحساس بالتعاطف. وذلك لا يبشر بخير للإنسانية.

إن العولمة والتوسع والتكامل السريعين للاقتصاد الدولي جلبا بدون شك فوائد جمة على كثير من البلدان وأحدثا تغيرات إيجابية في ظروف معيشة العديد من الناس. إلا أن بلدانا عديدة وسكانها، لا سيما في العالم النامي، تواجه باطراد التهميش واليأس لأنها لا تستطيع مجاراة الوتيرة السريعة للتكامل. وأقل البلدان نموا على وجه الخصوص تقتضي عناية خاصة حتى لا تنحدر أكثر إلى هوة الفقر والتفكك.

من الواضح أن منطقة القرن الأفريقي قد نالت أكثر مما تستحق من الحروب والكوارث الطبيعية وحالات انهيار الدول والانحدار الاقتصادي وإهدار الإمكانيات الوطنية والبشرية. وبالنسبة لجيبوتي، فإن مجرد البقاء يمثل دائما تحديا هائلا. ولكن دولتنا اليوم أقوى وأكثر توحدا من أي وقت مضى. ونحن ندين بذلك لحكمة ومثابرة ونفاذ بصيرة أول رئيس للدولة وأب الدولة، معلمي، فخامة حسن جوليد أبتيدون، الذي تقاعد بمحض إرادته قبل بضعة أشهر - متخذًا قرارا جديرا بالثناء. وقد صاغ دولة وأعطاهما المقصد والقوة. وقد مكنتنا قيادته المستنيرة من أن نظل نعيش في سلام، وأن نحس في الوقت نفسه بمصاعب منطقتنا وحاجاتها. إنني أفخر بالسير على خطى هذا الإنسان العظيم، وأنا مصمم على صون تركته وتقاليدنا ومؤسساتنا الديمقراطية.

وستواصل جيبوتي العمل من أجل تحقيق سلامة الحكم والديمقراطية والاستقلال، مع احترام حقوق الإنسان. وسنواصل، تمشيا مع إرثنا الثقافي، منح اللجوء لمن تشردهم الصراعات في منطقتنا، رغم الضغط الشديد الذي يسببه ذلك على مواردنا الشحيحة.

الطلب على المنظمة، نجاح الأمين العام في الإبقاء على درجة عالية من الفعالية من خلال العمليات الذكية للترشيد وإعادة الهيكلة. ولذا فإن المنظمة تواصل الاضطلاع بدور هام في الشؤون العالمية، وهذا يعزى بقدر كبير إلى القيادة المستنيرة للأمين العام.

ومع اقتراب هذه الألفية من نهايتها، نجد أنفسنا في حقبة ما بعد الحرب الباردة المتسمة بالعولمة. والمذهب القائل إن السعي العام إلى الازدهار الاقتصادي والمالي سيؤدي بالضرورة إلى أسواق مفتوحة وحركة أكبر للموارد ورأس المال والعمالة مذهب راسخ الجذور. ويقال إن نظام العولمة هذا، ونحن نمضي قدما، سينتج مجتمعات أكثر حرية وطبقات وسطى متنامية، وهذا بدوره سيؤدي إلى ممارسة ضغط من أجل الحصول على الحريات السياسية. ويزعم أننا، في النهاية، يمكن جميعا أن نتوقع انتشار السلام لأن البلدان ستصبح أكثر ترابطا ومتكاملة اقتصاديا، حيث أن المجتمعات المتحررة لا تشن الحروب، على الأقل ضد بعضها البعض.

ويقتضي هذا النموذج سيطرة قطاع خاص أكثر كفاءة وتناقص دور الحكومات. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن السعي إلى أكبر قدر من المرونة الاقتصادية صحبته إعادة تنظيم مكثفة للبنى القانونية والاجتماعية والمالية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية - أو ما يعرف بالتكيف الهيكلي. وقد كانت تكلفة هذه التغيرات كبيرة، ليس فقط من الناحية المالية، وإنما أيضا من الناحية البشرية والاجتماعية. وبما أن شبكة الأمان الاجتماعية في العديد من البلدان تتمثل في الوظائف والخدمات الحكومية، فإن تقليل دور الحكومة أدى إلى معاناة كبيرة وغالبا إلى دفع ثمن سياسي.

وبفضل انتشار التكنولوجيا، لا سيما في قطاع الاتصالات، من الممكن الآن للشركات والمنظمات أن تعمل على نطاق عالمي وأن تدخل تقريبا إلى أي سوق محلي تختاره. ونتيجة لذلك، انتقلت الهيمنة الاقتصادية إلى الشركات عبر الوطنية الضخمة والتجمعات المالية الضخمة التي أخذت تصبح على نحو مطرد القوى الرئيسية المحركة في أغلب الأنظمة الاقتصادية. وعلى نحو متوقع، فإن البلدان الفقيرة وغير المتأهبة تصبح على نحو متزايد معزولة ومهمشة. ومن ثم ليس من المستغرب أن تكون هناك ردة فعل متصاعدة ومنتشرة ضد الآثار الضارة لهذه القوة العالمية الماحقة.

ولكن لا ينبغي لأي من هذه الأمور أن يعفي أفريقيا من ضرورة التوحد لتعزيز قدرتها الخاصة على التصدي للآزمات وقدرتها على حفظ السلم، عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية.

في السنة الماضية، أشار سلفي، في خطابه أمام الجمعية العامة، إلى اندلاع أعمال عنادية ضخمة على نحو سريع ومفاجئ بين جارتينا إثيوبيا وإريتريا. وقد سبب ذلك الكثير من الفرع والتخوف وعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. والخسائر في الأرواح بين الجانبين من أكبر الخسائر التي شهدتها أفريقيا في صراع بين دولتين فيها. والجهود المستمرة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبلدان متعددة، بما فيها جيبوتي، لم تحقق نتيجة. وتطلب إثيوبيا الآن المزيد من التوضيحات بشأن "الترتيبات التقنية" التي اقترحتها منظمة الوحدة الأفريقية، ونحن نأمل أن تؤدي الجهود المبذولة حاليا إلى النتيجة المرجوة. وإن لم يحدث وقف لإطلاق النار ولم يتم التوصل إلى اتفاق، فسيحدث المزيد من الدمار المؤسف والخسائر في الأرواح. وسيستغرق الأمر أعواما لإصلاح الخراب الذي حدث للتسامح العرقي والثقة في القرن الأفريقي. ومن ثم نحن نؤيد منظمة الوحدة الأفريقية التي تثبت ماثبتها وبعد نظرها في سعيها إلى إيجاد حل دائم لهذه الأزمة.

من الواضح أن إريتريا بحاجة إلى أن تكون جارة طيبة مع كل جاراتها من الدول. فجبوتي تواجه الآن باستمرار خطر زعزعة استقرارها عن طريق الغارات والألغام الأرضية، فضلا عن تدريب وتسليح العناصر المتمردة. وبدلا من أن تنحصر الأعمال العدائية في الصراع مع إثيوبيا، فقد انتشرت لتعم تقريبا كل بلد في منطقة القرن. ونحن نؤمن إيمانا صادقا بأن إريتريا ستكسب أكثر لو أصبحت شريكا مساويا في الجهود الإقليمية الجماعية الرامية إلى صياغة سلام شامل وزيادة التنمية والتصدي لتحديات تدهور البيئة بدلا من انتهاج سياسة مواجهة وزعزعة استقرار طائشة هوجاء.

ويبدو أن الحوار المتجدد بين الفلسطينيين والزعيم الإسرائيلي الجديد يتيح فرصة طيبة لإرساء مسار جديد في الشرق الأوسط. وتتمثل الحاجة الأكثر إلحاحا في استعادة الثقة - وهي مهمة تعنى بكسب قلوب وعقول الفلسطينيين الذين أنهكهم استهتار الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. وينبغي لتنفيذ أحكام الاتفاق الأخير في الوقت المناسب أن يساعد على بناء الثقة الضرورية

أفريقيا تنعم بالكثير مما يبعث على الأمل، إلا أنه لا يزال هناك عدد من الصراعات المثيرة للاضطراب والتي تشترك فيها الدول وأعداد لا تحصى من حركات التمرد والفصائل الانفصالية. وقد جرت انتخابات ديمقراطية قبل بضعة أشهر في دولتين من كبار الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى - هما نيجيريا وجنوب أفريقيا - وفي دول أصغر، مثل جيبوتي، في حين أن العمل على تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار أو إنشاء عمليات السلم جار في غالبية الصراعات الرئيسية المحتمدة في القارة.

وبالنظر إلى هذه التطورات ماذا بوسعنا أن نتوقع على نحو معقول؟ وما هو الشيء الذي يجب أن نسعى جاهدين لتحقيقه؟ إن أولويتنا الرئيسية يجب أن تكون وضع حد للصراعات والدمار. ولهذا السبب فإن اتفاقات وقف إطلاق النار، وسحب المحاربين، ونزع السلاح، وتسوية الصراعات، وإعادة توطين المشردين، تمثل أولويات هامة لأفريقيا.

وفي حين تستعر الصراعات في قلب القارة، أخذ اتجاه جديد يبرز إلى الوجود. فالصراعات ما عادت محددة المواقع أو تدور بين طرفين محددين بشكل واضح، وإنما أصبحت تجتذب طائفة متنامية من المشاركين بجدال أعمال متباينة. ومن المثير للاكتئاب أن يشاهد المرء الخسائر الضخمة في الأرواح، والدمار العشوائي، والمجتمعات التي تنهار انهيارا كليا تقريبا.

ونحن بالتالي نشعر بالارتياح لأن الصراع الوحشي في سيراليون قد حسم أخيرا. وأكثر الصراعات إثارة للقلق الآن، إلى جانب الصومال، هو الصراع في أنغولا حيث يبدو مرة أخرى أن الجهات الفاعلة الخارجية تضطلع بأدوار كبيرة.

ومن ثم نحن بالطبع نؤيد دعوة الأمين العام في تقريره عن الصراعات في أفريقيا إلى أن يتخلى المجتمع الدولي عن التردد الشديد الذي أبداه في السنوات الأخيرة ليتولى المسؤوليات السياسية والمالية المصاحبة لنشر عمليات حفظ السلم.

وعلينا أيضا أن نبذل كل ما في وسعنا لزيادة قدرة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية، فضلا عن قدرتها على بناء السلم بعد الصراع.

والواقع أن عدم رغبة المجتمع الدولي في الاعتراف بهذا الواقع، لمجرد أن لا مصالح وطنية حيوية لديه هناك، أمر مأساوي. وهكذا يترك أمراء الحرب يقتتلون فيما بينهم إلى أن يقضي أحدهم على البقية ويُسْتَعاد قدر من النظام. إن الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي يمكن أن تأتي بالسلام إلى الصومال أيضا.

إن الصومال يتفكك بسبب لا مبالتنا، وعدم وجود عزيمة ورؤيا لدينا، وعدم اتخاذنا إجراءات. فهو لم يعد كيانا قابلا للحياة سياسيا. والواقع أن استمرار الفوضى في ذلك البلد يدل على فشل الإدارة العالمية في خدمة البلدان الفقيرة في العالم النامي. ويعلم الشعب الصومالي ذلك تمام العلم. فعقدت من العنف والجوع والمرض وعدم اليقين أدى إلى مستويات من اليأس لم يسبق لها مثيل. ويمكننا القول إن جميع الصوماليين يعيشون تحت خط الفقر، وإن الحرب الأهلية المدمرة تدور رحاها بلا هوادة في جميع أنحاء البلاد. ويمكن أن يصبح الصومال بسهولة عامل اجتذاب لعناصر الإجرام والمتاجرين بالمخدرات والإرهابيين، وأن يصبح أيضا مكبا للنفايات السامة الخطيرة. وإن الصيد المفرط للأسماك من قِبل الأجانب في مياه الصومال غير المحمية هو أيضا مدعاة لقلق كبير لنا.

إن التقرير الشامل الأخير للأمين العام عن الصومال يذكر بدقة أن البلاد غرقت في حالة من الفوضى الكلية، بلا حكومة وطنية وبلا عناصر دولة. والضحية الرئيسية لهذا الصراع العقيم هي جيل بأكمله من الأطفال الصوماليين المحرومين من التعليم.

لقد تدخلت الأمم المتحدة في الصومال عام ١٩٩٢ بنوايا طيبة تمثلت في استعادة السلام والاستقرار والقانون والنظام. وفي هذا الصدد، أناطت ببعثتها مهمة مساعدة الشعب الصومالي على إعادة بناء اقتصاده وحياته الاجتماعية والسياسية؛ واستعادة هيكله المؤسسية؛ وتحقيق المصالحة السياسية الوطنية؛ وإعادة إنشاء دولة صومالية تقوم على الحكم الديمقراطي. والمؤسف أن تلك النوايا الحميدة أخفقت إخفاقا تاما عقب إنهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال بسبب عدم تعاون الفصائل الصومالية في مسائل الأمن، على الرغم من الظروف الاستثنائية التي كانت قائمة، لا سيما عدم وجود حكومة في الصومال.

عن طريق اعتماد الأطراف التعقل والإقناع بالحجة والمنطق. ولا بد من استغلال قوة الدفع الراهنة على الرغم من الجهود التي تبذلها الفصائل المتناحرة. وبما أن هناك الآن جدولا زمنيا للنظر في مسائل الوضع النهائي من قبيل الحدود، والمستوطنات، ومركز القدس، واللاجئين، والمياه، وإنشاء دولة فلسطين، فإن النتيجة ستعتمد على إرادة والتزام كلا الطرفين. وينبغي تمهيد السبيل أيضا أمام تسوية مسألة مرتفعات الجولان والانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن الجزاءات الطاحنة المفروضة على العراق منذ عقد تقريبا تلحق ضررا فادحا بالسكان، لا سيما بكبار السن والنساء والأطفال. ونحن نحث المجتمع الدولي على إجراء استعراض واقعي لهذه الجزاءات بغرض رفعها تماما.

لقد فقد العالم العربي مؤخرا، والعالم بأسره، عدة زعماء بارزين وناشطين. فالملك حسين، ملك الأردن، وأمير البحرين، والملك الحسن الثاني ملك المغرب، ما عادوا بيننا. وعلى الرغم من أننا جميعا نشعر بالخسارة لرحيلهم قبل الأوان، تحدونا الثقة بأن تركاتهم ستظل من بعدهم.

السيد الرئيس، استميحك عذرا لأنني سأتكلم الآن مطولا عن المأساة في الصومال. إننا نشهد منذ عقد تقريبا تفكك الصومال على نحو لا يرحم. فشعب الصومال الذي تتركب في بلاده أعمال العنف ويفتقر إلى حكومة، تنكر عليه حقوقه الإنسانية الأساسية. ويتحتم بذل كل الجهود من أجل التخفيف من معاناة ملايين الصوماليين الذين يعيشون منذ عقد من الزمن حياة محفوفة بالمخاطر. فالمساكن والمياه يندر وجودهما على نحو مثير للجزع. والبلاد يسودها انعدام القانون، وهي في طريق سياسي، مسدود. ومستقبلها قاتم. وإن لم تتخذ خطوات ثابتة، فالنتيجة ستكون استمرار البؤس واليأس، فضلا عن استمرار القلق لدى جيران الصومال.

هذه الحالة الفريدة، بل أقول المأساوية، ينبغي إيلاؤها الأولوية - مثل النظر الجاد الذي أولي لمأس أخرى. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الاستقرار الدولي والإقليمي يعتمد إلى حد كبير على الاستقرار الداخلي لجميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

بالتحديد ما يقع الآن في ذلك البلد. وهذه الحالة، بالنسبة لنا جميعا، ليس من شأنها سوى زيادة قلقنا بشأن مستقبل الصومال.

ولهذا يصبح التحدي الذي نواجهه الآن إنشاء سلطة لملء الفراغ الذي يستغله أمراء الحرب دائما. وعقد المزيد من المؤتمرات التي تسفر دائما عن نفس النتائج، كما كان الحال في السنوات العشر الماضية، ليس العلاج. وإذا ما واصلنا تنفيذ فكرة عقد المزيد مما يسمى بمؤتمرات المصالحة الوطنية إلى ما لا نهاية، أو خلال العقد القادم، بحثا عن سلم في الصومال، فإننا نقول، في الحقيقة، إن المجتمع المدني الصومالي سيواجه مستقبلا مجهولا، لأن المجتمع الدولي ليس مستعدا لحمايته من العناصر الإجرامية التي اغتصبت السلطة. وعلى الرغم من "المشروعية" التي يضيفها المجتمع الدولي إضفاء خاطئا على أمراء الحرب، فإنهم لم يتفقوا قط، ولن يتفقوا أبدا، على أي شيء. وإن محاولة إرضائهم لم تنجح ولن تنجح أبدا.

إن للصوماليين، أيضا، حقوق إنسان؛ ولهم نفس الحقوق مثل غيرهم بأن يحموا من القمع، ومن الأفراد الماكرين والمتعطشين للسلطة الذين ينتقلون باستمرار وبحرية من عاصمة إلى أخرى، يجمعون الأموال ويوفرون الأسلحة. ومع أن هؤلاء الأفراد مسؤولون عن تدمير بلدانهم، وعن موت عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، والأعداد التي لا حصر لها من الإصابات، وعن الشلل الذي أصاب البلد حتى الآن، فإن المجتمع الدولي لم يتدخل في الصومال "للدفاع عن المبادئ الإنسانية وقيم المدنية والعدل" كما ذكر زعيم عربي عند تبرير عملية كوسوفو. إن عملية الأمم المتحدة في الصومال كانت محاطة بغموض في ولايتها ولم تكن هناك أبدا نية لتخليص البلد من أمراء الحرب.

وعلاوة على ذلك، تعطي كوسوفو مثلا واضحا عن العمل القوي المصمم لتحقيق هدف محدد - لطرده الجيش الصربي الغازي من كوسوفو. وكما أن عملية الأمم المتحدة في كوسوفو عهدها إليها بسلطة لم يسبق لها مثيل لأن الظروف تحتم ممارسة سلطات سيادية تقريبا. إن لها سلطة على الإقليم، وعلى شعب كوسوفو، وعلى السلطات التشريعية والتنفيذية لكوسوفو، بما في ذلك إدارة النظام القضائي. وتلك الولاية أكبر بكثير من ولاية البعثة في الصومال؛ لكن الصومال ليست كوسوفو.

ومنذ إنهاء عملية الأمم المتحدة، عُد مؤتمران ولدا بعض التفاؤل هما - مؤتمر سوداري برعاية إثيوبية، ومؤتمر القاهرة برعاية الحكومة المصرية. لكن المؤتمرين لم ينجحوا سوى في إبراز الانقسامات فيما بين زعماء الحرب من جانب والبلدان المهتمة من جانب آخر.

وظل العديد من البلدان والمنظمات تعمل عملا دؤوبا لاستعادة قدر معين من الحكم في الصومال، مع أن التركيز بقي منصبا دائما على جمع أمراء الحرب المتقاتلين بغية مساعدتهم على التوصل إلى اتفاق من شأنه أن ينهي حالة الجمود القائمة. بيد أن السعي إلى التسوية الدائمة عن طريق زعماء الحرب، مثلما تبين لنا تكرارا ودون لبس طوال الصراع، أثبت أنه حلم ليس إلا؛ فعدم اليقين ما زال سائدا، وثقافة الإفلات من العقاب ما زالت قائمة. ومؤخرا، شهدنا إنشاء جميع أشكال التحالفات السياسية والعسكرية بين الفصائل في محاولة لإحلال السلام في البلاد، بيد أن هذه المبادرات كثيرا ما يتم تلقيها بالشك أو حتى بالانتقاد من فصائل أخرى وحتى من بلدان معينة. والواضح أن ما من زعيم لفصيل من الفصائل يمكنه أن يدعي بأنه يحظى بدعم وطني أو بقبول وطني، لأن المجتمع المدني الصومالي بات مرتابا في اللعبة السياسية التي يفتقر فيها إلى الإخلاص والرؤيا والجوهر.

ويتفق الجميع على الاعتراف بأن أمراء الحرب لا يمكنهم أن يقدموا إلينا شيئا يجعلنا نعتقد أنهم سيتفقون على تسوية دائمة، ناهيك عن تنفيذ الشروط المتفق عليها فيما بينهم. لقد مل الناس الخطب الرنانة المزيفة والخداع، بعد أن أصبحوا فقراء وأصبح مستقبلهم أكثر إظلاما كل يوم. وحتى فيما يتجاوز الصومال، يفرض أمراء الحرب تهديدا كبيرا. ومن الضروري مقاومتهم، لأن هناك مشكلة حقيقية هي الإصابة بـ "العدوى"، حيث يمكن لحالة عدم استقرار مزممة في بلد ما من بلدان القرن الأفريقي أن تصبح تهديدا حقيقيا لجيران ذلك البلد إذا لم يجبر احتواؤها أو القضاء عليها خلال فترة معقولة من الوقت.

إن حرب ليبيريا التي دامت سبع سنوات، مع استخدام الجنود الأطفال والأعمال الوحشية التي لا توصف ضد المدنيين، ساعدت على وضع نمط مأساوي تكرر في سيراليون. ومن الواضح أن الصومال، المغرقة حقا بالأسلحة، ليست بحاجة إلى إسهام خارجي عن طريق الإمداد بالأسلحة أو مواجهات بطريق الوكالة، لكن هذا

ولهذا السبب شعرت، بعد تأمل عميق وبعد مراعاة جميع العوامل ذات الصلة، بأن من واجبي أن أضع أمام الجمعية اليوم سلسلة من المقترحات والتدابير المرحلية التي من شأنها أن تكون تعبيراً عن غضبنا وإحباطنا ونفاد صبرنا تجاه الوضع الراهن الذي يديمه أمراء الحرب.

المرحلة الأولى تتعلق بكون أمراء الحرب، كما وصفت بأسف شديد، فشلوا بكل المقاييس خلال هذه الحرب الأهلية الطويلة المستعصية. وبالتالي فإنني لا أشجع تأييد عقد أي مؤتمر آخر لهؤلاء الرجال الذين فقدوا ثقة شعبهم فقدانا تاما. لقد حان الوقت لكي يتولى المجتمع المدني الصومالي - بما في ذلك المثقفون، والفنانون، والأمهات - مسؤوليتهم.

لقد نضج الشعب الصومالي من الناحية السياسية خلال سنوات المعاناة هذه ويعرف أنه بحاجة إلى: الرفاه الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في إطار من الديمقراطية والحرية والسلام.

وبما يتفق مع رغبات الشعب الصومالي، بدأت جيبوتي اتخاذ تدابير تستهدف: تعزيز ودعم ثقة الصوماليين في أنفسهم، وفيما بينهم وفي مصيرهم المشترك؛ ووضع عقد ثقة وتقديم أصيل توقع عليه العناصر العاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية؛ والتنفيذ المتسم بالحمز والثبات والإنصاف للعمل المتعلق بإعادة التأهيل والتطبيع السياسي والاقتصادي والإداري والنهوض بثقافة الحوار بين أبناء الشعب الصومالي لتهيئة مناخ دائم من الحوار من أجل ظهور جيل جديد من صانعي القرارات.

وحتى تتحقق لجيبوتي الثقة في قدرة الشعب الصومالي على تحمل المسؤولية عن مستقبله، يجب أن يعطى المواطنين الصوماليون، في آخر الأمر، الحق في التعبير، حتى يمكنهم أن يستعيدوا قيمهم الأساسية الخاصة بالحرية، والصدق، والعدالة، والمسؤولية، والشفافية. ولو عمل ممثلو الشعب الصومالي، بما في ذلك أمراء الحرب، من أجل المجتمع المدني الصومالي ووضعوا أنفسهم ضمن المجتمع المدني الصومالي عن طريق عقد مؤتمر حقيقي للمصالحة، فإنهم يكونون بذلك قد ألزموا أنفسهم بالمضي في طريق السلم والمصالحة الوطنية.

إننا متفقون جميعاً على أن المستوى الراهن من التفكك لا يمكن أن يُسمح له بالاستمرار. لقد طرحنا أفكار عديدة في الماضي؛ لكنها لن تنجح، بل إنها كفكرة لن تدوم ما دام في أيدي أمراء الحرب تقرير مصير الصومال. والواقع، أنهم لا يزالون يمارسون حق نقض استعادة السلم والسلطة الوطنية. ولا يزال السؤال المطروح: كم عدد السنوات التي سيتعين على المجتمع الصومالي أن ينتظرها قبل أن يقبل أمراء الحرب تحالفا قائماً على اقتسام السلطة؟ هل إلى أن يقضي أحدهم على البقية؟ أم إلى الأبد؟

لقد أعيد تأسيس ليبيريا عن طريق الجهود الدولية القوية. أما أمراء الحرب على كافة مستويات القوة والدعم فقد أذعنوا في نهاية الأمر للضغوط الدولية وقبلوا إجراء انتخابات ديمقراطية مستقلة تحت إشراف دولي، تلاها تنفيذ اتفاقات خلال فترة انتقالية لمدة عام اضطلع بها تحت قيادة فرد - في الحقيقة امرأة - لا تنتمي لأي من أمراء الحرب، ووصفت الانتخابات بأنها "حرة ومنصفة"، وبالتالي تمكن أبناء ليبيريا من أن ينهوا في آخر الأمر صراعاً مدمراً عسيراً. ولقد كانت هذه بالفعل عملية مثالية اضطلعت فيها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدور رائد بدعم من الأمم المتحدة.

منذ نشوب الأزمة الصومالية قبل عشر سنوات حاولت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والسلطة الحكومية الدولية للتنمية، ومنظمتنا دون الإقليمية، وأيضاً بلدان عديدة، سواء من داخل المنطقة أو خارجها، إنقاذ ذلك البلد من الأذى، والقوضى السياسية والشلل السياسي بعقد جميع أنواع المؤتمرات والاجتماعات والاتصالات مع أمراء الحرب وفيما بينهم. إلا أن من المؤسف أن أمراء الحرب أظهروا بشكل متكرر رفضهم الانصياع لنداء المجتمع الدولي بوضع مصلحة البلاد فوق مطامعهم الفردية في السلطة والسيطرة.

وعلينا أن نسأل أنفسنا، بصفتنا زعماء العالم المجتمعين هنا، ما الذي ينبغي القيام به بالنسبة للصومال. لقد حان الوقت، في رأينا، لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراء لكسر الصمت الطويل بشأن هذا الصراع المنسي بدعم تدابير قوية حاسمة ضد أمراء الحرب.

حان الوقت لكي يضبطوا أنفسهم، بل حان في الواقع منذ وقت طويل.

وعندما تتمكن منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وبلدان المنطقة من الاتفاق على أن أباطرة الحرب يؤيدون أو يقبلون تماما بارامترات المرحلة الأولى، فإنه يتعيّن عليها أن تعمل معاً لمساعدة الصومال في انتقاله إلى الديمقراطية. وكما حدث في غينيا - بيساو، ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ مكتباً لبناء السلم بعد انتهاء الصراع في الصومال للبدء في مشاريع تدعم هذه العملية، بما فيها تنسيق ورصد عملية إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وأنتقل الآن إلى المرحلة الثانية، فإذا وضع أباطرة الحرب عراقيل لا يمكن التغلب عليها على الطريق المؤدي إلى إرساء السلام، يكون على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته ويدل بحزم على أنه لا يستطيع السماح باستمرار اضطهاد المدنيين الصوماليين إلى ما لا نهاية دون اتخاذ أي إجراء. ولا بد في تلك الحالة، من محاكمة أباطرة الحروب على الجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية، وسوء استخدام السلطة، وبخاصة من خلال اضطهاد المدنيين دون مبرر، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ولتسببهم في انهيار الدولة وتدمير بلدهم. وأباطرة الحروب، من خلال عنفهم الذي لا يخمد وسلوكهم المتقلب، يسلبون من أبناء الصومال طفولتهم، ويحرمون أمتهم من الأمل ومن المستقبل، ويحكمون على شعبهم بمرارة العيش.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن يوجه العقاب الصارم لأباطرة الحروب الذين لا ينصاعون لطلب المجتمع الدولي باسترداد الصومال للسلام وإطار من الحكم السليم، فيجب حصرهم في مناطقهم القفر المحطمة، ويجب أن يحظر عليهم السفر بحرية إلى الخارج لدعم خططهم التخريبية، كما يتعيّن حظر جميع أنواع الدعم الأجنبي لهم ومنع جميع المساعدات، سواء كانت نقدية أو مادية من أن تقدم لهم، ويجب تجميد جميع ممتلكاتهم، بكل أشكالها وأينما وجدت.

وأنتقل إلى المرحلة الثالثة، فإنه إن لم يكن من المستطاع تحقيق هذه الأهداف باتخاذ التدابير الواردة في المرحلتين الأولى والثانية من جراء العراقيل التي يضعها أباطرة الحروب، سنواجه خيارين عسيرين: إذ يمكننا أن نظل غير مباليين ولا نتخذ أي إجراء إزاء حصار

ونحن نسعى إلى التوصل إلى صومال يقوده ويحكمه أفضل الأفراد الذين يمثلون جميع الأجيال، ولا سيما أولئك الذين يكونون موضع ثقة بسبب التزامهم بالقانون، والعدالة، والحرية، والسلام؛ أولئك الذين يحكمون من أجل الوفاء بولاية يمكن أن تسحب منهم في أي وقت إذا ما اقتضى ذلك الصالح العام؛ أولئك الذين لا يقتصر تفكيرهم على الانتفاع من المحن التي تلم بإخوانهم لكي يحصلوا على حصة في السلطة أيا كان الثمن الذي تدفعه الأمة الصومالية. إن الصومال في حاجة إلى أولئك الرجال والنساء الذين احتفظوا، رغم كل شيء، بقيمهم الأخلاقية، وقوة شخصياتهم، وديناميتهم الثقافية والروحانية: رجال ونساء أحرار على استعداد لتوفير رفاقهم الصوماليين بالسبيل الذي يعتمد عليه للخروج من المأساة التي يعانون منها، سبيل يتفق مع التراث الثقافي والذاكرة الجماعية لشعب الصومال.

ويجب أن يجري التوصل، من خلال مؤتمر المصالحة، إلى اتفاق جميع الصوماليين على المبادئ التالية والتزامهم بها. أولاً، يجب أن يكون هناك قبول للمبدأ الأساسي، وهو أن للشعب الصومالي الحرية في ممارسة حقه الديمقراطي في اختيار قاداته الإقليميين والوطنيين حسب جدول زمني يختاره. وثانياً، يجب على أباطرة الحروب أن يوافقوا على تحويل فصائلهم إلى أحزاب سياسية يمكنها أن تتنافس في الانتخابات إذا أرادت. وثالثاً، ينبغي لأباطرة الحروب أن يوافقوا على تجريد محاربهم من السلاح تجريداً كاملاً يمكن التحقق منه. ورابعاً، يجب على أباطرة الحروب أن يخضعوا لسلطة القانون. وخامساً، عليهم الاستجابة لطلب المجتمع الدولي بالمشاركة في إعادة الحياة الطبيعية، وسيادة القانون والنظام، ووضع إطار للحكم. وأخيراً، يجب إنشاء قوة شرطة وطنية، تمثل المجتمع الصومالي برمته، وتضم مختلف عناصر الميليشيات، التي ستتاح لها الفرصة للاشتراك فيها.

وأود أن أذكر هنا أن بعض البلدان، سواء داخل القرن الأفريقي أو خارجه، التي تغذي الصراع في الصومال بطريقة أو بأخرى، يتعيّن عليها أن تعيد النظر في مواقفها. فهذه البلدان تسعى إلى تحقيق مصالح وطنية ضيقة عن طريق دعم العديد من أباطرة الحروب بأساليب متنوعة، ولا تسهم إلا في إطالة معاناة وحرمان المجتمع المدني الصومالي. وأطالب جميع الأطراف في الحرب الأهلية بأن يعيدوا النظر في أولوياتهم مستهدفين التوصل إلى إرساء السلام في الصومال. لقد

يحاولون تزويد شعبيهم بالخدمات الأساسية، بما في ذلك الإطار المؤسسي وجهود إزالة الألغام.

وإني أعرب عن امتناني للأمين العام، الذي وضع مسألة الصومال في صدر جدول الأعمال الدولي، ولوكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وشركائها الذين قدموا الأغذية والرعاية إلى شعب الصومال رغم تعرض سلامة موظفيهم للخطر. ولكن يبدو أن هذه الجهود المحمودة بدأ يظهر عليها الإجهاد، بل والإحباط، نظرا لعدم كفاية الدعم المقدم من المانحين، كما يتضح من فتور الاستجابة إلى مناشدة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة إلى شعب الصومال أثناء هذه الفترة التي تتميز بالصعوبة بصفة خاصة، ويعود ذلك جزئيا إلى الجفاف الذي طال أمده، وازداد تفاقمًا بسبب الحرب الأهلية المستمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جيبوتي على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد اسماعيل عمر غيليه، رئيس جمهورية جيبوتي إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد ميغيل أنجيل رودريغز اتشيفيريا، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحب السيد ميغيل أنجيل رودريغز اتشيفيريا، رئيس جمهورية كوستاريكا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية كوستاريكا، فخامة السيد ميغيل أنجيل رودريغز اتشيفيريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس رودريغز اتشيفيريا (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه الجمعية العامة التي تعد بمثابة برلمان عالمي بحق تمثل فيه البشرية جمعاء، وتجد فيه تعبيراً عن تنوعها

الصومال الذي استمر عشر سنوات، أو يمكن للمنظمات التي ينتمي إليها الصومال، وأولها منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، بدعم من الأمم المتحدة والبلدان الأخرى، أن تقرر حسم الحالة باستخدام جميع السبل الضرورية وفقا لمبدأ عدم السماح باستمرار أية دولة - أو أي مجرم من أباطرة الحروب في هذه الحالة - إلى ما لا نهاية في انتهاك حقوق الإنسان انتهاكا صارخا والاحتفاظ بالبلد رهينة إلى الأبد.

هذه هي المخططات الجوهرية التي نحتاج إلى مناقشتها لأننا حتى لو حاولنا نسيان الصومال، فلن يختفي الصومال ببساطة. وإنما يتعين علينا أن نعمل شيئا لمعالجة هذه الحالة، وأن نفعله في أقرب وقت ممكن.

وأود أن أؤكد من جديد أنه لا بد لنا من إنهاء اللامبالاة التي نبديها إزاء أباطرة الحروب، ويجب إشراك المجتمع المدني الصومالي على نحو أكبر في أية عملية مقبلة.

ويجدر بنا أن نذكر أن هذه الحالة لا تسود في جميع مناطق البلاد. فالفوضى لا تعم في كل مكان. وللصومال أوجه متباينة متعددة، تختلف من منطقة إلى منطقة. فبينما يسود الاضطراب في مناطق الوسط والجنوب، تتمتع المناطق الشمالية بسلم واستقرار نسبي، مثل دولتي صوماليلاند وبوتلاند اللتين أعلنتا بنفسيهما. ولحسن الحظ، لم تعان هاتان المنطقتان من معظم الصراعات التي دمرت البلاد في التسعينات. وهما تبدلان جهودا ضخمة لتدعيم الأمن، ونفذتا - بمساعدة خارجية ضئيلة جدا - برامج تعمير اقتصادي وإن كانت بالفعل محدودة. وحتى الآن، فإن المجتمع الدولي حذر إزاء تقديم المساعدة المفيدة، بحجة أن الحالة السياسية والأمنية تحول دون ذلك.

وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا اليوم، تنظم المجتمعات نفسها في كثير من البلدات والمناطق من أجل تقرير مستقبلها. وهذا الاتجاه صوب اللامركزية أو الإدارة الذاتية يتركز على تصميم الصوماليين القوي على الصمود والبقاء. ومن واجب المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الاقتصادي إلى هذه المناطق والمجتمعات التي حققت السلام، والأمن، وبداية التنمية على نحو نسبي يقارب الوضع الطبيعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكافئ من

ابتداءً من الآن بوصفه قرن حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

لهذه الأسباب، علينا أن نسلم بأن أكبر إخفاق للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة هو استمرار الصراعات المسلحة الوحشية والحروب الأهلية التي تتسبب في أزمات إنسانية متواصلة وتحول دون التطور السلمي للأمم. إن الضحايا الحقيقيين للحرب هم المشردون واللاجئون من الأطفال والمسنين، والنساء المغتصابات، والقتلى من الصغار، والعمال الذين دمرت مواقع عملهم، والطلاب الذين قصفت مدارسهم بالقنابل، والمرضى الذين لا يستطيعون تلقي العلاج. وما دامت الحروب مستمرة فلا يمكن أن تحترم حقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق ندب الفظائع المرتكبة في تيمور الشرقية ضد السكان المدنيين، ونضم إلى العالم أجمع في المطالبة باحترام إرادتهم التي أعربوا عنها بحرية. وننظر بعين الرضا إلى الإجراء السريع الذي اتخذته مجلس الأمن والذي سيسمح بنشر قوة دولية لحفظ السلم في الإقليم للحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية أفظع. وإذا رجعنا بنظرنا إلى الوراء نجد أن هذه الأزمة تعلمنا أن المجتمع الدولي يجب أن يكون مستعداً لأن يدعم بنشاط وعلى الفور العمليات التي يشرع فيها.

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط، نلاحظ مع الأمل التقدم المحرز في البحث عن حل سلمي ونهائي على أساس الامتثال الكامل لاتفاقات أوسلو. ونعترف بالجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد باراك رئيس وزراء إسرائيل والرئيس عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، والتزامهما بالسلم وبمستقبل شعبيهما.

وأود أن أعرب عن التعازي لشعب جمهورية الصين في تايوان بمناسبة الزلزال المفجع الذي دمر إقليمه يوم الاثنين، ٢٠ أيلول/سبتمبر وعلى توابعه الأخيرة. وأتوجه بأخلص مشاعر التعاطف إلى أسر الضحايا والمصابين.

إن كوستاريكا تربطها علاقة وثيقة بجمهورية الصين في تايوان. فنحن معجبون بتقدمها الاقتصادي واحترامها لحقوق الإنسان، وديمقراطيتها التي تحظى بدعم كبير من الرئيس لي. والتزامنا العميق بقضية السلم يدفعنا إلى النظر بعين القلق إلى تنامي الخلافات والقتال

ووحدها الأساسية. إن انتخابكم وخصالكم الشخصية تشرىف لبلدكم ولمنطقتكم.

وأود أن أهنيئ أيضاً وفود كيريباس وتونغا وناورو، وأهنيئ، من خلالهم، حكومات وشعوب هذه البلدان على انضمامها مؤخرًا إلى عضوية هذه المنظمة. ونحن مقتنعون بأنها ستسهم إسهامًا بناءً وإيجابيًا في أعمال الأمم المتحدة، وبأن وجودها هنا يؤكد من جديد على الرسالة العالمية والديمقراطية التي تؤد بها الجمعية العامة.

نعقد هذه الدورة في لحظة فائقة الأهمية من تاريخ الإنسانية. وقد حان الوقت، ونحن على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة، لأن تفكر شعوب العالم في مستقبل بلداننا ومستقبل النظام الدولي. وإذ نواجه الألفية الجديدة، علينا أن نستخلص العبر من الحقبة التي نتركها وراء ظهورنا، والتي تعلمنا فيها كل ما يمكن أن نفعله من خير وشر. لقد رأينا أول إنسان يمشي على سطح القمر، ورأينا نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، واتفاقات سلام توقعت في أمريكا الوسطى، ولكننا شهدنا أيضاً عواقب سحابة الانفجار النووي، وضلال الإبادة الجماعية، والصراعات العرقية والحروب المحلية التي تسببت على امتداد السنوات الأربعين الماضية في خسائر في الأرواح أكثر مما تسببت فيه الحربان العالميتان معاً. وشهدنا أضواء الديمقراطية والحرية تسطع، وشهدنا أيضاً الظلال الكئيبة للفقر وانتهاك حقوق الإنسان.

وكان هذا القرن حافلاً بتناقضات كبيرة. ففي الوقت الذي يوقع فيه اتفاق للسلم في جزء من الكرة الأرضية، تدور رحى الحرب بلا توقف في أجزاء أخرى. وبينما يعيش ألوف الملايين في كنف الفقر، تعيش مجموعة صغيرة في وفرة وبذخ. وبينما نحتفل بالذكرى الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ترتكب انتهاكات جسيمة لكرامة الإنسان في مناطق كثيرة من العالم. نعم، لقد كان هذا القرن حافلاً بالتناقضات. لقد أعطانا الكثير من الأسباب التي تملؤنا فخراً، ولكنه أيضاً جعلنا نشعر بالخزي من قسوة قلب الإنسان وصلابته. وهذا ما يحتم علينا ألا ننسى أبداً دروس القرن العشرين.

وفي سياق هذه الدروس، فإننا، نحن الدول الـ ١٨٨ المجتمعة هنا - وكل منا له رأيته وشعاراته، وكل منا له مصالحه السياسية والتجارية والاستراتيجية، ومشاكله الخاصة ومعاناته ورؤاه وأحلامه - نعرب عن استعدادنا لمواجهة تحديات القرن الجديد الذي يجب أن نشكله

الداخلي. وتأمل كوستاريكا أن تتلقى على وجه السرعة النص النهائي حتى تتمكن من اتخاذ إجراءات التصديق عليه.

وعلاوة على ذلك يجب أن ندرك أن الصراعات والأزمات متعددة الوجوه وأنها تشكل سلسلة من المشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي هذا السياق يجب أن تصمم الإجراءات التي تنفذها الأمم المتحدة بحيث لا تعمل فقط على استعادة السلام بشكله العسكري وإنما أيضا على استعادة السلام من ناحية العدالة الاجتماعية والديمقراطية والتنمية. ولا ينبغي للإجراءات التي تتخذها هذه المنظمة أن تتركز فقط في مجلس الأمن ولكنها يجب أن تشمل بصورة نشطة الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمشاركين في عملية بناء السلام.

وتتمثل رغبة شعبي الواضحة في أن يكون القرن الجديد بحق قرن حقوق الإنسان والتنمية البشرية. وأود أن أعرب للمجتمع الدولي عن رغبة شعب بيني منذ القرن التاسع عشر الأساس للمجتمع بعين البصيرة يعمل على توازن احترام حقوق الإنسان، والحرية، والسلام، والتسامح النشط، والأخوة، والديمقراطية، والتضامن في معادلة واحدة.

إن نهاية الحرب الباردة، والاقتصاد القائم على المعرفة، والوعي بقضايا نوع الجنس، وفهم حقوق الأشخاص المعاقين والأقليات، واحترام حقوق الأجيال المقبلة وحماية البيئة وعمليات العولمة بدأت جميعها تحدد معالم نظام إنساني جديد: القرن الحادي والعشرون ببشر أكثر إنسانية. وفي هذا السياق الجديد، الذي بدأت الآن فقط تتبدى سماته الأولية، يجب أن يتلاقى برنامج التنمية البشرية وبرنامج حقوق الإنسان وأن يكمل كل منهما الآخر. وقد بدأت ملامح القرن الحادي والعشرين في الظهور بوصفه القرن الذي سيطالب الأفراد والشعوب فيه بالحقوق في التنمية البشرية، وهي لا تتعدى الأعمال والفعالية المناسبة لمؤسسات الحرية، وحقوق الإنسان، وحكم القانون، والتعددية، والمنافسة، والتضامن، والانسجام مع الطبيعة.

ويعد في نفس الوقت حقا وواجبا أن نشترك على نحو نشيط وخالق وتضامني في خلق مثل هذه التنمية، لأن القرن الحادي والعشرين مطالب بأن يكون قرن المواطنة المكثفة. والمواطنون من الذكور والإناث هم

في المنطقة خلال السنة الماضية. ذلك أننا نخشى أن تؤدي هذه الخلافات إلى تهديد السلام وإطلاق العنان لسباق تسلح جديد. ولهذا السبب نشق بأن هذه الخلافات ستسوى عن طريق الحوار البناء والتفاوض بنية صادقة، مع احترام مصالح الشعب الصيني بأسره.

ويجب أن نتذكر أن الأمم المتحدة أنشئت بولاية محددة هي استئصال آفة الحرب، وعليها أن تحتل مرة أخرى مركز القيادة في صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي فإن كوستاريكا تؤيد الجهود المبذولة لإصلاح مجلس الأمن. ولكن هذا الإصلاح لا يمكن أن يقتصر على مجرد زيادة عدد أعضائه، حتى وإن كانت هذه الزيادة مفيدة. فعملية الإصلاح، بالأحرى، يجب أن تركز على تنشيط عمل المجلس.

قبل خمسين عاما ألغت كوستاريكا جيشها. واتساقا مع هذا المثال، كان في كل مراحل تاريخ الأمم المتحدة، تنادي بنزع السلاح من أجل بناء عالم عماده التقدم والسلام. وكان إلغاء الجيش سببا أتاح لمجتمعنا أن يصبح مثالا يحتذى للحوار، والاحترام والتعايش السلمي فيما بين كل المجموعات في هذا المجتمع. إن كوستاريكا تشجع بنشاط نزع السلاح لأنها تعرف منافعه غير العادية بالنسبة للتنمية البشرية؛ وفي هذا السياق اقترحنا إنشاء صندوق لنزع السلاح في أمريكا الوسطى، واقترحنا أيضا تعزيز آليات القانون الدولي والامتثال التام لها، بغية ضمان السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان في كل بقاع العالم.

إن كوستاريكا ترى أن الأزمات الإنسانية في حد ذاتها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وعندما تنشأ هذه الأزمات، يتعيّن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ألا يحاولا التنصل من مسؤوليتهما أيا كانت الأسباب التي يستندان إليها. ففي هذه الأيام، يقتضي أي انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وأية حالة إنسانية طارئة، أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء منسقا من خلال هذه المنظمة. ولكي يسود العدل على الصعيد العالمي، يجب أن تكون الغلبة لحكم القانون والامتثال التام للمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، نشير إلى أهمية الإنشاء العاجل للمحكمة الجنائية الدولية، ونطالب جميع الدول التي لم تقم بعد بتوقيع النظام الأساسي بأن تصدق عليه بسرعة، ونؤكد ضرورة التعجيل في المفاوضات المتعلقة بنظامها

المراهقات؛ ونحارب العدوان الذي تعاني منه المرأة في كثير من البيوت في أنحاء العالم. ونحن نعزز الأسرة بتزويدها بفرص أكثر وأفضل. ونحن نعمل لصالح حقوق المسنين وحقوق العمال من أجل تعميق منجزاتنا الاجتماعية التي تحققت في الأربعينات ولضمان معاش تقاعدي في الشيخوخة كحق إنساني عالمي.

ويعترف اليوم بأن كوستاريكا أصح مجتمع في أمريكا اللاتينية، كما يتمتع بمستويات عالية من تعليم الحواسيب. وهي أقدم ديمقراطية على القارة وهي رائدة في حفظ البيئة وحمايتها. وتتماثل مستويات التنمية البشرية لديها مع مستويات البلدان المتقدمة النمو. بيد أننا نواجه مشاكل خطيرة تمنعنا من الانزلاق إلى الغرور.

نحن ندرك أن التقدم في ميدان التنمية يعتمد على أعمالنا الذاتية وعلى السياق الدولي. وإن الحقوق الإنسانية والمدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية متساوية الأهمية ويكمل كل منها الآخر. ومع الاعتراف بترايط هذه الحقوق وعدم تجزئتها، فغما يثير القلق أن هناك بعض التردد في الاعتراف بحق جميع الدول في التنمية البشرية.

ويذكرنا منح جائزة نوبل إلى آمارتياين عن أعماله في موضوع اقتصاد الرعاية، وفهم الفقر، وعدم المساواة، والجوع، بأن التنمية الشاملة يجب أن تتضمن الحرب ضد مظاهر عدم المساواة والفقر المدقع. بيد أن هذا لا يجب أن يكون كفاحا لا تشترك البلدان المتقدمة النمو فيه إلا من منطلق الشعور بالتضامن الإنساني؛ ولكنه يجب أن يكون كفاحا يشترك فيه كل منظومة الأمم عن طريق إنشاء أدوات وآليات مناسبة للقيام بعمل يوفر فرصا للتنمية عن طريق التجارة والاستثمارات. ولقد رحبنا بأراء الاقتصادي من جامعة هارفارد السيد جيفري ساكس - التي نشرت مؤخرا في مجلة "الإيكونوميست" وأيدها أمس الرئيس كلينتون واليوم نائب المستشار الألماني فيشر - بشأن الحاجة الملحة إلى إنشاء آليات جديدة لتأمين الموارد اللازمة لشراء الأدوية والتحصينات لمكافحة الأمراض المدارية بما يؤمن تطويرها وضمان توزيعها على قطاعات البشرية الأشد فقرا وعجزا.

ونادت كوستاريكا جهارا بجعل النظام الاقتصادي الدولي يسمح بتنمية البلدان المتخلفة. ولو لم نتخذ إجراء في هذا الاتجاه لن توجد الظروف اللازمة للمحافظة على

سويا، مع الدولة والمجتمع الدولي، وصانعو الفرص الخاصة بهم، وبناء تميتهم الخاصة. فالسلبية أصبحت من أمور الماضي.

ونحن في كوستاريكا نعد أنفسنا جزءا من هذا التغيير ونقدر تقديرا عاليا بصيرة آبائنا وشعورهم بالمسؤولية، مما جعل من وطننا الأم البلد الذي يحتل المرتبة الثانية في أمريكا اللاتينية من حيث التنمية البشرية، وأقدم الديمقراطيات وأكثرها استقرارا في المنطقة. ومنذ وقت مبكر يعود إلى نهاية القرن التاسع عشر يتمتع الكوستاريكيون بأعلى مستويات التعليم والصحة في القارة بفضل بعد النظر الذي تمثل في تركيز البلد على التعليم، وحكم القانون، والديمقراطية، والتضامن الاجتماعي، والتجارة الدولية. ومنذ الأيام الأولى لاستقلالنا وقيام جمهوريتنا، كان التضامن وحقوق الإنسان، كأتم ما تكون، أسلوب حياة لنا نحن الكوستاريكيين. ولم يكن عبثا أن يدعى أول دستور لنا "ميثاق الألفة" ومن ثم، ففي العام الماضي عندما دمر الإعصار ميتش أمريكا الوسطى، وفي وسط الألم إزاء فقدان أرواح كوستاريكية والدمار الاقتصادي الخطير، كنا نتشاطر أيضا معاناة أشقاءنا وشقيقاتنا من أمريكا الوسطى. فوقفنا إلى جانبهم، نتقاسم معهم طعامنا وأدويتنا وأراضينا.

وإخلاصا منها لتقاليدنا الإنسانية، نفذت كوستاريكا أكرم سياسات الهجرة بالمقارنة بأي دولة في السنوات الأخيرة، وأعطت مئات الآلاف من المهاجرين غير القانونيين من المنطقة - والذين يصل عددهم إلى أكثر من ١٠,٠ في المائة من سكاننا - الفرصة لتطبيع موقفهم بأقل قدر من الشروط، وكذلك الفرصة للتمتع بالمساواة الكاملة بمواطنينا في الوصول إلى مؤسساتنا للرعاية الاجتماعية. ونأمل أن تحذو البلدان الأخرى، التي يسعى إليها المهاجرون بسبب الحروب، والفقر، والكوارث الطبيعية والصراعات العرقية، هذا المثال.

ويبذل بلدنا جهودا كبيرة لرعاية مئات الآلاف من هؤلاء المهاجرين؛ ولذلك نؤكد حاجتنا إلى المساعدة حتى تتمكن من تعزيز نظم الصحة والتعليم والخدمات الأساسية التي نستخدمها لمواجهة احتياجاتهم.

وفي نهاية هذا القرن، كانت مهمتي ترويج التحولات الحيوية لمستقبل بلدنا الصغير. فنحن نحمي الإنسان حتى قبل ولادته. ونحن نحارب عمالة الأطفال والاستغلال الجنسي للصغار. ونحن نفتح ملاجئ للأمهات

تحديد تكاليف التلوث وفوائد الحفاظ على البيئة بغية الحفاظ على الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وقد نفذنا بالاشتراك مع الترويج أول معاملة عالمية لإصدار شهادات الحد من غازات الدفيئة. وينبغي أن تنال هذه الآلية دعم جميع البلدان، لا لمجرد تطبيق الحق في التنمية البشرية والمستدامة في كل بلد، بل ولإطالة بقاء الجنس البشري على كوكبنا. ولنتذكر أن الالتزامات في هذه المهمة متقاسمة، ولكنها متناسبة. وقد آن الأوان للانتقال من الكلام إلى الأفعال.

وأصبح من الواضح أنه إن لم تنشأ نظم مالية أوسع تغطية، وما لم تنفذ مخططات تجارية أكثر انفتاحاً، وما لم تنقص الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو والتي تحد من وصولنا إلى أسواقها؛ وما لم يسلم بالمزايا العالمية لغاباتنا، فإن البلدان النامية سوف تشهد هبوطاً في فرص نموها الاقتصادي؛ وتزداد صور التفاوت؛ ويزداد عمق الفقر؛ ويتهدد الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي؛ وترتفع الخسارة في الموارد الطبيعية؛ وتزداد كثافة الهجرة غير المشروعة إلى الأمم المتقدمة النمو، وهذه كلها تخلق بيئة من انعدام الاستقرار واليقين بما يسيئ إلى الألفية الجديدة.

وليست الرغبة في أن تسلم البلدان المتقدمة النمو بحق البلدان الصغيرة في التنمية البشرية رغبة طوباوية. إنها التطلع الفعلي لتلك الشعوب التي واجهت هزال الموارد ومآسي الحروب وغضب الطبيعة. فلا بد أن يكون التضامن والأخوة فيما بين الأمم أمراً حقيقياً. فالقرن الحادي والعشرين ينتظرنا. فلنكن كلنا يداً واحدة. ولا بد أن يدخل الجنس البشري هذا العصر الجديد متحداً. ولا بد أن يكون القرن الحادي والعشرين قرن حقوق الإنسان - قرن التنمية البشرية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية كوستاريكا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد ميغيل أنجيل رودريغيز إيشيفيريا، رئيس جمهورية كوستاريكا من قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد جولييز ألبرت ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام

السلام والأمن الدوليين على الأجل البعيد. ودعونا على الدوام إلى نظام اقتصادي وتجاري أكثر عدالة ومساواة، نظام يزود جميع الدول بمدخل إلى الفوائد الناتجة عن عملية العولمة، ويزود الدول النامية الصغيرة بفرض أفضل للدخول في اتفاقات تجارية. وقمنا، أمام الاتحاد الأوروبي، بالمناداة بالوصول الآمن والمعفي من التعريف لمنتجات أمريكا اللاتينية الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي التي تكلف تدابيرها الحمائية أمريكا اللاتينية ٤,٢٢٣ من بلايين الدولارات سنوياً.

ولتعزيز تنمية الدول الصغيرة لا غنى عن إقامة نظم تجارية منفتحة بحيث يمكن أن تصبح التجارة والاستثمار آلتين للنمو الاقتصادي وتتاح فرص عمل أكثر وأفضل في منطقة تعاني من الفقر والبطالة.

إن القيود التجارية التي تضعها البلدان المتقدمة النمو هي حواجز أمام تنميتنا البشرية، شأنها شأن سياسات منظمة البلدان المصدرة للنفط، للحد من صادرات النفط ورفع سعره اصطناعياً في وقت تعاني فيه الصادرات التقليدية في أمريكا اللاتينية من هبوط درامي في الأسعار.

ومن ناحية أخرى، فالأمم المتحدة هنا تواجه تحدياً متمثلاً في إقامة نظام مالي دولي يحمي الدول الصغيرة من الأزمات الاقتصادية. والاقتصادات الصغيرة ليست هي التي تسبب الأزمات، ولكننا نعاني فعلاً من آثارها السلبية، ولا نتلقى الدعم اللازم لمواجهتها. ولتصحيح هذا الوضع تقترح كوستاريكا إنشاء صندوق احتياطي ذي آلية مالية مرنة وسريعة لمواجهة الطوارئ المالية التي تتعرض لها الدول الصغيرة والضعيفة، التي غالباً ما ينساها المجتمع المالي الدولي بسبب تأثيرها العالمي المحدود.

وبصفتنا بلداً نجح في بناء ثقافة تحمي البيئة وتحافظ عليها، فإننا نشدد كما شددنا في مؤتمر القمة الذي عقد هذا العام بين أوروبا وأمريكا اللاتينية في ريو دي جانيرو، على الحاجة الملحة إلى إقامة نظام دولي يكافئ الذين يحمون البيئة ويعاقب الذين يلوثونها أو يدمرونها. ويقوم بلدي حالياً بوضع نظام تدفع بموجبه أموال لأصحاب الغابات مقابل الخدمات البيئية، وأصبح أكثر من ربع أراضينا محمياً على هيئة محميات أو متنزهات وطنية. وتعيد كوستاريكا التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات لتحسين تطبيق بروتوكول كيوتو، وزيادة الاستفادة من الأسواق الجديدة؛ والكفاءة في

الأساسية لشتى البرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن هبوط أسعار السلع الأساسية الأولية إلى أدنى مستوى لها على مدى قرن ونصف القرن، وتخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية أدنياً إلى أن تواجه حكومات كثيرة في بلدان نامية أخطاراً من عدم قدرتها على تلبية مرضية للطلبات الاجتماعية الاقتصادية العادلة لشعوبها. وفي حالات كثيرة ألُهب ذلك الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي وعطل الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وقد ازدادت صعوبة الحصول على التمويل للتنمية، إذ أن تدفق الموارد الرأسمالية الخاصة ظل قاصراً على مناطق بعينها وعلى عدد قليل من البلدان النامية، مما أفضى إلى زيادة اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو وأغلبية البلدان النامية. وكانت عاقبة ذلك هي اتساع الفجوة واستمرار زيادة الفقر مما أدى إلى زيادة الهجرة وإلى التردّي البيئي والصراعات السياسية وفقدان الاستقرار، الأمر الذي كانت له في نهاية المطاف نتائج سلبية طويلة الأجل، لا على البلدان النامية فحسب، بل وعلى البلدان المتقدمة النمو أيضاً.

ولذا يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع بواجب أخلاقي يتمثل في ضمان احتواء هذه التأثيرات السلبية المترتبة على العولمة لكي تتقاسم جميع الأمم منافع العولمة. وكذلك يجب عليه أن يضمن معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية الصغيرة والضعيفة في النظام العالمي. ويجب أن يشمل نطاق هذه المعاملة بالتحديد النظام المالي والنقدي والتجاري، من أجل دعم تلك البلدان في عملية التكيف بنجاح مع متطلبات العولمة.

وأصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات تهديداً خطيراً للأمن القومي لجميع الدول، وبخاصة البلدان الصغيرة والضعيفة مثل سورينام، لأنه يُشجع على العنف والفساد وغسيل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وبهذه الطريقة يمكن أن تُزج البلدان في مزلق خطر وتتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وقد أصبح من المستحيل عملياً على سورينام، بما تملكه من موارد محدودة، أن تُكافح هذه الآفة لوحدها. ولذا فإننا نسعى بنشاط إلى إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول الصديقة، لكي تساعدنا في هذه المهمة الصعبة. وفي هذا السياق أود أن أشير إلى الاتفاق المتعلق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد جوليز ألبرت ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحّب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية سورينام، فخامة السيد جوليز ألبرت ويدنبوش، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة.

الرئيس ويدنبوش (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب لكم، سيدي، عن تهنئتي الحارة بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. فنحن على ثقة من أننا بخبركم الطويلة في شؤون منظمنا، نتطلع إلى عام مثمر وبناء من العمل في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

واسمحوا لي أن أتوجّه بالشكر إلى السيد ديديير أوبرتي الذي قاد أعمال الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين بتميز وكفاءة ملحوظين.

ونود أن نعرب للأمين العام، السيد كوفي عنان، عن امتناننا الصادق لريادته الدينامية وجهوده المتواصلة لتعزيز السلام والأمن الدائمين.

ثم إنني أود أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين قبلي في الترحيب بجمهورية كريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا أعضاء جدد في أسرة الأمم المتحدة.

إن عملية العولمة الجارية قد زادت من نفوذ الأسواق، إذ أفادت مجموعة صغيرة من البلدان ومؤسساتها وشعوبها، وفي الوقت نفسه همشت أغلبية الأمم النامية، وخاصة الصغيرة والضعيفة منها، فقوضت الجهود التي بذلتها هذه البلدان على مدى عقود طويلة بغية توفير الرفاه الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة.

وعلاوة على هذا فقد أزلت الأفضليات التجارية وتحدت وقوضت المبادئ الأساسية للتعاون الدولي. كما هدمت الالتزامات الدولية بتمويل التنمية عن طريق عدم الوفاء بالأهداف المتفق عليها للمساعدة الإنمائية الرسمية، ومن خلال تخفيض مساهمتها في المواد

دولة تضطلع بأداء مهامها على نحو فعال، فإن من المستحيل من وجهة النظر الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ سياسة للتنمية المستدامة، لأن التنمية لا تستلزم فقط وجود المدخلات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية المناسبة، وإنما، في عالم اليوم، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والرفاه إلا إذا توافرت في البلد القوانين الداعمة لكي تتمكن الدولة من الإسهام في فعالية التنمية المتوخاة.

وتمثل هدف حكومة بلدي في تطوير مواردنا الطبيعية بالتعاون مع شركاء محدد في المجتمع الدولي بطريقة تتم فيها المحافظة على البيئة والنظام الإيكولوجي لأجيال المستقبل. وفي ضوء ذلك، نأمل بأن قرار سورينام الفريد بتقديم ١٠ في المائة تقريبا من أراضيها هدية للبشرية، يتم فيها إنشاء محمية طبيعية تبلغ مساحتها ١.١٦ مليون هكتار تقريبا، سيكون بمثابة مثال يحتذى. فالبينة وتنوعها الإحيائي، ولا سيما في هذه المحمية الطبيعية، سيحظيان دوما بالحماية الكاملة.

وحكومة سورينام مقتنعة بأن الهياكل الديمقراطية الفعالة أساسية من أجل التمتع على نحو مرض بالديمقراطية، ولذا تمت تهيئة الظروف من أجل تحقيق تنمية كاملة لمواطني سورينام. ومنذ أن بدأت الحكومة فترة توليها زمام السلطة، كرست نفسها لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وإرساء حكم القانون. فالقانون والعدالة، والمؤسسات الفعالة التي تتولى تنفيذهما، هما أساس التنمية الشاملة والمتوازنة للدولة.

وكذلك تستهدف سياسة حكومة بلدي تعزيز وضمان الحريات وحقوق الإنسان الأساسية. وهكذا فإننا نهيب الظروف المثلّي للاستفادة إلى أقصى حد من الموارد البشرية والطبيعية من أجل مصالح تنمية دولتنا. ونحن ندرك أن الديمقراطية والتنمية والسلام والتقدم الاجتماعي لا تحظى فقط باهتمام خاص داخل حدود سورينام، بل إن المجتمع الدولي، وعلى وجه التخصيص، الأمم المتحدة، يدرسها بعناية ويشجعها ويحميها على أكمل وجه.

وفي ٢٥ أيار/مايو، عام ٢٠٠٠، سيقدر شعب سورينام، من خلال انتخابات عامة وحررة تجري بالاقتراع السري، تعيين حكومة وطنية على أعلى مستوى من مستويات الدولة. وتشارك حكومة بلدي والمؤسسات

بالتعاون في مجال إنفاذ القانون البحري، الذي وقعناه مؤخرا مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وسنواصل العمل بصورة وثيقة مع جيراننا، ومع الدول الصديقة ومع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة للإسهام في النضال المستمر لاستئصال هذه الآفة من منطقتنا.

وإنترنت، طريق المعلومات السريع، هو اليوم الوسيلة المختارة لتبادل المعلومات، ويترتب عليه أثر كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الدولي. وهذا الشكل الجديد من التكنولوجيا يتيح إمكانات كبيرة لتسريع التطور في العديد من الميادين. إلا أنه ينبغي لنا في الوقت نفسه أن نشير إلى أن تطور هذه التكنولوجيا يتضمن مخاطر زيادة تهميش الاقتصادات الضعيفة.

وبالإضافة إلى الآثار الإيجابية للإنترنت، فإننا نرى أن الآثار الضارة على التجارة، وازدياد اتساع الهوة باستمرار في ميدان التعليم، والتهديد للقيم الاجتماعية والثقافية وإساءة استخدام هذه التكنولوجيا من جانب الناس ذوي النوايا الماكرة غالبا ما تثير قلقا كبيرا في مجتمعات العالم الثالث. وإنني مقتنع بأنه لدى تطبيق التكنولوجيا المبتكرة، ينبغي إيلاء اهتمام متساو للآثار السلبية بالنسبة للمجتمعات التي لديها إمكانات محدودة أو معدومة للوصول إليها.

ولذا، فإنني أحث الأمم المتحدة على أن تضمن إزالة هذا التباين، بما له من آثار بعيدة المدى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، وذلك من خلال زيادة توافر هذه التكنولوجيا وإمكانية الوصول إليها. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية القصوى أن يتم إنشاء إطار قانوني لمنع إساءة استخدامها والحوول دون وقوع الجرائم التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الإنترنت.

وترى حكومة سورينام أن سياستها الخارجية يجب أن تكون في خدمة تنميتها الاجتماعية والاقتصادية بصورة كاملة. ونرى أنه لا ينبغي للدولة بعد اليوم أن تضطلع بالدور الذي اضطلعت به بصورة تقليدية والمتمثل في تحمل كامل المسؤولية عن استراتيجيات التنمية والاضطلاع بدور الموجه وبوصفها دولة الرفاه: فالتنمية تتطلب وجود دولة تكون فعالة وتضطلع بدور المحفز والميسر، وتشجع أنشطة القطاع الخاص وتكملها.

والحكم السديد ليس ترفا، ولكنه ضرورة حتمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لي أن أقول إنه من دون وجود

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جولز ألبيرت ويدنبوش، رئيس جمهورية سورينام، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يَدلي به رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

اصطحب السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد ليو أ. فالكام، رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة، في الأمم المتحدة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فالكام (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، يا سيد غوريراب، على توليكم منصب رئيس هذه الهيئة. وتشيد حكومتي بانتخاب قائد بارز من دولة نامية جديدة ليقود الجمعية العامة إلى الألفية الجديدة. ونحن أيضا على ثقة من أنكم ستسيرون على النهج الذي سلكه سلفكم العظيم، السيد أوبيرتي.

باعتزاز كبير أتقدم بالتهنئة والترحاب إلى جارتنا من جزر المحيط الهادئ - مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو - على قبولها أعضاء في أسرة الأمم المتحدة. ويمثل ذلك إسهاما كبيرا من منطقتنا في بلوغ الهدف الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة، وهو تحقيق العالمية.

وأود أن أعرب عن التعازي الصادقة من شعب ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمناسبة الزلازل التي ضربت تركيا واليونان، وأخيرا تايوان.

وقد شعرنا بالحزن للعنف الذي حدث في تيمور الشرقية وشعبها يسعى إلى ممارسة حقه في تقرير المصير.

المستقلة التي حددها القانون في الإعداد للانتخابات المقبلة.

وفي هذا الصدد، نحن نعلم أننا نحظى بدعم منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، فضلا عن منظمات دولية أخرى. وقد أوشكت المحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية تقديم مساعدة مالية على الانتهاء. وهدف الحكومة الرئيسي هو تنظيم انتخابات عامة وحررة، بأكبر قدر ممكن من العناية، وباقتراع سري، لنؤكد للعالم مرة أخرى السمعة الممتازة التي تحظى بها سورينام في هذا الميدان.

إن عالمنا يختتم هذه الألفية التي أحرزت فيها البشرية تقدما هائلا في العلم والتكنولوجيا، وبذلك عززت قدرتها على تحقيق أمنها وبقائها. وقد شهدت الألفية معاناة إنسانية لا توصف من جراء الحروب التي اندلعت بين الدول وداخلها، حيث توفرت لها الوسائل القادرة على تدمير كل ما أنجزته البشرية حتى الآن. وقد كانت أيضا حقبة نالت فيها بلدان نامية عديدة استقلالها الدستوري. ولكن، للأسف، لم تحقق تلك البلدان في تلك الفترة الاستقلال الاقتصادي وبالتالي القضاء الفعلي على الاستعمار. ونتيجة لذلك، فإن مشاركتها الكاملة في التطورات المتعلقة بالكتل الاقتصادية قد أعيقت على نحو خطير.

وشهدت هذه الألفية أيضا مولد منظمة عالمية فريدة، هي الأمم المتحدة، لتساعد في التغلب على خطر الدمار الشامل. فلنجعل هذه الأداة الفريدة قادرة على مساعدة البشرية في تحقيق رغبتها النبيلة في عالم يعمه السلام - عالم له نظم اقتصادية وتجارية وإنمائية منصفة؛ عالم تكون فيه البيئة والمنظومة الحيوية محميتين وأمنتين؛ عالم تحمي فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزز وتضمن لجميع المواطنين؛ عالم يحتوي على فرص تنمية متساوية للجميع؛ عالم يمكن فيه للإنسان أن ينمي إمكاناته إلى أقصى حد، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو العقيدة أو الديانة؛ عالم تزول فيه كل الاتجاهات والمؤشرات المتصلة بإعادة الاستعمار والتي تأتي من المستعمرين السابقين.

فلنعمل جميعا، ونحن ندخل إلى الألفية الجديدة، على المساهمة الصادقة في تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ولقد جرت العادة في الماضي على أن يصدر بيان رسمي عن كل اجتماع سنوي يُعرف ببيان المحفل، ويوزع كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة. وبما أن الاجتماع سيُعقد هذا العام بعد انتهاء المناقشة العامة، فإن طلب إدراج بيان المحفل الذي يصدر عن اجتماع بالاو سيتم التقدم به في تاريخ لاحق.

وفي العام الماضي، أعاد جميع زعماء المحفل الـ ١٦ في بونباي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة تأكيد موافقتهم على برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة. ولقد رأى الزعماء في برنامج العمل إطارا شاملا ذا إمكانية كبيرة للمنطقة، وأنشأوا على الجهود التي تبذل بالفعل على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذه.

وفي هذا الصدد، أيد زعماء المحفل بقوة مبادرة الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية في الأسبوع المقبل لاستعراض التقدم المحرز في إطار برنامج عمل بربادوس. وتشارك بلدان المحفل بجد في عملية الإعداد للدورة الاستثنائية، وهي تقدر التركيز القوي على شواغل الدول النامية الجزرية الصغيرة في عمل هيئات الأمم المتحدة، من قبيل لجنة التنمية المستدامة. ونحن نتطلع إلى النتائج التي ستسفر عن الدورة الاستثنائية، الأمر الذي يؤدي إلى تركيز جديد وأشد قوة على احتياجاتنا تحقيقا للتنمية المستدامة، وإلى تسريع وتيرة التدابير التي تتخذ من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

إن الحاجة المشتركة إلى تحقيق تنمية اقتصادية متسارعة ومستدامة تظل هدفا رئيسيا للبلدان الأعضاء في المحفل. والواقع، أن المحفل نفسه يعكف منذ بعض الوقت على تنفيذ ما يعرف بخطة العمل الاقتصادية للمحفل. والخطة تحاول أن تتصدى للشواغل الإقليمية الواردة في برنامج عمل بربادوس. ويرى أعضاء المحفل أن النهوض بهذه الخطة الإقليمية الجماعية هو استجابة بناءة للعمل الإقليمي المعرب عنه في برنامج بربادوس.

وفي سياق التخطيط الإنمائي الاقتصادي الشامل وتقديم المساعدة الإنمائية، والشواغل الاجتماعية والبيئية، لا يزال أعضاء المحفل يبدون اهتماما كبيرا باعتماد الأمم المتحدة مؤشرا للضعف. فالمعايير القائمة لتقرير أهلية المساعدة التسهلية والمعاملة التجارية التفضيلية والتصنيفات الهامة من قبيل مركز أقل البلدان نموا هي مجرد معايير للاقتصاد الكلي، دون أي اعتبار

كذلك نحن نشعر بالتعاطف مع الأسر البريئة في روسيا، التي تتعرض لهجمات لا ترحم بالقنابل، وللشعوب في جميع مناطق العالم التي تُعاني اليوم من العنف والإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان.

ونعرب أيضا عن التعازي بمناسبة وفاة جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب مؤخرا. فمساوماته الشخصية القوية في عملية تحقيق السلام في الشرق الأوسط لن تُنسى.

وبصفتي رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ، يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية باسم البلدان الـ ١٦ الأعضاء فيه.

إن محفل جنوب المحيط الهادئ منظمة فريدة تركز على رؤساء حكومات الـ ١٦ دولة من منطقة المحيط الهادئ تشترك في جزء خاص جدا من العالم، وهو المساحات الشاسعة من المحيط والجزر في وسط المحيط الهادئ وغربه، شمال خط الاستواء وجنوبه على حد سواء. والبلدان الأعضاء في المحفل تختلف كثيرا من حيث مساحة أراضيها، ومساحة مياهها، وسكانها، وتمتعها بالموارد، وتنميتها الاقتصادية، وبنياتها الاجتماعية، ولغاتها، وثقافتها. ولكننا جميعا نشترك في رابطة واحدة بوصفنا أعضاء في المحفل وقد أنشأنا مواقف قائمة على توافق الآراء، الأمر الذي يتجاوز تنوعنا، بشأن طائفة واسعة من المسائل. وقد اتفقتنا أيضا على العمل معا سعيا لتحقيق الاستقرار الإقليمي وصوب رفاه شعوبنا.

وهناك أربعة عشر عضوا من الأعضاء في هذا المحفل هي دول نامية جزرية صغيرة. ولقد أنجز الكثير من الأعمال لمساعدة تلك الأعضاء الصغار في سعيهم إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتظهر هذه المبادرات في المقترحات التي تقدم بها وزراء الاقتصاد في المحفل لإجراء إصلاحات اقتصادية مكثفة. ولقد تقدم مؤخرا وزراء التجارة في المحفل بتوصيات هامة تتعلق بالمبادرات التجارية، وهي تتضمن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في المحيط الهادئ تتوافق مع أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية. وسينظر في هذه التوصيات رؤساء حكومات المحفل في اجتماعهم السنوي الذي سيعقدونه في بالاو في الشهر المقبل.

وبعد حضور مؤتمرات الأطراف في بوينس آيرس العام الماضي، خرجت بانطباع بأنه من دون إحساس حقيقي بالحالة الملحة، فإن الاتفاقية يمكن أن تخدم جذوتها بسبب ما يعتورها من تعقيدات، الأمر الذي يسر الأقلية التي تعارضها. وما لم تتفق جميع البلدان على مقاصد الاتفاقية وتتخذ إجراءات جماعية عاجلة، فسنجد أنفسنا هنا في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة دون أن نكون قد اقتربنا أكثر من تنفيذ الاتفاقية.

وعندئذ سوف يأخذ القادة في الإعراب عن أسفهم لتنامي قائمة الكوارث المتعلقة بالمناخ، وفي مراقبة أكياس الرمل وهي تكدس على طريق FDR فيما يشتد المد على جانب النهر الشرقي في نيويورك. وعندئذ تكون معظم الدول الجزرية في المحفل قد اختضت ونكون قد فشلنا فشلا ذريعا. وعندئذ سوف تصبح مناقشة تخفيض الانبعاثات مناقشة جوفاء.

ومع أن معنوياتنا ترتفع نتيجة التشجيع الذي تلقاه من شريكتنا في المحفل المصنفتين في المرفق الأول، وهما استراليا ونيوزيلندا، فإن الدول الجزرية الصغيرة الأربع عشرة الأعضاء في المحفل قد سئمت من استرعاء الانتباه إلى ضعفنا الخاص أمام التغير المناخي وإلى وضعنا على خط المواجهة مع الكوارث المحتمل وقوعها في أنحاء العالم. وأنا أمل مخلصا أن تكون قد توفرت الآن صورة ذهنية قوية لدى غالبية ساحقة من الناس، ليس فقط في منظومة الأمم المتحدة وإنما من جميع أنحاء العالم، بشأن الحالة اليائسة للجزر الواطئة والشواطئ في وجه البحار المرتفعة. نحن نشعر بامتنان عظيم للمدى الكبير الذي وصل إليه الاهتمام بنداواتنا، ولكن بينما قد نظري أنفسنا بأننا عملنا، بطريقة ما، كصوت ضمير لصالح الاتفاقية الإطارية المتعلقة بالتغير المناخي، نود أيضا أن نسهم إسهامات إيجابية في تنفيذها.

وبالتالي، فإن جميع أعضاء المحفل يركزون الآن على كفاءة أداء واجبنا بالإسهام في العمل الكبير الذي يجب القيام به وفي إحراز تقدم فيه. إن البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادي لا يزال يخدم حكوماتنا بصفته نقطة تركيز مفيدة ويوفر خبرات قيمة. وبلدان المحفل ظلت طويلا نشطة في العمل على تفهم إمكانية آلية التنمية النظيفة في المنطقة. وقد استضافت جمهورية جزر مارشال مؤخرا حلقة عمل هامة بشأن آلية

للمخاطر البيئية والطبيعية التي نواجهها يوميا في منطقتنا. ولقد بدأ بالفعل العمل على صعيد إقليمي في إطار لجنة جنوب المحيط الهادئ الجغرافية العلمية بشأن وضع مؤشر للضعف البيئي. ولن يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق الإنصاف لدى معالجة الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة إلا إذا شمل تقييمها العوامل الاجتماعية والبيئية. ونحن نقدر استمرار لجنة التنمية المستدامة في مناقشة هذه المسألة، بما في ذلك أثناء دورتها الأخيرة، وندعو إلى اتخاذ إجراءات ملموسة بحلول عام ٢٠٠٠.

وفي المناقشة العامة التي أجراها المحفل في العام الماضي، أعرب عن آماله المتجددة في عملية الأمم المتحدة لمكافحة الاحترار العالمي، وارتفاع مستويات البحار، والآثار الضارة الأخرى المترتبة على تغيير المناخ العالمي. ونحن نعتز بأن مجموعتنا التي يشملها المرفق الأول والبلدان النامية على حد سواء، توصلت إلى أرضية مشتركة على الصعيد السياسي للدعوة إلى اتخاذ إجراء فعال، على الرغم من الظروف المتباينة للدول الأعضاء. وبدا أنه مع نجاح المفاوضات المتعلقة ببروتوكول كيوتو، اعترفت دول العالم أخيرا بضرورة البدء باتخاذ إجراءات على أساس تعهدات تكون ملزمة قانونا من أجل تحقيق أهداف وجدول زمنية محددة. وشعر أعضاء المحفل أيضا بالارتياح إزاء الاعتراف بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة لها احتياجات خاصة للمساعدة على التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ. ولقد رحبنا بوضع آليات محددة، من قبيل آلية التنمية النظيفة، وهي مفيدة في إتاحة الفرصة للبلدان الجزرية كي تضطلع بعملها في مكافحة تغير المناخ، ضمن إطار وبارامترات ظروفنا الوطنية الخاصة.

والواقع أنه لا يسعنا أن نضيع الوقت. فني كل مكان، يشهد الناس الآثار المأساوية الناجمة عن تغير المناخ. أما الآثار الناجمة عن ارتفاع مستويات البحار، فقد أخذت تفلح فعلها، من الجفاف الذي بلغ مستويات قياسية، إلى الفيضانات والأعاصير والأعاصير الاستوائية.

والمؤسف أنه حتى وقد أصبح من المستحيل تجاهل الدليل العلمي لتغير المناخ، فإن الأطراف في الاتفاقية لم تبذل بعد قصارى جهدها لتنفيذ عملية كيوتو. فالإرادة السياسية لحكومات الأطراف لا تتماشى مع الإخلاص التقني الذي تظهره الوفود من أجل إيجاد الحلول في الاجتماعات العديدة التي تعقد بشأن هذا الموضوع.

الهامة للكوكب كله: وأي حادث يقع ستكون له آثار عكسية خطيرة تتجاوز سواحلنا لأجيال مقبلية.

وبلدان المحفل تشعر بشيء من التشجيع نتيجة القرار الذي اتخذته فرنسا، واليابان والمملكة المتحدة للتشاور مع أعضاء المحفل فيما يتعلق بترتيبات السلامة والتعويض بخصوص الشحنة التي تمت مؤخرا من أكسيد مخلوط من أوروبا إلى اليابان. ويشجعنا أيضا قرار الدول الشاحنة الثلاث بتوفير معلومات بشأن الطرق التي ستمر بها السفينتان اللتان تحملان الوقود، وذلك بما يتمشى مع الالتزامات الصارمة المتعلقة بالسلامة والأمن التي يجب أن تمثل إليها بمقتضى الاتفاقيات الدولية التي تحكم شحن المواد النووية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية.

إننا، نحن بلدان المحفل، نأمل أملا وطيحا في أن نوقظ الضمائر الأخلاقية للدول المتقدمة النمو، ليس فقط في الأحوال الحالية وإنما، وهذا أكثر أهمية، على المدى البعيد. لقد اعتبرت منطقتنا منذ زمن سحيق منطقة ملائمة لممارسة أي نوع من الأنشطة الخطيرة أو غير المرغوب فيها التي تخدم مصالحها في الداخل. وبقبول عضوية ثلاثة أعضاء آخرين منا في هذه الهيئة، وهو ما نرحب به، يزداد عددنا في هذا المحفل بحيث يمكننا أن نؤكد بقوة أننا لا نريد غزوات أخرى تعرض شعوبنا للخطر، بصرف النظر عن أية أسباب قد تكون لدى الآخرين لتجاهل شواغلنا. إنني لم أتناول بأي حال من الأحوال كل موضوع هام من المقرر مناقشته في اجتماع المحفل المقبل. وفي أعقاب ذلك الاجتماع، كما ذكرت من قبل، سيقدّم الإعلان الكامل إلى هذه الهيئة، وإنني أوصي جميع الوفود بالاطلاع عليه.

إن الآراء التي أعربت عنها بالنيابة عن محفل جنوب المحيط الهادئ، يؤيدها، بطبيعة الحال بلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة مشاركة تامة. وأود الآن أن أتناول مسائل أخرى متكلما باسم دولتي الجزرية الصغيرة النامية.

منذ عام ١٩٩١، عندما قبلت عضوية دول ميكرونيزيا الاتحادية في هذه الهيئة، شهدنا - من وجهة نظر بلد نام وعلى وجه الخصوص بصفته دولة جزرية صغيرة نامية - عقدا فريدا من نوعه حقا في العلاقات المتعددة الأطراف. لقد ظهرنا على الساحة الدولية في الوقت المناسب لنصبح جزءا من حركة غيرت تغييرا

التنمية النظيفة حضرها أكثر من ٤٠ بلدا، وفي حزيران/يونيه، استضافت استراليا وأمانة المحفل حلقة عمل في نادي.

ومع ذلك، يعوقنا بشكل حاد نقص الموارد البشرية والمالية للإبقاء على مشاركة مستمرة في استضافة الأنشطة الجارية. ولقد كانت الأمم المتحدة وما تحسون ثنائيون بالغي السخاء في دعم حضورنا للمؤتمرات، لكن ضغوط الوقت على موظفينا الناقصي العدد في البلد وخارجه قد تكون هائلة؛ بالنظر إلى شواغل متزايدة أخرى مثل التنوع البيئي، والمحيطات والجرف المرجاني.

إنني أعلم أن هذه المشكلة ليست فريدة من نوعها بأي حال من الأحوال لبلدان المحفل الجزرية، ولا حتى للبلدان النامية الصغيرة كمجموعة. لكن بالنسبة لنا، وأيضا بالنسبة لكثيرين غيرنا، نطلب ألا تتجاهل البلدان الأكبر والمنظمات هذه القيود عند إدارة جدول الأعمال الدولي. ومرة أخرى، نعرب عن تقديرنا الخالص لدعم المانحين الذين جعلوا مشاركتنا ممكنة. وبالإضافة إلى هذا، نؤكد على أهمية تطبيق نهج منسق لجدولة المواعيد لتسهيل مشاركة الوفود الصغيرة التي لا ترغب في أن تكون مهمشة نتيجة لتداخل الاجتماعات بشأن مواضيع ذات أهمية حاسمة بالنسبة لنا.

وأخيرا، هناك موضوع آخر هام بالنسبة إلى المحفل في اجتماعه السنوي المقبل هو استمرار شحن دول صناعية للبتونيوم ولمخلفات مشعة عبر منطقتنا. ولقد أعربت دول المحفل باستمرار عن قلقها بشأن هذه المسألة، وعلى وجه الخصوص بشأن ترتيبات المسؤولية والتعويض في حالة وقوع حوادث. وفي يومي ١٦ و ١٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام، جرت مناقشات في سوا بين خبراء قانونيين من بلدان المحفل وممثلي فرنسا، واليابان والمملكة المتحدة فيما يتعلق بعبور شحنات من مواد نووية عبر المنطقة. وهذا الاجتماع رتبته أمانة المحفل، بما يتمشى مع إعلان المحفل لعام ١٩٩٨. وهذا التطور من دواعي تشجيعنا ونحث ممثلي الدول الشاحنة الثلاث على إبداء استعدادهم لاستكشاف طرق ابتكارية لمعالجة شواغل أعضاء المحفل: هناك ما يهم أكثر من مجرد رفاه وراحة السكان الأكثر تعدادا في الشمال.

وإذ نطرح جانبا هذا التجاهل لمصالح بلدان المحفل السيادية ولو للحظة، فإن المحيط الهادي هو سلة الخبز

بالقدر الذي نتعلمه عن الآخرين، فإننا نتعلم أيضا بدرجة أكبر عن أنفسنا ونتحرك صوب النضوج بوصفنا دولة.

كما أننا نشعر بالمزيد من الامتنان للعمل الجوهري الذي لا يحصل في كثير من الأحيان على التقدير الواجب، وهو تحويل المشاكل العالمية إلى حلول يسعى إلى تحقيقها بإخلاص آلاف الإداريين والدبلوماسيين الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة. ومن الصعب أن نتخيل مستقبلا لا يكون فيه لدول كوكبنا الذي يواصل الانكماش محفل كهذا، وهو الأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نشعر بعدم الارتياح لسماح تلميحات محبطة من جراء التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والتي تشكل المسائل التي يبدو أنها تزداد عددا وتعمقا. فأحيانا نسمع أن المنظمة ربما لم تعد مجدية، وأنه لم يعد لديها القدرة الكافية على علاج الأزمات العالمية في مجالات الأمن، والعدالة الاجتماعية، والبيئة. ويقال إن البعض يشعر بأن الهيئات الأخرى الأكثر تركيزا هي الأنسب لمعالجة الأزمات المتوقعة في الألفية الجديدة.

ومما لا شك فيه أن الاستجابة الفعالة لهذه المنظمة تواجه التحدي المستمر. ولكن هذا ليس دليلا على الفشل، ولا على الافتقار إلى القدرة. كما أن ذلك لا يبرر حاجتنا إلى صك آخر. بل على العكس، فإن هذا يدل على تنامي الترابط المتبادل داخل المجتمع العالمي، وعلى الاتجاه المتزايد لدى الدول إلى إيجاد مصالحها المشتركة والاعتراف بها، وإلى العمل معا على تعزيز السلم والاتساق العالميين.

وبغية الإبقاء على قدرة الأمم المتحدة وتحسين استجابتها في عالم تزداد مطالبه وتحدياته، من الضروري أن نواصل التطور والتكيف بفعالية، في سعينا لتحقيق المثل العليا لميثاق هذه المنظمة. ولن يمكننا أن نحافظ على سير المنظمة في مسار إيجابي، ولا أن نحول بأمانة ولايات الميثاق إلى مفاهيم لها أهمية دائمة إلا إذا سلكنا هذا الطريق. وهذا هو الأسلوب الذي ينبغي لنا أن نتناول به الإصلاح. فالإصلاح ليس نتيجة القصور، كما قد تعني كلمة "إصلاح"، بل على العكس من ذلك، فهو عملية إيجابية وتعلق بالتطور.

وهذا يسهل قوله، ولكن، كما نعلم جميعا، يصعب جدا تنفيذه. ومع ذلك، ينبغي لنا ألا نسبح لتلك الصعوبة

جذريا مبادئ سابقة بشأن التنمية، أي عملية ريو. وقد كان ذلك أنسب توقيت بالنسبة لنا. وما أن تولينا مهمة صياغة جدول أعمالنا لمستقبل دولتنا الجزرية، أصبح العالم بأسره يعترف بأن مسألتنا البيئية والتنمية ليستا متعارضتين وإنما بالأحرى متداخلتين ولهذا أدمجنا في تخطيطنا للتنمية منذ البداية ولاية ليست من أجل التنمية فحسب، وإنما من أجل التنمية القابلة للاستدامة.

ونحن نشعر بأننا محظوظون في هذا الشأن وفي المدى الذي وصل إليه إدماج مبدأ الاستدامة إدماجا تاما في أنشطتنا اليومية.

وحيث نقدر أيضا تقدير الشواغل التي أعربت عنها الدول الأخرى إزاء الصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدنا، وبينما لا نزال نتوق إلى مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، فإننا ندرك أن العمل المشار إليه لا بد أن يكون عملنا أولا وقبل كل شيء. ولا بد أن نكون في منتهى الجدية. وليس في الاعتراف بالعقبات الخاصة التي تواجهنا في طريق التنمية فحسب، بل وفي وضع وتنفيذ البرامج التي نتغلب عليها بطريقة مستديمة. ويجب أن يجري ذلك لا بوصفه اقتراحا مؤقتا، ولا قصير الأجل، ولا حتى متوسط الأجل، بل بوصفه نمط حياة للأجيال القادمة.

ولا يمكن لأية مساعدة خارجية، مهما كان حجمها، أن تتيح التنمية المستدامة. وبوصفنا بلدانا جزرية نامية، يتعين علينا، فرادى وجماعات، أن ننظر في مساراتنا طالما تعرفنا عليه وملكننا وسائل السير فيه. وبدون هذا الالتزام، لن تبهر زوارقنا على الإطلاق، بل سنظل على غير هدى في رحلة ستكون نتيجتها محزنة ليس إلا.

وبوصفنا عضوا جديدا في المجتمع الدولي، يتعين علينا أن نتعرف بسرعة على ديناميات التفاعل متعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة، في نفس الوقت الذي نحاول فيه أن نكتسب المعرفة العملية بتنفيذ مختلف العمليات المتزامنة. ولكن لا يوجد تدريب هنا في الأمم المتحدة.

ومن البداية، كانت مسؤوليتنا الكاملة عن المشاركة، على قدم المساواة، في الأعمال الجارية للهيئات المتعددة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الأمم المتحدة أو ترتبط بها. وقد كانت هذه التجربة، ولا تزال، تجربة مضيئة، ولكن

تشكيل مجلس الأمن. كما أنني أتخيل جمعية عامة تظل دائما في طليعة عملية صنع القرار على الصعيد العالمي، للتوصل إلى نتائج حقيقية بشأن قضايا حقيقية.

ولما كنت أنتمي إلى دولة جزرية في المحيط الهادئ، فمن الطبيعي أن يكون لدي شواغل خاصة فيما يتعلق بمنطقتنا. ودون الانتقاص بأي حال من قدر الاهتمام الملموس الذي نتمتع به بالفعل، أجد لزاما علي أن أقول إن منطقة جزر المحيط الهادئ كثيرا ما يخصص لها مقعد خلفي في مجالس الدول العظمى التي تميل إلى إدراج بلدان حافة المحيط الهادئ وحدها ضمن شواغلها الأساسية. وهذا شيء يمكننا أن نفهمه في ضوء قلة عدد سكاننا وصغر مساحة اليابسة في بلداننا، الشيء الذي لا يؤكد سوى مدى عزلتنا في ذلك المحيط الشاسع.

إلا أنه لا يجوز أن يغيب عن البال أننا، نحن سكان جزر المحيط الهادئ، سنكون القيمين على بعض أعظم ثروات العالم التي لم تستغل بعد. وما من شك في أن منطقتنا، في الألفية المقبلة، ستضطلع بدور أكبر من أي دور لعبته في الماضي، في تلبية احتياجات بقية العالم من الغذاء والموارد المعدنية. وإذا أريد الحفاظ على هذه الموارد على النحو الصحيح، واستغلالها بطريقة مستدامة، فلا بد من التعامل بإنصاف مع شعوب جزر المحيط الهادئ، على أساس من الشراكة مع العالم المتقدم النمو، على أن يكون ذلك ابتداء من الآن.

إن تعاضم التشارك العالمي في قاعدة الموارد الضخمة المتواجدة في منطقتنا وتعاضم الاعتماد عليها يجب أن يكون مرتكزا على أساس من الأمن الإقليمي. فلا يوجد في أي مكان آخر مثال أفضل من هذا على الحاجة إلى الأمن الشامل بالمعنى الحصري الذي يتجاوز الاعتبارات العسكرية ويتضمن أيضا الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وهذا يقودني إلى الحاجة الراهنة إلى وجود إدارة سليمة للمحيطات والبحار في كل أرجاء العالم. وقد نوقش هذا الموضوع مؤخرا بتعمق في لجنة التنمية المستدامة، وهو مدرج في جدول أعمالنا في هذه الدورة. وأريد أن أؤكد أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة تؤيد بثبات المواقف التي أعرب عنها تحالف الدول الجزرية الصغيرة بشأن هذا الموضوع. فنحن نؤمن بأن الميخطات والبحار تمثل حالة خاصة بل وحيوية بالنسبة للتعاون والتنسيق الدوليين، وأن الجمعية العامة هي الهيئة الملائمة

الكبيرة بأن تدفعنا إلى هوة الإحباط والفشل. إن المنجزات الكبرى لمن سبقونا في السنوات الـ ٤٥ الماضية لا بد من تكريمها عن طريق عزمنا الثابت على أن ننتقل بالأمم المتحدة بجدية إلى الألفية القادمة بوصفها الأداة المتعددة الأطراف الأكثر فعالية لتحسين حالة البشرية.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تبقى، بل وتحسن، قدرتها على معالجة المسائل الرئيسية وتحسين مصائر الشعوب المعوزة، فإنني أقترح بكل احترام ضرورة إدراج البلدان النامية، على نحو أوسع، في عملية صنع القرار. ويبدو، بصفة متزايدة، أن هناك مجموعة صغيرة نسبيا من البلدان المتقدمة النمو تشاهد في الخطوط الأمامية هنا وفي الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة. وهناك انطباع بأنه رغم التطبيق الرسمي للقواعد، فإن المشاركة المضمونة للبلدان النامية في حل المشاكل العالمية تضعف في الواقع بدلا من أن تزيد. وهذا لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية. ولما كان الاتجاه صوب العولمة يستمر تدعيمه، فإنه يتعين على هذه المنظمة، ككل، أن تشارك مشاركة أكبر في صنع القرارات الهامة، ليس الأعضاء الخمسة الدائمين، وليس مجموعة السبعة، ولكن "مجموعة الـ ٨٨".

وقد يكون الإصلاح الوحيد الأكثر إلحاحا وضرورة هو زيادة عضوية مجلس الأمن. ومن الطبيعي أنه لا يجب اتخاذ هذه الخطوة الهامة على عجل، إلا أنه علينا الآن أن نكون قد اقتربنا من إيجاد صياغة مقبولة. والحقيقة المحضة هي أن استعداد أكثر الدول قوة لقبول تغيير رشيد وواقعي في مجلس الأمن مؤشر هام لمستقبل العلاقات العالمية المتعددة الأطراف بصفة عامة، وهذه المنظمة بصفة خاصة. وسنشعر بأثر النجاح في هذه المسألة بطرق إيجابية في جميع أنحاء منظمة الأمم المتحدة، فستحفز الثقة المتجددة في الميثاق. وهناك حاجة ماسة إلى هذه النتيجة وحدها، وستكون في حد ذاتها مصدر إلهام لبذل جهود أضخم ترمي إلى التغلب على الصعوبات التي نواجهها في المستقبل.

وسيكون من غير الواقعي أن نتجاهل حتمية حقيقة أن الدول الأكبر حجما والأكثر قوة، ستحتل مركز القيادة في الأمم المتحدة في غالبية الأحيان، بل الواقع أن هذا هو ما ينبغي أن تفعله انطلاقا من مسؤوليتها، لأنها تملك الموارد والقدرات. ومع ذلك، فإن القيادة لا يجوز أن تتحول إلى سيطرة، ولا يجوز لها أن تترك العالم النامي على الهامش. وبالتالي، فإنني أؤكد على حاجة إلى إعادة

اصطحب السيد ليو أ. فالكام رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب للسيد فريدريك شيلوبا رئيس جمهورية زامبيا
الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد فريدريك شيلوبا، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.
الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية زامبيا، فخامة السيد فريدريك شيلوبا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس تشيلوبا (تكلم بالانكليزية): أنضم إلى المتكلمين الآخرين الذين خاطبوا بالفعل الجمعية العامة في تهنئتك، يا سيدي، على انتخابكم الذي تستحقونه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وإن انتخابكم بالإجماع بيان واضح لثقة الجمعية العامة فيكم وفي بلدكم، ناميبيا، التي يتمتع بلدي معه بعلاقات ودية ودافئة جدا. ومما له أهمية خاصة أنكم تأتون من ناميبيا، البلد الذي يقف استقلاله بمثابة لحظة تنوير في دعم منظمنا لحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في تقرير المصير والاستقلال. وإنني لعلى ثقة من أنكم، بالنظر لخبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية، سوف توجهون أعمال هذه الدورة بنجاح.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة في الشناء على سلفكم، سعادة السيد ديدير أوبيرتي من أوروغواي، على الطريقة المقتدرة التي رأس بها الدورة الثالثة والخمسين.

وبنفس الشعور أود أن أسجل أعمق امتنان بلدي لأعمال الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان الذي تلقى قيادته عظيم الاحترام والذي أعطى حافزا لتنفيذ برنامج إصلاح الأمم المتحدة.

وكما لاحظتم عن حق في البيان الذي أدليت به أمام هذه الجمعية العامة، يا سيدي، فإن الدورة الرابعة والخمسين هي آخر دورة تعقد في القرن العشرين، القرن الذي شهد إنشاء الأمم المتحدة من رماد وخراب الحرب العالمية الثانية. ولا يمكن للعالم، في الواقع، إلا أن يشكر الآباء المؤسسين لمنظمنا على بصيرتهم وحكمتهم. ولقد استمرت أهمية هذه المنظمة في النمو منذ إنشائها، وهي

لتوفير هذا النوع من الإشراف، بل أنها في واقع الأمر كلفت بهذه المهمة في جدول أعمال القرن ٢١.

وفضلا عن ذلك، توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار إطارا للعمل في هذا المجال. وهكذا يكون لدينا هياكل قائمة ولسنا بحاجة إلى إنشاء مؤسسات جديدة. ونعقد أن ضخامة المهمة سيتطلب جهودا متواصلة على أساس سنوي، وبالتالي فإن وجود نمط الفريق العامل الدائم، في سياق الأعمال التحضيرية لكل دورة سنوية من دورات الجمعية العامة سيكون أكثر فائدة من مؤتمر كبير يعقد مرة واحدة. وقبل كل شيء، يجب أن تلتمس هذه العملية أكبر قدر ممكن من المدخلات، والاعتماد على الخبرات على الصعيد الإقليمي، وتقديم المساعدة لضمان مشاركة البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة.

في هذه اللحظات القصيرة، لا يمكننا الإعراب عن آرائنا بشأن جميع المسائل التي نعتبرها هامة. ومن ثم، تقتضي الضرورة أن نترك الكثير للعمل الذي يضطلع به ممثلونا في اللجان هنا وفي أجهزة الأمم المتحدة الأخرى على مدار السنة.

ومع ذلك، أود أن أتوجه بنداء إلى هذه الهيئة من أجل صحة عالمية تنبهنا إلى الواقع الوحيد والأكثر أهمية في حياتنا، وهو أن كل مصالحننا أصبح أكثر ترابطا مع كل جيل يمر. ونحن جميعا مسؤولون عن تصحيح نتائج سلوكنا الأناي في الماضي. فدمار الحروب، والإدارة غير السليمة لمواردنا الطبيعية، وتلويث المساحة التي نعيش فيها، كلها تشكل كوارث عالمية تلوح في الأفق؛ وهي مجتمعة سوف تسحق سكان الأرض ما لم نجد أرضية مشتركة ونتخذ ما يلزم من إجراءات.

أما الأرضية المشتركة فإنها موجودة. وهي موجودة هنا، ولا تتطلب منا أن نتخلى عن قوميتنا أو ثقافاتنا. إنها ميثاق الأمم المتحدة، تلك الوثيقة المبدعة التي اهتدى بها عالمنا المضطرب، من خلال خطوات مهتزة لوعي متزايد متعدد الأطراف، والتي توفر لنا اليوم الإطار الذي يضمن بقاءنا ذاته. فليمنحنا الله الإرادة السياسية التي تمكننا من المحافظة عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس ولايات ميكرونيزيا الموحدة على البيان الذي أدلى به توا.

المقررة بالكامل وفي حينها وبدون شروط. وسيتمّ هذا المنظمة من العمل بسلاسة وبمزيد من الفعالية لتنفيذ الولاية المعهود بها إلينا.

وهذا، من بين الأسباب الأخرى الكثيرة، هو السبب في أننا نريد بناء اقتصادات قوية في أفريقيا لتمكيننا على تحمّل التزاماتنا. ولكن الديون الخارجية تظل في نفس الوقت عبئا وعقبة رئيسية أمام عملية التنمية لكثير من البلدان النامية، بما فيها بلدي زامبيا. ورغم أننا نرحب بالنتيجة الأخيرة لاجتماع فريق الثمانية المعقود في كولونيا، بألمانيا، بشأن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن تدابير الإعفاء من الديون بصورة أسرع وأوسع وأعمق لن تكون، في رأينا، كافية لحل مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، ولا سيما أفقرها، ما لم تترجم إلى برامج تنمية اقتصادية عملية وملموسة حقا.

وترى حكومتي أن هدف فريق الثمانية للإعفاء من ديون قدرها ١٠٠ بليون دولار لأفقر البلدان في العالم، الموجود غالبيتها في أفريقيا، سيكون له تأثير ضئيل على المشكلة، ما لم تتم زيادة مراجعة شروط مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بطريقة تجعلها أكثر مرونة ومصممة بصورة أفضل لتتلاءم مع الشروط المحددة للبلدان المستهدفة.

ويضم الكثير منّا في البلدان النامية أنه لكي نبقي ونساهم بإيجابية في السوق العالمي نحتاج إلى جعل اقتصاداتنا أكثر تنافسية. وفي هذا الصدد شرعت كثير من بلداننا في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. بيد أن جهودنا تعاق من جراء عبء الديون الضخم الذي يأخذ كميات كبيرة من الموارد من بلداننا عن طريق خدمة الديون. لقد جعلت المستويات المتدهورة من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي، بالتزامن مع أعباء الدين، الإصلاحات الاقتصادية صعبة وأبطأت من خطوات النمو الاقتصادي والتنمية.

وحل هذا يكمن في قيام جميع المعنيين بتناول مسألة الديون بعقول مفتوحة بغية إيجاد حل دائم للمشكلة.

ويضاف إلى هذه المشكلة انتشار فيروس نقص المناعة/ الإيدز. وهذه مسألة تشير بالغ القلق لبلدي وأفريقيا ككل. ويواصل هذا المرض اكتساح القارة وسلب مواردها المادية والمالية الهشة عن طريق إلحاق

تتسم اليوم بعالمية عضويتها التي نمت من الدول الـ ٥١ الأصلية في عام ١٩٤٥ إلى الـ ١٨٨ دولة الحالية.

وغني عن القول إنه بالنظر إلى نمو عضوية الأمم المتحدة، كان ينبغي أن تكون هناك عملية إصلاح مستمرة ومناظرة لكيانات وعمليات صنع القرار في المنظمة مما يجعل هذه الهيئة العالمية ممثلة بأكثر قدر ممكن. بيد أنه من الأمور المخيبة للآمال بقدر كبير أنه في الوقت الذي نحقق فيه بدرجة كبيرة إصلاح الكيانات الإدارية، فإن إصلاح مجلس الأمن لم يتحرك ترادفيا.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن إنشاء الأمم المتحدة قُصد منه تعزيز السلام والأمن الدوليين. ومما يؤسف له أن عددا من الدول لا تزال تهدده في وقتنا الانتشار الخطير للأسلحة الصغيرة والخفيفة التي تحصل عليها كيانات غير حكومية. واستمرار انتشار الأسلحة الصغيرة ونقلها غير المشروع، ضمن عوامل أخرى، هما السبب في توريد الأسلحة التي تستخدم في حالات الصراع عبر القارة الأفريقية. وهكذا فإنني أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء دعم وتعزيز آليات الرصد التابعة للأمم المتحدة على نقل هذه الأسلحة؛ ولا سيما إلى كيانات غير حكومية، بما يمكن من إحباط هذه المشكلة.

وتتصل بمشكلة الأسلحة الصغيرة مسألة الألغام الأرضية المزروعة في أصقاع كبيرة من الأراضي في بلدان كثيرة، ويجعل الأراضي المنتجة، بخلاف ذلك، غير قابلة للاستخدام. كما أن لتأثير الألغام الأرضية خسائر شديدة على توفير الخدمات الاجتماعية في البلدان المتأثرة. وأناشد بنفس القدر الدول الأعضاء، الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، تنفيذ إعلان وبرنامج عمل مابوتو المعتمد في أيار/مايو من هذا العام. ولا يمكن سوى الأمم المتحدة قوية وقابلة للنمو أن تشكل الأداة القابلة للحياة لتحقيق هذا الهدف.

وهكذا فإن وفدي يشعر بقلق شديد إزاء مواصلة تدهور الحالة المالية للأمم المتحدة. وهذه الحالة معروفة جيدا لنا جميعا في هذه الجمعية العامة، حيث أنها كانت موضع مناقشاتنا للسنوات الخمس الماضية. ولن ينفذ أي إصلاح للأمم المتحدة بصورة فعالة ما لم تعالج الحالة المالية بصورة جديّة. ومن الواجب الذي لا مهرب منه على كل منا احترام التزاماتنا بضمان تسديد أنصبتنا

وطوال مدة عام تقريبا، قمت، نيابة عن منطقتنا، بمشاورات مستفيضة داخل زامبيا وخارجها، كما عقدت أيضا عدة اجتماعات على مستوى الخبراء ووزراء الخارجية والدفاع.

أود أن أعلن هنا، أن قادة المنطقة قد سلّموا منذ البداية بضرورة اشتراك حركة الثوار الكونغوليين في عملية الوساطة، وهو ما سيكفل احترام الجميع وتقبّلهم لما تسفر عنه من نتائج. وقد شاركت حركة الثوار في البداية في العملية من خلال آلية للمحادثات عن قرب. بيد أنه قد طلب إلى الثوار الذين انضمت إليهم الآن حركة تحرير الكونغو، أن يشاركوا بشكل مباشر في محادثات السلام مع كل الأطراف الأخرى في الصراع.

وفي تموز/يوليه عام ١٩٩٩، أثمرت الجهود الدؤوبة التي بذلناها على الصعيد الإقليمي وصعيد عموم أفريقيا، إذ وقّع كل رؤساء الدول الستة الأطراف في الصراع على اتفاق وقف إطلاق النار في لوساكا. وللأسف فقد أثار الانقسام في صفوف التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية الذي حدث في شهر أيار/مايو الماضي، خلافات بشأن من يحق له التوقيع نيابة عن الحركة، وهو ما حال دون توقيعهم في هذه المناسبة. وقد اختار الطرف الآخر الذي لا ينتمي لدولة، وهو حركة تحرير الكونغو، ألا يوقّع على الاتفاق إلى حين تسوية الخلافات داخل حركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية.

وبغية تأمين توقيع حركة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية وحركة تحرير الكونغو، منحني رؤساء دول المنطقة ولاية متابعة المشاورات مع الحركتين. ويسعدني أن أبلغ الجمعية العامة أن هذه الجهود أسفرت عن توقيع الحركتين على الاتفاق، إذ وقّعت عليها حركة تحرير الكونغو في ١ آب/أغسطس عام ١٩٩٩ بينما قام التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بالتوقيع عليها في ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٩٩.

اسمحوا لي أن أسجل في هذه المرحلة تقديري الخاص لما لقيته من تعاون ومساعدة في تنفيذ ولايتي من كل الزملاء في المنطقة ومن القادة الأفريقيين الآخرين وكذلك من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. ويشكل اتفاق وقف إطلاق النار وثيقة شاملة تتناول كل جوانب الصراع، بما فيها الاهتمامات الأمنية لكل البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الدمار بشبابها وسكانها النشطين. وهكذا فإنه لا بد للبشرية جمعاء من أن تنظر إلى فيروس نقص المناعة/الإيدز كمشكلة عالمية والعمل سوية. وهكذا فإنني أناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده في محاربة هذه الأحوال. ودعوني أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ هذه الهيئة أن زامبيا استضافت في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر من الأسبوع الماضي المؤتمر الدولي الحادي عشر عن الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في أفريقيا. ويعد انعقاد هذا المؤتمر، الذي اعتمد برنامج عمل لمحاربة انتشار هذا المرض المميت في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين، من بين أمور أخرى، بيانا بالتزام القارة الأفريقية بالحرب ضد هذا المرض المميت. ويحدوني الأمل في أن تحتضن الأمم المتحدة، بهذا، نتيجة المؤتمر وتوفر القيادة اللازمة لمكافحة هذا الوباء، الذي يهدد بقاء البشرية ذاته. وتستحق مشكلة الإيدز إرادتنا الأخلاقية والسياسية الجماعية لمحاربه بنجاح.

لننتقل الآن إلى ظاهرة الصراعات التي لا تزال تعاني منها أفريقيا. ففي المنطقة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي، لا يشكل الصراع في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تهديدا للسلم والأمن فحسب بل عائقا رئيسيا أيضا للتنمية الاقتصادية في المنطقة.

ومن المؤسف أن القتال قد استؤنف في أنغولا في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨، بعد أربع سنوات من السلم النسبي الذي ساد بعد التوقيع على بروتوكول لوساكا. وكما تدرك الجمعية العامة، فإن هذه الأوضاع المؤسفة قد نتجت عن تعنت الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) فيما يتعلق بتنفيذ المهام المتبقية المنصوص عليها في بروتوكول لوساكا. ومن ثم، ينبغي بذل كل جهد لوضع حد للقتال.

أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلعل الجمعية العامة تتذكر أنه قد نشب صراع في هذا البلد في ٢ آب/أغسطس عام ١٩٩٨. واستجابة لهذا التطور الخطير بذل على الفور رؤساء دول المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية سلسلة من الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي لهذا الصراع. وفي القمة المعقودة في شلالات فيكتوريا بزيمبابوي في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨ أوكل إلي رؤساء دول المنطقة الإقليمية ولاية رئاسة الجهود التي تبذل في مجال الوساطة على الصعيد الإقليمي بمساعدة من منظمة الوحدة الأفريقية.

المساعدة الإنسانية لصالح اللاجئين الكونغوليين والمشردين داخليا وتسهيل عودتهم وإعادة توطينهم؛ سادسا، تقديم المساعدة من خلال توفير الموارد لأغراض إعادة بناء اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولست بحاجة لأن أذكّر الجمعية العامة بالمسؤولية التي تتحملها الأمم المتحدة نيابة عنا جميعا عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم، يتعين عليها أن تكفل أن يسود السلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتحقيقا لهذا الهدف، عليها أن تتعلم من دروس الماضي وأن تتجنب الأخطاء الكثيرة التكلفة.

إن للوقت أهمية جوهرية. كما أن لمعالجة الأسباب المتأصلة لمشكلة الفقر التي تواجهها البلدان النامية أهمية جوهرية مماثلة. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه الأسباب المتأصلة بشكل سريع وعاجل.

إن دورة الجمعية العامة هذه تنعقد في إطار خلفية من التوترات المتنامية والصراعات المسلحة وبخاصة في العالم الثالث. إن هذه التطورات التي جاءت في نهاية القرن العشرين، إنما تشكل اتهاما للهيكل العالمية الموجودة في العالم، وهو ما يشكل اليوم وأكثر من أي وقت آخر في التاريخ تحديا للعقائد الجوهرية التي استند إليها في إرساء الأسس التي قامت عليها هذه المنظمة. ولا يمكن أن تزول هذه التحديات لمجرد أننا نرغب في زوالها. كما أن الكلمات الجوفاء لن تصلح الأمور. ولن يمكن القضاء على الفقر في العالم إلا من خلال تنفيذ برنامج عالمي متضافر. والتوصل إلى حل لمسألة الفقر ينهي مشكلة الصراعات وعدم الاستقرار التي تعاني منها البلدان النامية. وما لم يعالج العالم أسباب هذه الصراعات فإنها ستبقى مصدرا رئيسيا للاحتكاكات التي تقوض وتهدد السلم والأمن الدوليين.

إن الأحداث التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليم كوسوفو وتشهدتها الآن تيمور الشرقية لا بد من أن تزيد من الضغوط على وقت المجتمع الدولي وموارده بصفة عامة، وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة. ولكن هذه هي الرسالة التي تضطلع بها هذه الهيئة العالمية: وهي الاهتمام لا غير بمناطق الصراعات هذه.

أود أن أبلغ الجمعية العامة أن عملية تنفيذ الاتفاق قد بدأت بالفعل. فقد عقدت كل من اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة اجتماعا في يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في لوساكا شارك فيهما كل الأعضاء باستثناء حركة تحرير الكونغو التي لم يتمكن ممثلوها من التوجه إلى لوساكا لأسباب ترجع إلى القيود اللوجستية.

ومن بين المسائل التي نظر فيها الاجتماع ما يلي: التنصيب الرسمي لرئيس اللجنة العسكرية المشتركة، العميد رشيد لالالي، ممثل الجزائر، ووضع ميزانية للجنة العسكرية المشتركة وهيكلها الأساسية وبرنامج عملها.

وقد قدم ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاجتماع عين معلومات موجزة عن الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية لدعم العملية السلمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قدم إليهما ممثل الأمم المتحدة بإيجاز معلومات عن العلاقة التي من المتوقع أن تقوم بين الأمم المتحدة واللجنة العسكرية المشتركة. ومن المقرر أن تعقد اللجنة العسكرية المشتركة اجتماعا آخر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ولكي يسود السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن دعم الأمم المتحدة لأغراض تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار بشكل ناجح وشامل أمر بالغ الأهمية. وأود أن أثنى على الأمين العام لأنه استجاب في الوقت المناسب وأوفد فريقا من موظفي الاتصال العسكريين إلى المنطقة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتحرك بسرعة أكبر مما كانت تفعل في الماضي إذا ما كان للعمل الذي تضطلع به أن يكون على مستوى ما تواجهه من مهام في الميدان.

وتحقيقا لهذا الهدف، أودعو الأمم المتحدة بقوة إلى القيام بما يلي: أولا، الإذن بنشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع منحها الولاية الملائمة على نطاق مناسب وفقا للاحتياجات المقدره على أرض الواقع؛ ثانيا، الإسراع بإيفاد الفريق الفني للدراسة الاستقصائية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى فريق من موظفي الاتصال العسكريين الذي تم إرساله بالفعل إلى هذا البلد وبعض الدول المجاورة له؛ ثالثا، توفير الموارد الكافية لبعثة حفظ السلام؛ رابعا، تقديم الدعم الكافي لتسهيل عملية إقامة حوار داخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ خامسا، تقديم المعونة لأغراض تعبئة

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية) نيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد فردريك شلوبا، رئيس جمهورية زامبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية) كما يرى الأعضاء، لقد استغرق استماعنا لخمس متكلمين قرابة ثلاث ساعات وما زال هناك سبعة متكلمين مدرجين على قائمة هذا الصباح. ولكي نستمتع إلى كل المتكلمين المتبقين على القائمة من المرجح أن يستمر هذا الاجتماع لمدة ساعتين على الأقل.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الأعضاء من جديد بأن الجمعية العامة قد أشارت في الفقرة ٢٠ من مرفق القرار ٢٤١/٥١، إلى مبدأ توجيهي طوعي يحدد المدة التي يستغرقها الادلاء في الجمعية بعشرين دقيقة. وأناشد بشدة المتكلمين أن يبذلوا جهداً إضافياً للتقيد بمبدأ العشرين دقيقة التوجيهي الطوعي المتصل بالمناقشة العامة ليتسنى لنا الاستماع إلى كل المتكلمين في وقت معقول.

أشكركم على تفضلكم بالتعاون معي.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب الأونرابل دينزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية) ستستمع الآن الجمعية إلى بيان يلقيه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس.

اصطحب السيد دينزل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس إلى المنصة.

الرئيس: (تكلم بالإنكليزية) يسعدني أيما سعادة أن أرحب برئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس، الأونرابل دينزل دوغلاس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد دوغلاس (سانت كيتس ونيفيس): أود يا سيدي، أن أهنيئكم تهنئة حارة على انتخابكم رئيساً

ومن المسلم به، أن أفريقيا تواجه أوقاتاً بالغة الخطورة أكثر من أي وقت مضى. فإن الأخطار المتعددة للصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي العام والخطر المتنامي الذي يشكله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتتطلب بالتأكيد بذل جهود مشتركة ومتضافرة على الصعيد العالمي من أجل المساعدة على الحد من الأخطار التي تواجهها أفريقيا والعالم بصفة عامة.

ويمكن للعالم أن يقدم المساعدة إلى أفريقيا بطرق شتى، ومن أهمها توفير المعونة وإيجاد أوضاع تمكن أفريقيا من الاتجار مع المجتمع الدولي بشروط يقبلها الجميع. إن أفريقيا لا تطلب صدقة، كلا، فإن أفريقيا تطلب أن يتاح لها ممارسة التجارة بشكل حقيقي. وأفريقيا لا تطلب السلاح، كلا، فإن أفريقيا تطلب أن تكافأ بشكل منصف وعادل على العمل الذي اضطلعت به وعلى الموارد التي وفرتها. إن أفريقيا لا تطلب الرأفة، بل تطلب شراكة حقيقية تستند إلى مصالح متبادلة.

ووجود علاقة بين الفقر وزعزعة الاستقرار السياسي لم يعد موضع شك. ولا يكفي أن يطالب العالم المتقدم النمو بأسلوب حكم ناجح - وهو مصطلح لا يمكن تعريفه - في حين أنه يوجد الأوضاع اللازمة لانتشار الفقر من خلال أسلوب حكمه السيء في المجال الاقتصادي. وينبغي أن تسود العدالة علاقاتنا الاقتصادية لكي نرسي الأسس اللازمة لتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية.

ويجب أن نبدأ الآن باستعراض الأوضاع غير المنصفة التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والتي ستكفل، إذا ما استمرت، مواصلة تهميش بلدان العالم الثالث مع الحكم عليهم بأن تعيش في فقر وأن تواجه المزيد من زعزعة الاستقرار.

إنني لأدرك تمام الإدراك أن هذا المحفل قد لا يكون المحفل الملائم للتطرق لهذه المسائل ولكن من المؤكد أنه يوجد فيه الأشخاص المناسبين للتصدي للقضايا التي أثيرتها. ومن ثم، فإنني أرجو بل أمل في أن ندخل الألفية الجديدة بإحساس متجدد بوحدة الغرض، وهو القضاء على أوجه الظلم التي تتجلى بوضوح على الصعيد العالمي، وإيجاد عالم أعدل لا يؤدي فيه الحرمان إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار.

إن التطورات الأخيرة في كوسوفو، والقصاص المزعجة للغاية للمأساة الإنسانية التي يعيشها هذا الشعب، وأوجه الظلم التي سلطت عليه الأضواء خلال قيام الصراع تشكل كلها قصورا خطيرا في عمل الأمم المتحدة.

إن حكومتي ترى أن الأنشطة القائمة على إبادة الجنس غير مقبولة وتشكل انتهاكا للقانون الدولي بصرف النظر عن مصدرها. وينبغي للأمم المتحدة أن تكون يقظة فيما تواصل بذل جهودها السلمية. والآن وبعد أن بدأت عملية إعادة البناء، فلنتطلع إلى الأمام - نتطلع إلى الأمام آمليين في حقبة من الزمن يسودها السلام وتنتشر فيها جهود التعمير. ولنأمل في أن يصبح ما بدا في البداية وكأنه إخفاق جزءا من نجاح مذهب حقته الأمم المتحدة.

وكان التحديات التي تواجهها هذه الهيئة لن تتوقف، ففيما كنا نعتقد أننا قد تغلبنا على مشاكل كوسوفو، أثرت مشكلة تيمور الشرقية. إن سانت كيتس ونيفيس، بوصفها دولة صغيرة، قد روعها هذا العنف الطائش وما واجهه شعب تيمور الشرقية من موت بعد الاستفتاء. وينبغي لهذه الهيئة العالمية أن تدين بشدة الأعمال الوحشية التي يضطلع بها ضد شعب تيمور الشرقية لا لسبب إلا لأنهم سعوا من خلال التعبير بشكل مشروع عن آرائهم إلى تحقيق تطلعاتهم إلى العيش كشعب له سيادة.

إن حكومتي تود أن تثني على العمل الذي قام به الأمين العام وكل الأشخاص الآخرين الذي سعوا إلى اخراجنا من هذه الهوة التي تشكل كارثة إنسانية. إن سانت كيتس ونيفيس تحث السلطات الإندونيسية على الوفاء بالتزاماتها برشد وعلى التعاون مع المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم وحماية شعب تيمور الشرقية. إننا لنرحب بموافقة السلطات الإندونيسية على قوة الحماية الدولية ونأمل أن تحترم حقوق شعب تيمور الشرقية وأن يتمكن هذا الشعب من تحقيق تنميته في جو تسوده الحرية والديمقراطية. وإننا لنثني على الالتزام الذي التزم به مؤخرا المجتمع الدولي لصالح التعمير والتنمية في كوسوفو والتزم به الآن لصالح شعب تيمور الشرقية.

لهذه الهيئة في هذا الوقت البالغ الأهمية، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة. وإنني لعلنى قناعة بأن أسلافكم سواء في بلدكم أو هنا في الأمم المتحدة، قد أعدوك إعدادا ممتازا من حيث الدور الذي انتخبتم للاضطلاع به. وأتعهد لكم بأن يقدم لكم وفد بلادي الدعم والمساعدة الكاملين لإنجاز مهمتكم العظيمة.

وأود أيضا أن أشيد بعمل سلفكم، وزير خارجية أوروغواي، وهو أحد ممثلي دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي أدار أعمال الجمعية العامة خلال المدة الصعبة التي شهدت انعقاد دورتها الثالثة والخمسين.

ومرة أخرى، أود أن أعبر عن تقديري الذي لا حد له للأمين العام، فإن منظومة الأمم المتحدة قد استفادت أيما فائدة من دمايته ولطفه وذكاءه. ومن الواضح للجميع أن السيد كوفي عنان يسهم إسهاما فريدا في تطوير هذه المنظمة، وهي منظمنا. وإنني وبلدي سانت كيتس ونيفيس، حكومة وشعبا، لنشيد بقوة بالأمين العام.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن الترحيب التهاني للدول الأعضاء الثلاث الجدد التي انضمت إلى الأمم المتحدة في بداية الدورة الرابعة والخمسين: وهي جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا. وبوصفي ممثلا لدولة جزرية صغيرة في منطقة البحر الكاريبي، يسعدني أن أرحب بها بوصفها دولا جزرية صغيرة في منطقة المحيط الهادئ. وإنني أسلم بأن رغم أنها لم تصبح دولا أعضاء كاملة العضوية في الأمم المتحدة إلا الآن، فإنها على وعي كامل بالتزاماتها وستضطلع بدورها بالكامل من خلال دعم مبادئ الميثاق. ومرة أخرى، أهنئها وأتمنى لها مستقبلا مشرقا.

لدى تأسيس هذه المنظمة، قبل قرابة ٥٤ عاما، أثارت آمالا ساطعة وتوقعات واعدة. فقد كانت المنظمة تتفانى في العمل على وضع حد للحروب ودعم السلام. وكان يفترض أن تحول الدول سيوفها إلى محاريث ورماعها إلى مناجل. وإنني لأتمنى ونحن نقتررب من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، أن نتمكن فعلا من الاحتفال بهذا العالم الساطع الجديد. ولكن حتى الآن، وفي الشهور الأخيرة من السنة الأخيرة من الألفية، ما برحت البشرية تعاني من العنف والوحشية، كما أن قسوة الإنسان على أخيه الإنسان قد تجلت بأشكال بالغة الفظاعة.

الشعب الصيني القدرة والحكمة اللازمتين للتوصل إلى حل بصرف النظر عما تبدو عليه الخلافات القائمة بين الجانبين، بيد أن العلاقات التي تربط بيننا وبين تايوان الصين الشعبية التي أقمنا معها علاقات دبلوماسية بعد أن حصلنا على استقلالنا في عام ١٩٨٣، لتقنعني بأن السكان الصينيين في تايوان الصين الشعبية البالغ عددهم ٢٢ مليون نسمة يمكنهم أن يسهموا إسهاما كبيرا في الحوار الدولي. فإن سجل تطورهم بوصفهم ينتمون إلى ديمقراطية تعددية محبة للحرية ومسالمة؛ والمعجزة التي حققوها من خلال إعادة بناء اقتصادهم وما يقدمونه من مساهمات للبلدان النامية تشكل جميعها ميزات نرى أنها تقتضي منا أن نعترف بأنهم قادرون على الإسهام في المحافل الدولية، بما فيها محافل الأمم المتحدة.

هناك إلى جانب ويلات الصراعات الإنسانية، شهور لا تزال ماثلة أمامنا في الشهور الأخيرة القليلة المتبقية من آخر سنة في هذا القرن، فما زالت الأغلبية العظمى من البشر تعاني من الفقر. وما زال الأطفال يموتون لأسباب ترجع إلى سوء تغذيتهم، كما أنهم يقبلون التضحية بأنفسهم من أجل الحصول على غذاء فيصبحون جنودا لا يكثر بموتهم. وما زال البعض منهم لا يحصل على تعليمه. وفي الواقع، هناك في العالم العديد من الأطفال الذين لم يستمتعوا بطولتهم، ويسعدني أن الأمم المتحدة قد أعلنت العقد الذي يبدأ في عام ٢٠٠١ عقدا لثقافة السلام وعدم العنف لأطفال العالم. إن الألفية الجديدة ملك لأطفالنا. إنها ملك لأطفالنا في سانت كيتس ونيفيس وملك لأطفال العالم. ومن واجبنا أن نقدم المساعدة لهم لكي يقوموا لصالحهم وبمجهودهم، بصنع عالم أفضل من العالم الذي نعيش فيه الآن.

وفضلا عن ذلك فقد لاحظت أن جدول أعمال الدورة الرابعة والخمسين يتضمن بندا عنوانه "بناء عالم سلمي أفضل من خلال الرياضة والمثل الأعلى الأولمبي". وتود سانت كيتس ونيفيس أن تسجل تأييدها لهذا البند حيث أننا نفضل كل ما في وسعنا لنماء شبابنا من خلال الرياضة.

وبالمثل، فإن من دواعي فخرنا أن سياساتنا التعليمية قد أتت بنتائج بالغة الإيجابية. فقد بلغت نسبة من يجيدون الكتابة والقراءة ٩٨ في المائة كما أننا لم نجد في تعليم شبابنا علم الحاسوب فحسب بل أننا نكتشف هذه العملية لكي يصبح لكل شبابنا معرفة بهذا العلم لصبحوا مؤهلين لمواجهة تحديات القرن الجديد الذي نقف على أعتابه. إن سانت كيتس ونيفيس ترحب

بيد أننا لا نزال نأمل، أن يحظى الشعب في منطقة البحيرات الكبرى وبقية أفريقيا الواقعة إلى جنوب الصحراء، باستجابة مماثلة.

وحيث أنني قد أشرت إلى الفظائع التي ارتكبت في بعض المناطق بالعالم، وهو ما يشكل وصمة عار على جبين الإنسان، قد يجدر بي أن أوازن ملاحظاتي بالتسليم بأن هناك في منطقة ما، وهي الشرق الأوسط، عملية سلام تسير قدما أخيرا وقد بدأ السلم فيها لزمن طويل بعيد المنال. وأود أن أسجل تقدير بلدي لكل من يدعم عملية السلام. وينبغي لنا أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها صانعو السلام لكي نكفل إسكات صوت العنف الطائش.

إن سانت كيتس ونيفيس تحض الأمم المتحدة والزلاء من قادة العالم على أن يعملوا على الحفاظ على سلامة أراضي وشعب الكويت وأن يكفلوا تمتعه بحياة كريمة دون خوف. كما ينبغي أيضا احترام وحدة أراضي بلاده والحفاظ عليها والتنفيذ تنفيذا كاملا للحل الذي توصل إليه مجلس الأمن فيهما يتعلق بالعدوان العراقي على الكويت.

وتحيط سانت كيتس ونيفيس علما بالمثل بعملية السلام في أيرلندا وتثني على كل من أسهم في هذه العملية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرة بحيث لا يكون هناك تشجيع للذين يسعون إلى تأخير تطور العملية السلمية.

وفي هذه المرحلة، تود سانت كيتس ونيفيس أن تسجل تعازيها الخالصة لحكومة تايوان الصين الشعبية، فيما يتعلق بالخسائر في الأرواح التي تكبدتها والتي نجمت عن الزلزال المدمر الذي أصيبت به مؤخرا. ونأمل أن تتم عملية تجاوز هذه الكارثة على وجه السرعة. ومن ثم، أدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة تايوان، التي قدمت بصدور رحب المساعدة في الماضي في مجال إغاثة البلدان التي واجهت كوارث مماثلة.

دعوني أقول كلمة الآن عن قضية الشعب الصيني على جانبي مضيق تايوان التي لم تحسم بعد. وأذ أعمل ذلك، على أن أوضح أولا أنه لم يكن في نية بلدي أبدا، وأنه ليس لديها النية الآن، في التدخل في الشؤون الداخلية لعضو من أعضاء الأمم المتحدة أو في الإساءة إليه. فإن سانت كيتس ونيفيس على قناعة بأن لدى

مصالح واهتمامات الدول الجزرية النامية الصغيرة. إن الدول الجزرية النامية الصغيرة من أمثال دولنا في منطقة البحر الكاريبي تواجه ظروفًا طبيعية شاذة وكذلك صعوبات من صنع الإنسان. وفي الأسبوع الماضي لا غير أصيب إخواننا وأخواتنا في جزر البهاما، تماما مثل إخواننا وأخواتنا في الولايات التي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية، بخسائر مروعة ودمار نتيجة للإعصار "فلويد"، وإنني لأحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تدعم بسخاء أية مساع تبذل في مجال التعمير لصالح آلاف المشردين.

وقد أصيبت سانت كيتس ونيفيس في العام الماضي بكارثة مماثلة بعد أن اجتاحتها الإعصار "جورج". وقد أعربت الجمعية عن تأييدها للجهود التي بذلتها حكومتي وعدة حكومات أخرى في المنطقة لمواجهة هذه الكارثة بعينها. كما حثت الجمعية كل الدول على الإسهام بسخاء في الجهود التي تبذل لأغراض الإغاثة والإصلاح والتعمير باعتبار أنها مسألة ملحة. وطلبت إلى الأمين العام أيضا أن يقدم المساعدة، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من هيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، للحكومات المتضررة في مجال تحديد احتياجاتها على الأمدين المتوسط والطويل، ولأغراض تعبئة الموارد فضلا عن توفير المساعدة اللازمة للاضطلاع بمهمة تنفيذ الإصلاحات وأعمال التعمير في البلدان المتضررة في منطقة البحر الكاريبي.

لقد أطلت نوعا ما في التطرق إلى هذا الموضوع لأن سانت كيتس ونيفيس ترغب في أن تتوجه بالشكر إلى الجمعية العامة لما جاء في ذلك القرار من تعبير عن المساندة. وإننا لنسجل هنا أننا قد تلقينا المساعدة من منظومة الأمم المتحدة وبخاصة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأؤكد للمندوبين في هذه الهيئة العالمية أن الجهود التي بذلناها في مجال تنفيذ الإصلاحات قد تمت، كما وصفها البعض، بسرعة ملحوظة. بيد أن مساعدة الطوارئ، وإن كانت جديرة بالثناء، لا تشكل الصيغة الملائمة للتنمية المستدامة الطويلة الأمد. إن البلدان من قبيل بلداننا تحتاج إلى دعم متواصل من المجتمع الدولي يكفل عدم التضحية بتنميتها على مذبح العولمة وتحرير التجارة.

كيف يحافظ الفلاحون في مزارع الموز في سانت لوسيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين ودومينيكا، أو العمال في مزارع قصب السكر في سانت كيتس

بمساعدة المجتمع الدولي التي ستمكننا من تحقيق أهدافنا في هذا الصدد وستدفع إلى الأمام هذا البرنامج بمزيد من القوة.

إننا نرى أن التقدم التكنولوجي الذي تحقق خلال الـ ٥٤ سنة الماضية ينبغي أن يزيد من فهمنا بدلا من أن يحدث اختلالات، وينبغي أن يستخدم لأغراض تحسين فعالية الإنتاج وتوفير دخول أكبر ومستويات معيشية أفضل. إن سانت كيتس ونيفيس تحث البلدان الثرية على أن تتحلى بالقيادة اللازمة وأحضرها على استخدام التكنولوجيا المتوفرة لديها وما تتمتع به من إمكانية للحصول عليها، لا لتحقيق المزيد من الثراء لأنفسها فحسب، بل أيضا للنهوض بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي لمواطني العالم.

إننا لنثني على التقدم المحرز في توفير فرص المرأة في التنمية بعد اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في ١٥ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥. وقد أوضحت بلادي التزامها الثابت بالمساواة بين الجنسين من خلال اشتراكنا في اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتقوم سانت كيتس ونيفيس الآن بتنفيذ نظام جديد لإدارة شؤون الجنسين، كما تقوم بتحديث تدابير تكفل زيادة مراعاة الميزانية الوطنية في بلدي لقضايا نوع الجنس. وإننا لمتنون لصندوق الكومنولث للتعاون التقني لما قدمه لنا من مساعدة تقنية في هذا الشأن.

بعد أيام قليلة ستعقد الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل بربادوس لصالح الدول الجزرية النامية الصغيرة. ونأمل أن يعترف المجتمع الدولي على النحو اللازم بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة في مجال تنفيذ الالتزامات التي وعدت بالاضطلاع بها في إطار برنامج العمل، وأن يلاحظ أن تلك الجهود قد تأثرت بالقيود على الموارد المالية وغيرها، فضلا عن العوامل العالمية الاقتصادية والبيئية، ومن ثم، فإننا نتطلع إلى أن يواصل المجتمع الدولي توفير الدعم للبرامج والمشاريع في مجال بناء القدرات والمؤسسات في الدول الجزرية النامية الصغيرة.

وريشما يتم ذلك، ترحب حكومتي بالجهود المتواصلة التي يبذلها تحالف الدول الجزرية الصغيرة في مجال دعم

معالجة أوضاع يمكن أن تفضي إلى كارثة في البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة الضعيفة.

وبصفة عامة، أكرر القول إنه لا يمكن لبلد من قبيل سانت كيتس ونيفيس، يعتمد على قطاع سياحي مزدهر وعلى الصادرات من السكر والخدمات المالية، أن يعارض من حيث المبدأ، عالما يقوم على الاقتصادات الحرة. بيد أن الموقف الذي تتخذه هو أن النظام الاقتصادي العالمي الذي يستند إلى اقتصادات حرة يحقق أفضل النتائج بين بلدان ذات اقتصادات متعادلة على وجه التقريب. وإذا ما كنا ملتزمين بالقضاء على الفقر في كل المجالات في العالم فعلى أن نعالج العواقب المترتبة على الفقر والمتصلة في الترتيبات التجارية.

إن من يعيش منا في منطقة البحر الكاريبي، وأساسا في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة، يتعرض لأشياء عديدة ويتأثر بها، ومن بينها، عدم وجود قواعد للقدرات والموارد البشرية، والحاجة إلى موارد مالية، ووجود مشاكل اجتماعية ومستويات من الفقر عالية وآثار العولمة. إننا نعتمد بشكل كبير على المناطق الساحلية، فضلا عن البيئة البحرية، بصفة عامة، لأغراض تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجاتنا وتحقيق أهدافنا. وبالنسبة إلينا وفي سياق التنمية المستدامة، يجب أن ينظر إلى البحر الكاريبي على أنه يشكل منطقة خاصة. وتتوقع سانت كيتس ونيفيس بإخلاص أن تقوم الدول الأعضاء، والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بدعم جهودنا بشكل فعال لكي تتمكن من تطوير وتنفيذ هذا المفهوم واتخاذ الإجراءات التي تكفل لنا تجنب تهديد التلوث بالنفايات الناشئة عن السفن وكذلك الانبعاثات العنوية للمواد الخطيرة الضارة.

ورغم المستنقع الاجتماعي - الاقتصادي الذي يربك ويقوض الجهود التي تبذلها، صمدت حكومتي، وظلت ملتزمة بإيجاد المزيد من الفرص لشعب سانت كيتس ونيفيس. بيد أننا ندرك أن الحكومة لا يمكنها أن تحل هذه المشاكل بمفردها. فللقطاع العام دور بالغ الأهمية أيضا. كما أن حكومتي ملتزمة بالقدر نفسه بالعمل مع الجهات التجارية المحلية والدولية ولكن دون أن تسلم مصير أمتنا إلى قوى لا تعيره أهمية، وهو ما يمكن أن يزيد من الدمار الذي تتعرض له حياتها.

ونيفيس، على سلامة أسرهم؛ وكيف يتسنى لهم المحافظة على الهوية التي يضيفها عليهم مستوى معيشي حسن إذا ما مدت العولمة ذراعها الذي لا إحساس له لتحرّمهم من الموارد التي يحتاجون إليها من أجل البقاء على قيد الحياة؟ إن حقوق الإنسان بمعناها الأكثر نقاوة والأكثر منحى عملي تجسد حالة الإنسان بكل ما تحتويه من عناصر أساسية. ومن ثم، ينبغي للأمم المتحدة، بوصفها الضامن الرئيسي لهذه الحقوق، أن تشكل قوة معادلة للعولمة التي بدأت تسلب قوت شعبنا بدلا من أن تقدم المساعدة له.

ومن المتوقع أن تقوم منظمة التجارة العالمية بدور أساسي لأغراض تحرير التجارة، وهو ما سيعزز عملية العولمة. بيد أن منظمة التجارة العالمية ليست دواء شافيا لكل مساوئ التجارة العالمية، ولا يمكن لأية قواعد جديدة أن تغير واقع أن ستمتع البلدان المتقدمة النمو في معظم مجالات التصدير بميزة نسبية بالمقارنة بالبلدان النامية. ومن مبادئ علم الاقتصاد الأساسية أن البلد الذي يتمتع بميزة نسبية في مجالات معينة فيما يتعلق بإنتاج السلع وتوفير الخدمات سيحقق دائما أرباحا على حساب البلدان الأقل تأهيلا. وخلاصة القول إن القواعد، في صيغتها الحالية، ستؤدي إلى حالة يكون فيها الحاصل صفرا فيما يتعلق بحركة التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ومن ثم، يمكن أن يؤدي نظام خال من القيود إلى إصابة اقتصاد البلدان الأقل نموا بصدمة مروعة مع ما يصحب ذلك من آثار حاسمة على مواطني هذه البلدان. وقد شاهدنا بالفعل بوصفنا أعضاء في الجماعة الكاريبية، أن المنطق الذي يقوم على تطبيق القواعد ذاتها على كل البلدان، بصرف النظر عن مستواها الاقتصادي، قد أدى إلى خلل خطير داخل البلدان المنتجة للموز في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية.

ومما تفضله جزيرة سانت كيتس ونيفيس أن تتولى هذه الهيئة، من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التطرق إلى ما سيحدث للبلدان التي تواجه عناء العيش في ظل نظام يقوم على التجارة الحرة. وتعتقد جزيرة سانت كيتس ونيفيس أن هذه المسألة تتطلب دراسة دقيقة يضطلع بها خبراء من ذوي المنظور العالمي، وإننا نرى أن الأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة القادرة على إجراء دراسة لهذه المسألة بموضوعية والتقدم بتوصيات إلى قادة العالم من أجل

وتكرر حكومتي نداءها من أجل التوسع في تفسير حقوق الإنسان بحيث تتضمن بالكامل الحقوق الاقتصادية والحق في التنمية. ومن خلال التسليم بوجود صلة لا تنفصم بين حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية للفرد، تعهدت حكومتي بمواصلة تنفيذ برنامجنا في مجال تشييد بيوت ميسورة التكلفة وإيجاد أعمال حرة ومحاربة الفقر والسعي إلى الحصول على مصادر جديدة للاستثمارات على الصعيدين المحلي والأجنبي. وستكون حكومتي شريكا متعطشا وميسرا للاضطلاع بالأعمال التجارية دون تعريض نوعية حياة أي مواطن للخطر.

إن للحكومات الوطنية دورا هاما تضطلع به في مجال حماية حقوق الإنسان لمواطنيها بيد أن للأمم المتحدة دورا أكبر وأكثر شمولا وأوسع نطاقا بوصفها الجهة الحامية الأولى للمجموعة الكاملة لحقوق الإنسان.

وهذا يعني أن من الضروري إقامة شراكة أكبر بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبين آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والهيئات.

لقد تكلمت في العام الماضي عن صلاحية المشاريع الاجتماعية القائمة على أعمال الخير والتي يمكن للحكومات والجهات التجارية أن تتعاون من خلالها بعضها مع بعض. إن هذا المفهوم موجود أصلا على مستوى مماثل داخل العديد من التشكيلات الهيكلية للشركات، إن الشركات تنفذ بالفعل مشاريع تعزز وتصون صورة إيجابية للشركات، ويمكن أن نتابع هذا العمل إذا ما سلمت الشركات بأهمية الحفاظ على وجود بيئة للشركات ثقافية جيدة من خلال تحسين مستوى المعيشة في المجالات التي تحقق فيها أرباحا. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد بعد إصلاحها في تنفيذ هذه الاستراتيجيات بما يوجد لديها من أجهزة وموارد وبرامج.

ينبغي أن نتحرك بسرعة مستتيرة، لأنني أخشى أننا، إذا ما أخفقنا في ترجمة فوائد الديمقراطية والنمو التكنولوجي والثروة الاقتصادية إلى مكاسب ملموسة لصالح شعوبنا، فلن يمضي وقت طويل قبل أن تحل بنا الفوضى القادمة. وإنني من بين أولئك الذين يرفضون القبول بأن من الممكن أن يجهل العالم المتقدم التحديات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والفقيرة. فإنني لا أتصور أن من الممكن أن تعمي المصالح الوطنية للحكومات إلى حد أنها لا تتبصر أن المشاكل التي تعاني

وبهذه الطريقة، يمكن تصميم استراتيجيات جديدة تتيح الوصول إلى الأسواق لصالح البلدان التي لا تزال تجد أنفسها على هامش النظام الدولي للتجارة. وينبغي للمنظمة أن تساعد في إيجاد واستكشاف بدائل عملية.

لذا أعرب عن رأيي الثابت بأننا نحتاج إلى أمم متحدة تعلم بوجود أوجه من عدم المساواة في النظم الاقتصادية العالمية، ولها القدرة أيضا على أن ترد على التحديات التي تزداد حدة بسبب هذه الأوضاع.

إننا نعمل كل ما في وسعنا من أجل القضاء على الفقر. إن سانت كيتس ونيفيس تسعى إلى الحصول على تأييد من المجتمع الدولي لكي تبني من خلاله جسرا إلى عالم أفضل. وينبغي أن يفتتح عالم الغد على حصول شعبنا على استجابات لرخائه بأن يوفر له قوته اليومي كما ينبغي أن يتحقق قيام مملكة السلام هنا على الأرض. وهناك ضرورة ملحة لأن تضاهي أعمالنا كلماتنا لكي نحصل، رغم كل شيء، على الغفران وهو أمر ضروري بوصفه أساسا يستند إليه في بناء السلم في هذا العالم.

الرئيس (تكلم بالعربية): المتكلم التالي معالي السيد سرتاج عزيز وزير خارجية باكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد عزيز (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يشرفني أن أخطب الجمعية العامة في هذه الدورة، وهي آخر دورة تعقد في القرن العشرين.

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بمملكة تونغا وجمهورية كيرباس، وجمهورية ناورو في أسرة الأمم المتحدة وتطلع إلى العمل عن كثب مع الأعضاء الجدد.

يوصف القرن العشرون بأنه عصر التناقضات. ففي هذا القرن خُطت الحضارة الإنسانية خطوات واسعة في سبيل التقدم والازدهار، إذ استكشفتنا أعماق المحيطات وسافرتنا في الفضاء الخارجي وهبطنا على القمر وشهدنا الثورة التكنولوجية وثورة في مجال المعلومات حولنا العالم الواسع إلى قرية عالمية.

وكان القرن العشرون أيضا قرنا اتسم بالعنف والمآسي فقد مات الملايين في الحربين العالميتين وفي مئات الصراعات الأخرى. وملايين آخرون ذهبوا ضحية الفقر والمرض.

وتتيح هذه الدورة للجمعية العامة فرصة لتعريف التحديات العالمية الرئيسية التي قد تواجهها البشرية في القرن المقبل. ومن ثم ينبغي للأمم المتحدة أن تكرر العام المقبل لرسم الطرق وتطوير الوسائل اللازمة للتصدي لهذه التحديات والنهوض بنهج متفق عليه للعام المقبل في جمعية الألفية.

تحقيق السلم ما زال التحدي الرئيسي في عصرنا. إن انتهاء الحرب الباردة وانتصار مبادئ الديمقراطية والأسواق الحرة بعثا الأمل في بزوغ سلم عالمي. لكن هذا الأمل، لسوء الطالع، ظل بعيد المنال بل إن الصراعات لا تزال تخرب العالم.

والتطلعات الوطنية التي كبتت طويلا بالإضافة إلى الإحباط نتيجة لاستمرار عدم المساواة والحرمان أدت إلى انتشار العنف والحروب بين الدول وفي داخلها. كذلك فإن الصراعات العديدة التي ابتليت بها أفريقيا والبلقان والقفقاس، بالإضافة إلى فلسطين وكشمير وأفغانستان، ما هي إلا رسالة تذكير مؤلمة باستفحال الحرب وغياب السلم.

منها منطقة بعينها، على سبيل المثال، يمكن أن تكون لها آثار خطيرة في أماكن بعيدة عنها.

ينبغي لنا أن نجدد العهد بالقضاء على هذا السرطان القاتل الذي تشكله المخدرات غير المشروعة والآثار المترتبة عليها على النطاق العالمي. إننا كلنا ضحايا هذا السرطان. ومن ثم، علينا أن نصبح جميعا شركاء، فلنلتزم بالقضاء على خطر الاتجار بالمخدرات الذي أصبحت له جذور متأصلة في مجتمعاتنا المختلفة.

أظن أن المشاكل العديدة التي نواجهها معقدة وبالغة العمق. وإن النماذج القديمة التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة لم تعد مجدية. والأمر لا يتعلق بالعناصر التي تشكل تهديدا مباشرا لمصالحنا السياسية والاستراتيجية فحسب بل أيضا بالعوامل التي تقوض قدرة البلاد على الحفاظ على نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وهو ما ينبغي أن تهتدي به المصالح الوطنية. لم يعد هناك عدو واحد عملاق، بل أصبح هناك عدد من العوامل الثابتة التي يمكن أن تتضافر في أي وقت لكي تدمر التوازن الدقيق الذي تقوم عليه مجتمعاتنا.

ورغم كل نواقص الأمم المتحدة نقول إن هذه الهيئة، لو لم تكن موجودة للزم اختراعها، إذ لا توجد منظمة أخرى أسهمت هذا الإسهام الكبير في تطوير الجنس البشري.

علاوة على ذلك تعرب حكومة سانت كيتس ونيفيس عن سرورها لإتاحة هذه الفرصة لها لتعرب عن وجهات نظرها بشأن عدد من المسائل التي تهم بلدي.

بدون الأمم المتحدة، ما كان يمكن أن يسمع صوت دولة صغيرة مثل سانت كيتس ونيفيس. وفي الوقت الذي نعبر فيه إلى الألفية الجديدة، تشارك سانت كيتس ونيفيس ببقية العالم وتلتزم بالعمل على التطوير المستمر للأمم المتحدة حتى نضمن لجميع الشعوب في كل مكان أن تنعم بالوعد بإحلال السلم والازدهار والتقدم.

الرئيس (تكلم بالعربية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب فخامة الأونرابل دنزيل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس من المنصة

باكستان دعم جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم في البلقان.

وفي تيمور الشرقية. نأمل أن تنتهي المأساة الإنسانية بوصول حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة إلى هناك. وأود أن أشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان، وبمواطني، السفير جمشيد ماركر، اللذين واجها تحديات كبيرة في عملية تعزيز الحرية في تيمور الشرقية وصون الاستقرار في نفس الوقت.

إننا نتعلم دروساً قيمة من كوسوفو وتيمور الشرقية: إن تطلعات شعب للحرب لا يمكن قمعها على الإطلاق؛ والممارسة الحرة لحق تقرير المصير لا غنى عنها لتحقيق السلم؛ وحق تقرير المصير يمكن ممارسته على نحو أفضل في مناخ خال من الخوف والقسر؛ والأمم المتحدة قادرة تماماً على الإشراف على ممارسة حق تقرير المصير.

هذه الاستنتاجات كانت مقبولة بالفعل بالنسبة لكشمير منذ ٥٠ سنة. وقرر مجلس الأمن أن الوضع النهائي لدولة كشمير، المتنازع عليها، ينبغي أن يحدده شعبها في استفتاء حر غير متحيّز يجري تحت رعاية الأمم المتحدة. لقد تراجعت الهند في قبولها لذلك الاتفاق وعن تعهداتها بالسماح لشعب كشمير بتقرير مستقبله، ورفضت، متذرة بذريعة أو أخرى، تنفيذ الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن.

والقمع الذي تمارسه الهند في جامو وكشمير أدى إلى مقتل الآلاف من المواطنين في كشمير، وأجبر مئات الآلاف على الاغتراب، وأدى إلى نشوب ثلاث حروب بين باكستان والهند، وجعل العلاقة بين البلدين تتسم بالصراع المزمن والريبة. ويمكن لباكستان والهند، بل يجب عليهما، أن تتغلبا على هذه التركة المؤسفة.

ولتحقيق هذا الهدف اتخذ رئيس الوزراء نواز شريف، بعد أن تولى السلطة قبل سنتين ونصف زمام مبادرة بإقامة حوار شامل وبنّاء ومتواصل بين باكستان والهند يتناول مسألة كشمير والسلم والأمن ومسائل أخرى هامة. ووافقت الهند بعد سنة واحدة على الحوار بشأن كشمير. ولتوفير الزخم السياسي للحوار الثنائي دعا رئيس الوزراء نواز شريف رئيس الوزراء اجبائي لزيارة باكستان.

وتحاول الأمم المتحدة تحت القيادة الحكيمة للأمين العام السيد كوفي عنان أن تواجه هذه الصراعات والأزمات، بيد أن النهج الانفرادية التي تصاحب تمرکز النفوذ العالمي لا تحقق دائماً حلولاً عادلة ودائمة للمشاكل المعقدة التي تكمن جذورها في التاريخ والدين والسياسة والاقتصاد، في مختلف أنحاء العالم.

وفي المواجهة الأخيرة والحاسمة للحرب الباردة، قتل ١,٥ مليون أفغاني وشوع مليون شخص ودمر بلد بأكمله. وبعد عشر سنوات من انتهاء التدخل الأجنبي لا يزال هناك ٣ ملايين لاجئ أفغاني تقريباً في باكستان وإيران. ونظرًا لعدم إعادة التعمير والتنمية في ذلك البلد الفقير فإن الجيل الجديد لا يعرف سوى الحرب. وعمليات الإيعاش والتعمير حق للشعب الأفغاني الشجاع والتنمية الاقتصادية التي يصاحبها التعليم والتحديث هي أفضل طريق لإنهاء العنف وتعزيز حقوق الإنسان وتحسين الظروف الاجتماعية في أفغانستان.

إن السلم في أفغانستان حيوي بالنسبة لباكستان أيضاً. فالاضطراب في أفغانستان يخلق الاضطرابات على حدودنا. والمحافظة على سلامة أراضي أفغانستان أمر حيوي لتحقيق السلم والاستقرار في آسيا الوسطى والسلم في أفغانستان سيفتح فرصاً واسعة للتفاعل التجاري والاقتصادي بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا وفيما وراء ذلك.

وتواصل باكستان العمل على تعزيز السلم والمصالحة في أفغانستان، ونؤيد جهود الأمم المتحدة بالإضافة إلى جهود عملية "سنة زائد اثنين". وتسعى باكستان بإصرار إلى وضع حد للقتال وتعزيز المصالح والتوفيق السياسي بين حكومة طالبان والحلف الشمالي.

لقد رحّب العالم باستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، ونأمل جدياً في أن تتقدم هذه العملية بخطى حثيثة وأن تؤدي إلى إرساء دعائم سلام عادل ودائم على الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في أن تكون له دولة خاصة به وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان السورية ومن جنوب لبنان.

ونشعر بسرور لأن التوتر القائم بين المبادئ الأخلاقية والشرعية أمكن التغلّب عليه في كوسوفو. ونشعر بسعادة لأن لاجئي كوسوفو عادوا إلى ديارهم. بيد أن المهام في كوسوفو لم تنته بعد. وستواصل

ابتعادهم كلية عن الهند ولا يمكن لأي تسوية أن تكون دائمة إذا كانت تتعارض مع رغباتهم.

إن مسألة كشمير لا يمكن أن تجمد بينما يصير شعبها على تحقيق الحرية وتسفك دماء الضحايا في كشمير برصاصات وحراب ٧٠٠ ٠٠٠ فرد من القوات الهندية المحتلة القوية. إن حقوق الإنسان يجب دعمها، ليس فقط في كوسوفو وتيمور، ولكن في كشمير أيضا. وإحراز تقدم صوب التسوية ينبغي للعالم أن يطلب من الهند أن تتخذ خطوات فورية لوقف أعمال القمع التي تقوم بها ضد شعب كشمير.

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للهند أولا: أن توقف إجراءاتها الصارمة ضد القرى والمناطق المدنية في كشمير؛ ثانيا، أن تطلق سراح آلاف الكشميريين الموجودين في مراكز الاحتجاز والسجون؛ ثالثا، أن تزيل الفصائل والقوات العسكرية الموجودة في المدن والقرى في كشمير؛ رابعا، أن تسمح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بالوجود في كشمير؛ خامسا، أن توافق على وضع مراقبين محايدين لحقوق الإنسان في جامو وكشمير؛ سادسا، أن تعهد للجنة الصليب الأحمر الدولية بدور أكبر في كشمير بما في ذلك توفير الغوث والمساعدة لآلاف الأرامل والأيتام في كشمير؛ سابعا، أن توافق على التخفيض التدريجي لـ ٧٠٠ ٠٠٠ من القوات المسلحة الهندية الموجودة في كشمير.

ويدرك المجتمع الدولي على نحو متزايد ضرورة إيجاد حل عادل للنزاع في جامو وكشمير. ولا يمكن تصور خطر نشوب صراع واسع المدى في مناخ نووي. ولا تزال مسألة كشمير مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وينبغي أن تنفذ قرارات المجلس. وينبغي أن يتحقق الوعد بتقرير المصير الذي قطعه الأمم المتحدة على نفسها لشعب كشمير. ولئن كنا نأمل أن تستأنف قريبا المحادثات الثنائية مع الهند، فإن باكستان ترحب بمشاركة ممثلين حقيقيين لشعب كشمير في عملية التفاوض بغية التوصل إلى حل يتسق مع قرارات مجلس الأمن الدولي.

إن أطماع الهند تهدد بدفع منطقتنا على نحو متزايد صوب سباق خطير للتسلح النووي والتقليدي. وطيلة عدة عقود، حتى بعد التفجير النووي الهندي الأول في ١٩٧٤، سعت باكستان إلى استبعاد السلاح النووي من جنوب آسيا. ومما يدعو للسخرية أن المؤيدين لعدم الانتشار

وفي قمة لاهور التزمت الهند وباكستان بتكثيف جهودهما لحسم مسألة كشمير وإقامة مناخ من الثقة المتبادلة وتمهيد الطريق لتعاون أوسع. وفي لاهور حث رئيس وزراء باكستان نظيره على تخفيف القمع في كشمير وحذر من أنه إذا لم يتحقق تقدم بشأن كشمير فإن الدينامية السياسية يمكن أن تعرض للخطر النوايا الحسنة في إعلان لاهور. ولكن الهند لم تبد أي رغبة في تناول مسألة كشمير بنزاهة ناهيك عن حسم هذه المسألة. واستمر القمع القاسي لشعب كشمير دون هوادة.

وكانت أزمة كارغيل دليلا على مدى القلق العميق الذي نشأ من الفشل في حسم مشكلة كشمير، ونتيجة للقمع المتصاعد من جانب الهند لشعب كشمير، فقد قامت الهند بعملية عسكرية ضخمة في كارغيل وهددت بشن حرب أوسع مدى بتعبئة قواتها المسلحة على طول الحدود الباكستانية - الهندية الدولية. وتصرفت باكستان بحذر. ورأينا أن من الضروري تجنب حرب بين جارتين حائزتين للسلاح النووي وهيانا المناخ للتخفيف من حدة الصراع على نحو مباشر وإجراء مفاوضات تتناول المشاكل على طول خط المراقبة، بما في ذلك خرق الهند لهذا الخط واحتلالها شورباتلا وسياشن وكامار. وأدت جهود باكستان إلى انسحاب المناضلين من أجل الحرية في كشمير من مرتفعات كارغيل ووفرنا فرصة جديدة للتفاوض والحوار.

وباكستان مستعدة لاستئناف عملية لاهور مع الهند بيد أن الهند، بدلا من أن تبادل باكستان رغبتها في السير في طريق المفاوضات وضعت شروطا لاستئناف المحادثات. وأسقطت القوات المسلحة الهندية عن عمد طائرة غير مسلحة تابعة للقوات البحرية الباكستانية في رحلة روتينية داخل مجالنا الجوي، وأسفر ذلك عن مقتل ١٦ من أفراد قواتنا البحرية، معظمهم من صغار المتدربين، وفعلت ذلك على نحو متعمد ودون إنذار. ولا تزال الهند تقوم بأعمال عدائية على طول خط المراقبة وتشن هجمات متكررة عبر هذا الخط في قطاعات متعددة.

مشكلة كشمير ليست نزاعا بشأن أرض، ولكنها بشأن مصير شعب. إنها تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، واحترام الحقوق الأساسية لشعب كشمير، وبصفة خاصة حقه في تقرير المصير. والمقاطعة الكاملة من جانب شعب كشمير للانتخابات الزائفة في كشمير، التي نظمتها الهند في أوائل هذا الشهر دليل واضح على

جنوب آسيا إلى بيئة قابلة للانفجار في أي لحظة، مما سيترك آثارا خطيرة على السلم والأمن ونزع السلاح. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للجمعية العامة أن تؤيد مفهوم ضبط النفس الاستراتيجي في جنوب آسيا.

ولتحقيق هذا الهدف ينبغي للمجتمع الدولي أن يحث الهند على أن تفعل ما يلي:

أولا، ينبغي للهند أن تتخلى عن المذهب النووي الذي تتبعه. ثانيا، ينبغي لها أن تحجم عن إجراء أية تجارب نووية أخرى وأن تلتزم بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وباكستان بدورها ستظل ملتزمة بهذه المعاهدة في جو خال من القسر. ثالثا، ينبغي أن تتعهد بعدم وزع أسلحة نووية جاهزة للعمل من الأرض والجو والبحر. رابعا، ينبغي أن تجري مفاوضات مع باكستان للاتفاق على تحقيق توازن من مخزونات المواد الانشطارية، مع اشتراك الهند وباكستان كليهما في المفاوضات الخاصة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المتوقع أن تبدأ في جنيف في أوائل العام المقبل. خامسا، ينبغي للهند أن تتحاشى حيازة منظومات مضادة للقذائف التسيارية وأية قدرات عسكرية متصلة بها في الفضاء. سادسا، أن تخفض على نحو ملموس من خططها لشراء وتطوير منظومات أسلحة تقليدية متقدمة من شأنها زعزعة الاستقرار. وفي هذا السياق تناشد باكستان البلدان التي تعتمز إمداد الهند بهذه الأسلحة التقليدية أن تعيد النظر في سياساتها.

تري باكستان أن من الضروري الآن عقد مؤتمر يشارك فيه جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والدول الأخرى المعنية بالإضافة إلى باكستان والهند لتعزيز أهداف ضبط النفس الاستراتيجي والاستقرار في جنوب آسيا.

إن خطر نشوب حرب نووية لا ينبعث من جنوب آسيا فقط. وعلى الرغم من انتهاء المواجهة الاستراتيجية للحرب الباردة فإن الدول النووية الرئيسية بينما تضغط على الآخرين من أجل عدم الانتشار تمارس حقها في امتلاك الأسلحة النووية على نحو غير محدود. وقد توقف تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وإذا ما ألغيت أو نقحت معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ونفذت خطط الدفاع باستخدام القذائف فيمكن أيضا تنقيح سباق التسليح

فرضوا قيودا تمييزية ضد باكستان في نفس الوقت الذي تجاهلوا فيه تطوير الهند المستمر لقدراتها النووية وفي مجال القذائف. وفي أيار/ مايو الماضي دقّت الهند المسمار الأخير في نعش عدم الانتشار في جنوب آسيا عندما أجرت خمس تجارب نووية وأعلنت أنها دولة حائزة للأسلحة النووية. وبدأ قادتها بعد ذلك في تهديد باكستان. وفي مواجهة الهند النووية العدوانية اضطرت باكستان إلى إظهار قدراتها النووية واستعادة الردع النووي والتوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا. وإن رد فعل الدول الكبرى بأن تعاقب لا المذنب فحسب ولكن الضحية أيضا رد مجحف على نحو واضح.

وحتى بعد أن أجريننا تجاربنا اقترحت باكستان ضبط نفس نوويا مع الهند اتساقا مع اقتناعنا بأن الردع النووي بين باكستان والهند يمكن، وينبغي أن يكون في أدنى مستوى ممكن. وفي حواراتنا المنفصلة مع الولايات المتحدة ومع الهند اقترحنا نظاما استراتيجيا لضبط النفس يحدد تدابير معينة لضبط النفس النووي والاستقرار ولتحقيق توازن في الأسلحة التقليدية وحل النزاعات المتعلقة. بيد أن الآمال في ضبط النفس تبددت عندما أعلنت الهند عن نواياها النووية ووضعت الخطط لحيازة ترسانات ضخمة من الأسلحة النووية الأرضية والجوية والبحرية، جاهزة للعمل، ولزيادة تعزيز قواتها التقليدية. ووجهت معظم هذه الأسلحة ضد باكستان، بل أن العرض الهندي بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية يستهدف قبولها كدولة نووية وتبرير حيازتها لترسانة نووية ضخمة قادرة على توجيه ضربة ثانية.

واتباع الهند لهذه السياسة سيزعزع الاستقرار في جنوب آسيا. وستجد باكستان نفسها مضطرة إلى تعزيز قدراتها النووية وفي مجال القذائف ووضعها موضع الاستعداد للمحافظة على حقها في الردع وستضطر الهند مرة أخرى إلى استحداث رؤوس حربية لقذائفها وقد يؤدي هذا إلى تخريب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أن سعي الهند إلى حيازة ترسانة نووية ضخمة يعرض للخطر احتمالات إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إن أطماع الهند تهدد السلم والاستقرار ليس فقط في جنوب آسيا ولكن أيضا في المناطق المجاورة، بما في ذلك منطقة الخليج وخطوط الملاحة في المحيط الهندي.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل، ويجب عليه أن يعمل فوراً - إذا أراد تجنب تحول البيئة الأمنية في

إن الأسواق الحرة والنظم السياسية الحرة إلى جانب التقدم التكنولوجي الذي يصعب ملاحقته توحد عالمنا عبر الحدود والقارات. ولسوء الطالع أن معظم البلدان النامية تحرم من فوائد العولمة. فقد تزايدت أوجه الإجحاف في توزيع الدخل بين البلدان وفي داخلها. وقد بينت الأزمة المالية في آسيا أن النمو كان في أغلب الأحيان ضئيلاً.

ولا يمكن لقوى السوق وحدها أن تسفر عن نتيجة اقتصادية منصفة لجميع الشعوب. وفي مؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية وغيره من المؤتمرات الدولية الأخرى، يجب إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية الراهنة ووضع نهج جديدة للتطور الذي يستند إلى قاعدة عريضة، توجهها ضرورة تحقيق العدالة الاقتصادية للأفراد وللأمم.

إن العمل المطلوب في ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، في مجال التجارة، نحن في حاجة إلى تكافؤ حقيقي في الفرص لتشجيع أكبر قدر من التوازن في فوائد نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى قواعد محددة لصالح البلدان النامية. ويمكن للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل أن يعجل بتحقيق هذا الهدف عن طريق حل المشاكل التي تكثف تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي بشأن النسيج والزراعة ومعالجة القضايا ذات الأولوية بالنسبة للبلدان النامية في المفاوضات المقبلة، وليس بالإصرار على تحرير سابق لأوانه في قطاعات لا يمكن لهذه البلدان أن تنافس فيها. وفي سياتل يجب علينا أيضاً أن نعارض قوى الحمائية المتخفية في شكل حركات لتعزيز المعايير البيئية والاجتماعية.

ثانياً، في المجال المالي نحتاج إلى نظام مالي أكثر استقراراً قادر على التحكم بالتقلبات في تدفقات رؤوس الأموال وتوفير السيولة الكافية الممكنة، خاصة للبلدان النامية، والتخفيف من عبء الديون عن كاهل هذه البلدان، وضمان الاتساق بين التمويل العالمي وسياسات التجارة. والتجمع المنتظر عقده على مستوى عال بشأن التمويل من أجل التنمية يمكن أن يساعد في وضع اتفاق بشأن هذه المسائل.

ثالثاً، التكنولوجيا في اقتصاد عالمي يستند إلى المعرفة التي تزداد دوماً، يجب أن تضيق بسرعة الفجوة التكنولوجية والفجوة في مجال المعرفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولتحقيق

النووي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويمكن للتوترات المتزايدة فيما بينها بشأن صراعات جديدة أو قديمة أن تحرك مرة أخرى عقارب ساعة الهلاك النووي إلى منتصف الليل.

تؤيد باكستان المساعي التي ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي والقضاء المبكر على جميع الأسلحة النووية. ويمكن أن تسفر المفاوضات المتعددة الأطراف عن خطط متفق عليها لتحقيق هذين الهدفين الحيويين ونؤيد كذلك الدعوة إلى المحافظة على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتناع عن تطوير ووزع منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. والمفاوضات الخاصة بمنع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي على نحو متزايد ينبغي أن تبدأ على الفور في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وفي عالم معولم ومقسم في نفس الوقت، مع توفر الأسلحة ووسائل الاتصال الحديثة لكل واحد تقريبا، ظهر الإرهاب كتحدي ينتشر في أجزاء متعددة من العالم. إنه ظاهرة معقدة وله مظاهر عديدة. وهو أداة مميتة يستخدمها أفراد وجماعات ودول لا يعرفون الرحمة.

تدين باكستان الإرهاب بجميع صورته ومظاهره أينما ظهر. وطوال عقد من الزمان خلال الحرب الأفغانية، كانت باكستان أكبر هدف للإرهاب عبر حدودنا. وحتى اليوم يثير أعداؤنا الخوف في المدن الباكستانية بدعم وتمويل عمليات تفجير القنابل والعنف العشوائي التي يقوم بها الإرهابيون. وجارنا الشرقي بارع في ممارسة هذا العمل الأسود لإرهاب الدولة في كشمير، ويستعمل الإجراءات الصارمة، والقتل باسم الحماية والاضفاء القسري وإحراق المباني والتعذيب والاعتصاب، كوسائل للقمع ضد شعب كشمير الذي يناضل من أجل الحرية وتقرير المصير. ولذلك أدانت بلدان عدم الانحياز قمع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي باعتباره أسوأ أنواع الإرهاب.

تدين باكستان الميل الذي يستحق الشجب في دوائر معينة إلى ربط مظاهر الإرهاب بالإسلام. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته في وقت مبكر من هذا العام لجنة حقوق الإنسان الذي أدانت فيه أية محاولات، بما في ذلك في وسائل الإعلام بالافتراء على الإسلام وربطه بالإرهاب.

تؤيد حكومتي بالكامل البيان الذي أدلت به السيدة هالونين وزيرة خارجية فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي ونؤيد أيضا المذكرة التي عممها الاتحاد.

العولمة في ميدان الإعلام، والأفكار والاقتصاد والديمقراطية وحقوق الإنسان كانت الطابع السائد في السنوات الأخيرة من هذا القرن. البعض يخشاها ويحاول البعض الآخر تجاهلها ويحاول البعض مقاومتها ويحاول الآخرون تجنبها. ويرحب بها كثيرون بوصفها تحديا يدعو إلى الإبداع. ونحن اليونانيين ننتمي إلى هذه الفئة ونرحب بالانفتاح وحرية التبادل وحرية التفكير والتعبير والتقسي. وتتكلم لغة الحوار لغة الأفكار. وهذا هو تقليدنا.

ونضخر بهذا التقليد، الذي أدى إلى عصر النهضة وسائد عصر النور، والذي تحلى جوهره في شعار عمانوئيل كانط تجرأ على التفكير. إن العولمة تتحدانا في أن نتجرأ على التفكير في أمور لا يمكن التفكير فيها فيما يتصل بالسيادة والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان. بيد أن هذا لا يكفي فنحن نعلم أن علينا أن نتجاوز هذا. علينا أن نتجرأ بطرح رؤيتنا للعالم. علينا أن نتجرأ في أن نأمل.

ومما يشجعنا أن الديمقراطية يحتفل بها في نهاية هذا القرن باعتبارها نظاما عالميا للحكم السياسي، والأساس الوحيد للشرعية في العالم المعاصر. لقد علمتنا التجربة أن الديمقراطية لا تضيي الطابع المؤسسي على الحرية فقط بل انها تحقق الرخاء. وأثبت الاقتصاد الشهير اماريتاسن على نحو قاطع أن نظام الحكم الديمقراطي ليس عقبة أمام تكوين الثروة، فالتنمية لا تحتاج إلى حاكم متسلط. ولاحظ صن أنه لم تحدث مجاعة كبيرة على الإطلاق في أي بلد يتمتع بحكم ديمقراطي وصحافة تتمتع بحرية نسبية. ونشعر بالطمأنينة من حقيقة أن دولا كثيرة تدعي الديمقراطية الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الانسانية، وملتزم التزاما راسخا بتوسيع هذا الاتجاه. ونلاحظ بصورة أكيدة ولكن بطيئة، عولمة الديمقراطية ونتجرأ على الأمل.

ومع ذلك فإن تحدياتنا ومعضلاتنا السياسية هائلة. نحن بحاجة إلى سلم عالمي. ونصاب بذهول عندما نرى الإسرائيليين والفلسطينيين يتصافحون مرة أخرى. السلام يمكن أن يكون محليا، ولكن فخرنا دولي. وبالمثل عندما نمد بأبصارنا إلى الهند وباكستان نجرؤ على الأمل

هذا الهدف قد يكون من المفيد أن نضع مبادئ عالمية وخطوطا إرشادية للوصول إلى التكنولوجيا ونقلها.

وفي عالمنا الذي يتسم بالعولمة على الرغم من أنه ممزق، والذي تظهر فيه تباينات صارخة بين الغنى والفقر وبين الهدوء والاضطراب، تتجه آمال مئات الملايين من الشعوب إلى الأمم المتحدة - أكبر مؤسسة عالمية دولية. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها كما نص عليه الميثاق باعتبارها مركزا للتنسيق سياسات الدول الأعضاء وأداة مركزية للأمن الجماعي. وينبغي أن تكون إجراءات مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وشفافية حتى تعبر عن إرادة ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

يجب أن تتفق الجمعية العامة على الأهداف والمبادئ والنهج والصكوك التي تجعل المجتمع الدولي قادرا على الاستجابة للتحديات الطارئة التي تفرضها المنازعات وانتشار الأسلحة والآثار غير المتكافئة للعولمة. وهنا في الأمم المتحدة ينبغي أن نعمل على الاحترام الدائم لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة واحترام قراراتها الملزمة. وعندئذ فقط يمكننا أن نتيح لجميع الشعوب رؤية السلم والازدهار في مناخ عالمي من الحرية والديمقراطية.

الرئيس بالنياية (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في اليونان، السيد جورج باباندريو.

السيد باباندريو (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهانئنا الخالصة للسيد غوريراب بانتخابه رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة. ومما له مغزى كبير أن تتولى بلاده، التي كسبت الاستقلال نتيجة كفاح شعبها والجهود الناجحة لهذه المنظمة، رئاسة هذه الجمعية اليوم، وأنا على يقين من أنها ستتوج أعمالها بالنجاح. وأقدم تهنئتي أيضا إلى سلفه للتفاني الذي تحلى به أثناء تأدية أعماله. وأعرب عن تأييدنا الشديد للأمين العام، السيد كوفي عنان، للجهود التي يبذلها دون كلل. لقد استخدم مهارته السياسية القديرة وسلطته المعنوية ومعرفته العميقة بالفرص المتاحة لمنصبه وبالقيود المفروضة على هذا المنصب لينهض بمهام تثبط الهمم وليعمل في أغلب الأحيان وسط مصاعب جملة.

والسياسات الاجتماعية لا تزال محصورة ضمن حدود الدول. ولا يمكن أن نتظر أن تنتشر الديمقراطية في ظل هذا الإيقاع: نحن نحتاج إلى علاج سريع. ويجب أن نواجه هذا العجز الديمقراطي بتدعيم المؤسسات الديمقراطية العالمية.

بالإضافة إلى عولمة الديمقراطية أذعو إلى إشاعة الديمقراطية في العولمة. هذه رؤيا تليق بالأمم المتحدة. إننا ننشد أمما متحدة تكون مركزا نشطا للسلم والعدالة ومركزا لتحسين حياة كل فرد على هذه الأرض. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تستجيب لاحتياجاتنا إلى أخلاق عالمية وإلى قيم عالمية. ونؤمن بأمم متحدة قوية تعمل على وجه السرعة والفعالية ضد الذين يشنون الحرب ويأوون الإرهاب ويدمرون كوكبنا. ونطمح في أأم متحدة تصبح مركز التفكير الديمقراطي والممارسة الديمقراطية في جميع أجزاء عالمنا.

نتمنى لهذه الأمم المتحدة أن تطور، باسمنا ثقافة حوار وحوار ثقافات. لأن جوهر السياسات الديمقراطية ليس التصادم بين مختلف الحضارات ولكن الحوار المستنير الذي يتيح للجميع المشاركة فيه، ينبغي أن يثقف أجدنا الآخر حتى نجد سبلا سلمية وديمقراطية لمواجهة تحدياتنا.

هذه هي مهمة الأمم المتحدة. إننا نتمثل لسلطتها بوصفها المحفل الوحيد القادر على إشاعة الديمقراطية في عملية العولمة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تزويد الأمم المتحدة بما يلزم من صلاحيات ووسائل لأداء واجباتها. وستفعل اليونان ذلك. وكما قال زميلنا الغاني بالأمس، لا نزال نطلب الكثير من الأمم المتحدة لكننا نواصل تقليص الموارد التي نقدمها إليها، ونرى أنه في أعقاب الإصلاحات الهامة في الأمانة العامة، أن الأوان لتوسيع سلطة هذه المنظمة ومسؤوليتها وميزانيتها. هل نجرؤ على أن نسمح لهذه المنظمة أن تأمل؟ إننا في اليونان نجرؤ على ذلك.

تؤمن بلادي بتعزيز الأمم المتحدة ولكنها تؤمن أيضا بأن تقوم بواجبها على أرض الواقع في المنطقة. قال يوري سافير، المفاوض الإسرائيلي في أوسلو، إن صنع السلم ثورة تدريجية تنتقل من العداء إلى المصالحة المنشودة، إنه مجموعة لحظات يولد فيها اتجاه جديد.

في عدم الانتشار. وننكمش خوفا عندما نرى صور الحرب الخارجة من أفريقيا. ولا يمكن أن نأمل في السلم بينما نتعامى عن الحرب.

نحن بحاجة إلى عولمة حقوق الإنسان. هل تطبق نفس المعايير في كل مكان، من كوسوفو إلى تيمور الشرقية إلى قبرص ورواندا؟ نحن بحاجة إلى عولمة مفهومنا بشأن الحقوق المتصلة بالجنس البشري. ونفهم الشركات المتعددة الجنسيات التي تؤيد حقوق الإنسان لتحمي استثماراتها ولكن من الذي يحمي الأفراد الذين يلتمسون الحماية من مظالم السوق العالمي؟

نحن في حاجة إلى عولمة الأخلاق. فمن كوسوفو إلى تيمور الشرقية أحنينا رؤوسنا لأننا لا نزال غير جاهزين لتناول المعضلات الأخلاقية العالمية التي يشير إليها الأمين العام. هل يمكن للمعانة الإنسانية أن تخضع للسيادة؟ هل يمكننا أن نتحمل عدم الاتساق في تطبيق التدخل العسكري؟ هل من الصواب فرض جزاءات تجارية على الحكومات التي تنتهك القواعد الدولية على حساب سكانها الأبرياء؟

نحن نسعى إلى عولمة القيم. فالابتكار التكنولوجي يشير الشكوك حول بعض أشد معتقداتنا رسوخا. فمن الاستنساخ العضوي إلى زرع الأدمغة يواجه العلماء الآن معضلات لها آثار عالمية علينا أن نتأكد من أن الخوف لا يكبح التنمية العلمية وكذلك ألا يكبح الفضول للياقة والكياسة.

ونحتاج إلى عولمة الثروة. فالفجوة التي تزداد اتساعا بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة همشت قطاعا كبيرا من سكان العالم وأدت إلى مشاكل اجتماعية خطيرة من الهجرة غير القانونية إلى الاتجار بالمخدرات والإرهاب وعماله الأطفال والاستغلال الجنسي. وفي جهد يرمي إلى المساهمة بما نستطيع قررت اليونان أن تزيد المساعدة الإنمائية الرسمية بمتوسط سنوي يبلغ ٢٧ في المائة خلال خطة خمسية، واستهدفتنا بوجه خاص أفريقيا جنوب الصحراء.

كيف نأمل في مواجهة هذه التحديات إذا لم تتشاطر شعوب العالم تعليما أساسيا ولم تتمتع بالصحة الأساسية؟ وفي حين أن وسائل الإعلام الإلكترونية قللت إلى الحد الأدنى من القيود المفروضة على الحدود في نقل الموارد والثروة والمعلومات فإن المؤسسات الديمقراطية

بإنشاء حواجز وجدران جديدة بين شعوب المنطقة سيحل مشاكلنا. إن هذا لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاكلنا.

أؤكد للجمعية العامة أنه لا يوجد طريق قصير، أو سهل إذا شئتم، إلى السلم الدائم في البلقان. وتمشيا مع سياستنا في هذه المنطقة التي ننتمي إليها فإننا نعتقد أن الحدود مصانة ولكن ينبغي ضمن هذه الحدود أن نبذل قصارى جهدنا لحماية الأقليات والإجراءات الديمقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي أن نسعى إلى تطوير الأركان الثلاثة لميثاق الاستقرار في جنوب شرقي أوروبا وهي الديمقراطية والأمن والتعمير. نحن في حاجة إلى بناء المؤسسات الديمقراطية والنظم القضائية والمالية والمنشآت التجارية القادرة على التنافس ووسائل الإعلام الحرة. وهي أمور نعتبرها دائما أمورا مفروغا منها. ينبغي أن ننشط في أن نضمن أن جميع أشكال الخطر التي تهدد الأمن فيما بين بلداننا وفي داخلها، تعالج مباشرة بصورة منفتحة وعلى نحو حثيث. إن حماية الأقليات له أهمية أساسية، وكما ذكر الأمين العام إننا نحتاج إلى التزام جديد لمنع حدوث الصراع. ونحتاج إلى توفير المساعدة الاقتصادية الأساسية لمكافحة الفقر والانهيار اللذين يؤديان إلى التطرف العرقي والديني.

والأهم من ذلك إننا نحتاج إلى نهج إجمالي في البلقان. وعندما أقول إجماليا فإنني أقصد نهجا شاملا ومتسقا من جانب المجتمع الدولي. فالإشارات المختلطة أساءت كثيرا إلى البلقان.

لقد رسمت اليونان لنفسها دورا فعالا وبناء في المنطقة، واليونان تؤيد جميع الجهود التي ترمي إلى تعميق الديمقراطية في المنطقة. إن النهج الإجمالي بشأن البلقان، حيال الديمقراطية والأمن والتعمير، سيمهد الطريق أمام جيراننا لدخول الاتحاد الأوروبي. ويوغوسلافيا بطبيعة الحال أيضا جزء لا يتجزأ من هذا النهج الإجمالي الخاص بالبلقان. كذلك الحال بالنسبة لاتصالات اليونان الثنائية والثلاثية للتعاون الوثيق مع ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلغاريا ورومانيا. لقد عملنا معا عن كثب أثناء أزمة كوسوفو من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وتقديم المعونة الإنسانية للاجئين من كوسوفو.

ونعتقد أنه لا يوجد خيار أو أشرار في منطقتنا بل توجد ممارسات سيئة وأخرى صالحة. إننا نقدم المساعدة الإنسانية وسنواصل تقديم هذه المساعدة لأنه لا تزال

وسوية مع اللجنة الأولمبية الدولية، اقترحت اليونان الاحتفال بمثل هذه اللحظة العالمية. ونود أن نرى من جديد إحياء التقليد اليوناني القديم الذي يتمثل في الهدنة الأولمبية. ونأمل من هذه الجمعية، التي أقرت بالإجماع هذا المشروع أن تقدم دعمها الكامل في الاحتفال بالهدنة الأولمبية أثناء الألعاب في عام ٢٠٠٠ في سيدني، باستراليا، وفي عام ٢٠٠٤ في أثينا وفي جميع الألعاب الأولمبية في المستقبل، وبذلك تصبح هذه المناسبة احتفالا تاريخيا هاما بالسلم والحوار عبر الثقافات في قريتنا العالمية.

من قبرص إلى البوسنة توفر "مجموعة اللحظات" شعاع أمل في أن البلقان المتحدة وجنوب شرقي أوروبا سوف تنتمي ذات يوم إلى أوروبا المتحدة، لتصبح أسرة من الأمم وباقية ورد من الثقافات ومجموعة متنوعة من الطوائف، أسرة أمم يشكل التنوع قوتها وتحظى الحدود فيها باحترام عميق إلى درجة أنها تتلاشى. هل نجرؤ أن ننظر بعيدا إلى هذا الحد؟ وهل نجرؤ ألا ننظر؟ لدينا الجرأة ولن نكف عن الأمل.

أتناول أولا قبرص. عقب الإعلان الخاص بقبرص من جانب قادة مجموعة الثمانية، وقراري مجلس الأمن ١٢٥٠ (١٩٩٩) و ١٢٥١ (١٩٩٩) في حزيران/يونيه الماضي، ظهر أمل في أن مبادرة جديدة قد تكسر الطوق. ومثلما نتصور تحول البلقان إلى منطقة متعددة الثقافات، نسعى إلى رؤية قبرص دولة اتحادية ذات سيادة واحدة وجنسية واحدة، وبلدا مستقلا ومتحدا منزوع السلاح، وسلامته الإقليمية محمية من أية تجاوزات ولا توجد قوات أجنبية على أرضه. إن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي يعود بالفائدة بالتأكيد على الطائفتين اللتين تعيشان في الجزيرة. وندعو القبارصة الأتراك بروح صداقة بدأت في الظهور بين اليونانيين والأتراك أن تقتنص هذه الفرصة التاريخية. فلنهدم آخر "جدار برلين" يقسم هذين الشعبين بصورة مصطنعة. ولنبين للعالم ولأطفالنا أن في وسعنا أن نعيش معا في سلم ووثام مع احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية ضمن أسرة أوروبية أوسع.

إن الأحداث المفجعة في كوسوفو ستظل ماثلة في الذاكرة بوصفها أعمال تطهير عرقي وحشية، وتدخلا عسكريا أعقب ذلك دون تضيض من مجلس الأمن. واليوم التقي بأفراد، تحت تأثير "إقفال ملف البلقان" يختارون إعادة رسم الخرائط اعتقادا منهم أن العزل العرقي

دعمنا الكامل للأدوار البناءة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

وانطلاقاً من هذه التجربة الفريدة وفي عملنا المشترك الأول بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة، فإنني أضم يدي إلى يد زميلي التركي اسماعيل سم. أضم يدي إلى يده لنعلن للجمعية العامة إنشاء وحدة مشتركة مستعدة للعمل في حالة الكوارث تتكون من وحدات تابعة لوكالات حكومية وغير حكومية في البلدين، اليونان وتركيا، وذلك لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا الميدان.

اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالتعازي الحارة لأسر ضحايا الزلزال المأساوي الأخير في تايوان.

والنهج المنظم الشامل للتصدي للكوارث الطبيعية يتفق مع البيان الأخير للأمين العام السيد كوفي عنان بأن بعض برامج تجنب الكوارث وتخفيض أخطارها، تتطلب مستويات من التمويل لا يمكن أن يتحملها العديد من البلدان الفقيرة.

في هذه الجمعية العامة، أسهمت الرؤى العظيمة القائمة على أساس إحساس قوي بالحقيقة، في جعل العالم أكثر ديمقراطية وأمنًا وأقل إيلافا للمحتاجين. وفي اليونان وجنوب شرقي أوروبا تساعد الرؤى المماثلة في بناء المؤسسات الديمقراطية وتوطيد السلم وتمهيد الطريق إلى الرخاء. وليس صحيحاً ما يقال من أننا في البلقان وقعنا في الفخ، وإنما أنتجنا من التاريخ أكثر مما يمكن أن نستهلكه، وإنما أسرى صراعات وأحقاد قديمة.

إن التاريخ ليس قوة قهرية ما لم يجعله المرء كذلك. والتحدّي المائل أمام كل جيل جديد من اليونانيين، وهو تحدّي يواجه جيراننا كذلك، أن نتعلم من تاريخنا بدلاً من أن نصبح عبيداً له، ونحن نبني رؤيا جماعية جديدة للمنطقة بصورة بطيئة ولكنها مؤكدة.

إننا نتطلع إلى اليوم الذي سيكون فيه الاتصال بين بلغراد وبريشتيناً أمراً ممكناً من خلال رحلة ميسرة بالحافلات، اليوم الذي لا يكون فيه الخوف والشك عاملاً مفرقاً بين القدس ودمشق، وأثينا وأنقرة، وبطبيعة الحال بين شطري نيقوسيا المقسمة، وإنما يكون السلام عاملاً موحداً بينها. وربما ما زال ذلك اليوم بعيداً، إلا أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة صغيرة واحدة، كما يقول المثل الصيني.

هناك مشاكل إنسانية كبرى في أجزاء مختلفة من يوغوسلافيا وكذلك قوات حفظ السلم. ونمارس دبلوماسية متعددة الأطراف ونعمل على تعزيز كل جهد يبذل لتعزيز المبادئ التي ذكرتها دون أي تمييز. نعم، في نهج البلقان الإجمالي يوجد مكان للشعبين الصربي والألباني. ونحن نطلب منهما أن يتجرأ على الرؤيا، نفس الرؤيا بأن كل بلد في البلقان سيصبح واحداً بعد الآخر جزءاً من أوروبا الديمقراطية المتحدة.

إذا كان الطريق إلى السلم يتشكل حقاً من مجموعة من اللحظات فإنني أجرؤ على الأمل فيما يتعلق بعلاقاتنا مع تركيا، وما فتى زميلي التركي اسماعيل سم وأنا، نمارس الدبلوماسية المتأنية منذ أشهر عديدة، وقمنا مؤخراً بافتتاح جلسات مناقشة تتناول عدداً من الشواغل الثنائية بما في ذلك التجارة والسياحة والبيئة والأمن. ونرى أن بلدنا سيحققان مكاسب كثيرة من التعاون الثنائي.

إن تطورات الشعوب إلى المبادئ الديمقراطية والأمن والرخاء يمكن أن تتغلب على الصراع التاريخي. وبهذه الروح الديمقراطية نرى أن أمننا مقيد بتحقيق الاستقرار في المنطقة وأن قوة جيراننا قوة لنا. ومنذ البداية تشاركت اليونان مع تركيا الرؤيا في أن تركيا ستصبح ذات يوم عضواً جديداً في أوروبا المتحدة ولكننا ندرك اليوم أن دورنا ينبغي أن يتمثل في قيادة العملية.

إن الزلازل الرهيبة التي ضربت بلدنا عجلاً تلك العملية. وأعمال الأخوة والتضامن العنوية المثيرة تجاوزت الاستراتيجيات الدبلوماسية المعقدة ومارست ضغطاً قوياً على حكومتينا للمضي قدماً ببسالة. ولن أنسى العرق والدموع والتعبيرات الحقيقية عن التضامن والصدقة التي شاطرت فيها منظمات غير حكومية كثيرة، وبصفة خاصة لن أنسى ما قام به أفراد أفرقة الإنقاذ من اليونانيين والأتراك في الوحدة الخاصة لإدارة الكوارث وفي فريق الإنقاذ والبحث التركي، خلال البحث عن أحياء في أنقاض المباني التي دمرتها الزلازل. هؤلاء الأفراد لم ينتظروا حتى نعمل نحن. وما قاموا به من أعمال يضيء الطابع العالمي على الديمقراطية والتضامن الإنساني والسلم.

هناك درس آخر للديمقراطية. فالعلاقات الدولية والروح الإنسانية والسلم والتعاون يمكن أن تكسب الكثير إذا ما سمحنا بممارسة دبلوماسية المواطنين وقدمنا

وإقامة المؤسسات ما زالا يهيمن عليهما الطابع الوطني من حيث التركيز والنطاق.

ونحن نرى على نحو متزايد أن الصراعات الداخلية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني يشكلان تهديدا من نوع خاص وخطير. ويزدهر الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجرائم الدولية أيضا في عالم يسوده طابع العولمة.

ويتعين على المجتمع الدولي أن تكون في حوزته الوسائل اللازمة وأن يبدي التصميم على التصدي لهذه التحديات. ولا يمكن معالجة شواغلنا الأساسية حيال الأمن الإنساني والتنمية البشرية في سياق محلي فحسب.

وأود هنا أن أوضح هذه الشواغل، أولا فيما يتصل بأزمتي كوسوفو وتيمور الشرقية، وثانيا فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الدولي.

لقد أثارنا أزمنا كوسوفو وتيمور الشرقية أسئلة هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لسيادة الدولة، واحترام حقوق الإنسان، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. وتتساءل هنا كيف تترابط هذه المفاهيم؟ وكيف تتصل بشاغلنا حيال الأمن الإنساني؟ وماذا تعني العلاقة المترابطة لدور ومسؤولية الأمم المتحدة ولمجلس الأمن؟

إن النقطة الأولى التي ينبغي توضيحها هنا هي أن المجتمع الدولي لا يمكنه البقاء مكتوف الأيدي في وجه الانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان. كما أننا لا يمكننا البقاء مكتوف الأيدي إزاء الإهانة التي تتعرض لها الأمم المتحدة وممثلوها الذين يساعدون شعبا من الشعوب في ممارسة حقه في تقرير المصير.

إن القانون الدولي يجد نفسه الآن في مضيق طرق. لقد استغرقتنا السنوات الـ ٥٠ الأخيرة في وضع مجموعة رائعة من قوانين حقوق الإنسان التي يمكن تطبيقها وقت السلم وكذلك خلال الصراعات المسلحة، بدءا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وليس هناك في الواقع أي نقص في وضع القواعد. ولكن ما نفتقر إليه هو التنفيذ الفعال للقواعد الموجودة بالفعل من خلال سبل شتى بما في ذلك استخدام القوة كملاذ أخير في نهاية المطاف.

لقد تجرأنا على اتخاذ هذه الخطوة هذا العام. وتجرأنا على أن نتخيل شكلا للعالم عند نهاية الألف ميل. ريفاس فيريوس، وهو شخصية ثوروية يونانية معروفة، كتب في دستور وضعه للبلقان منذ أكثر من قرنين من الزمان ما يلي:

"ينبغي أن يتساوى الجميع في البلقان وأن يتمتعوا بحقوق متساوية دون أي تحيز، سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين أو اليهود، أو كانوا من الألبان أو السلاف أو الرومانيين أو البلغاريين أو اليونانيين أو الأتراك أو الأرمن، من البوسنة إلى شبه الجزيرة العربية".

واليوم، حيث لم يتبق سوى ١٠٠ يوم على بداية الألفية الجديدة، نحن نلتزم بمواصلة السير في هذا الاتجاه الواعد بأمل جديد ورؤيا جديدة لعالمنا. وكما يقولون في أمريكا اللاتينية، يشق المرء طريقه للوصول إلى عالمه الخاص.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): المتكلم التالي وزير الشؤون الخارجية في الدانمرك، معالي السيد نييلس هالفنغ بيترسون، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد بيترسون (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أشرك في تأييد البيان الذي أدلى به زميلي وزير الشؤون الخارجية في فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أيضا، سيدي الرئيس، بأن أهنئكم على انتخاباتكم. فعلاقات الدانمرك مع ناميبيا ومعكم شخصيا تعود إلى زمن طويل يسبق استقلال بلدكم. لذلك أشعر بسرور بالغ لرؤيتكم تتبؤون هذا المنصب.

أود في بياني اليوم أن أتناول بالحديث مسؤولية المجتمع الدولي، بما فيه بطبيعة الحال الأمم المتحدة، نحو الأمن الإنساني والتنمية البشرية. إننا نعيش في عالم تزداد عولمته. ونحن نواجه في كل يوم تقريبا تحديات جديدة يتعين علينا أن نتصدي لها، فالابتعاد عن الأحداث أو تجاهلها لم يعد يوفر لنا إحساسا بالأمن.

إن التعاون الدولي الوثيق ضروري للتصدي لهذه التحديات. إلا أن من أوجه المفارقة أنه على الرغم من أن هذه التحديات ذات طابع عالمي، فإن صنع السياسة

المجتمع الدولي لا يمكنه الوقوف موقف المتفرج في الوقت الذي أسيء استخدام مبدأ سيادة الدولة في كوسوفو لانتهاك القانون الإنساني الدولي.

وفي هذه الحالة الخطيرة كان القرار الخاص بشن الحملة التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي مشروعاً ومبرراً. فقد فتح الطريق أمام الحل السياسي وأعاد الأمم المتحدة إلى دورها المركزي.

وفي تيمور الشرقية، واجهنا فظائع واسعة الانتشار ومنظمة ترتكب ضد سكان مدنيين يمارسون حقهم في تقرير المصير. وبالإضافة إلى ذلك، كان خطر التجاهل التام للأمم المتحدة يلوح في الأفق. ولحسن الطالع أن مجلس الأمن لم يصب بالشلل. وأدت الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي إلى التحرك والعمل. وتم التوصل إلى اتفاق لنشر قوة متعددة الجنسيات.

ونحن نرحب بهذا التطور.

ونحث الحكومة الإندونيسية على التعاون الكامل مع القوة المتعددة الجنسيات. وفي غضون ذلك، تظل الحكومة الإندونيسية مسؤولة عن أمن السكان. وعليها أن تمكن المنظمات الإنسانية من توفير المساعدة للأعداد الكبيرة من الأشخاص المشردين في تيمور الشرقية.

إننا جميعاً نتشاطر المسؤولية عن تمكين المجتمع الدولي من معالجة هذه المسائل وتمكين الأمم المتحدة من العمل. وحيثما تقتضي الحالة اللجوء إلى القوة، فإنه يتعين علينا أن نتوجه إلى البلدان التي تملك تلك القدرة. وهذا يعني من الناحية العملية أنه كثيراً ما يتعين علينا أن نعتمد على البلدان والمنظمات الموجودة في المنطقة المعنية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يبذل قصارى جهده ليرقى إلى مستوى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن واللياقة الإنسانية - وهي مسؤولية رئيسية أناطته بها جميع الدول الأعضاء وفقاً للمادة ٢٤ من الميثاق.

وينبغي للأعضاء الدائمي العضوية في المجلس ألا يقصروا استخدام حق النقض إلا على المسائل ذات الأهمية الحيوية، آخذين بعين الاعتبار مسؤوليتهم الفريدة عن حماية مصالح الأمم المتحدة ككل. وعليهم أن

وعلينا الآن أن نستهدف إنفاذ هذه القوانين من أجل توفير المساعدة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في أي مكان من العالم. وعلينا أن نبدي التصميم اللازم لتعزيز احترام سيادة القانون والمؤسسات المدعومة إلى رفع لواء سيادة القانون. وهناك طائفة عريضة من الإجراءات المتاحة لنا؛ إلا أن خيار العمل ينبغي أن يرتهن بالمشكلة التي نواجهها. والمسألة الشائكة هنا هي ما إذا كان ينبغي استخدام القوة العسكرية ومتى يتم ذلك في وجه كارثة إنسانية ناشئة، كوجود تطهير عرقي مخطط له أو إبادة جماعية صريحة.

ولا نكون مبالغين إذا أكدنا على أن التسوية التفاوضية ينبغي أن تظل دوماً الهدف الأساسي والنهائي لأي حل للصراعات. إلا أنه إذا أخفقت كل المحاولات الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي أو نُحيت جانبا، فهنا يطرح التساؤل عن إمكانية استخدام القوة بشكل أو بآخر. وهذا يجعل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الصدارة. فالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق هذا المجلس. وهو يضطلع بوظائفه على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تتسم بقدر أكبر من الفعالية والابتكار منذ نهاية الحرب الباردة. وأشير هنا بشكل خاص إلى الصراعات في العراق والبوسنة وهايتي وألبانيا. وما زال التحدي الرئيسي الذي يواجه مجلس الأمن يتمثل في التصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد شعب بأكملها.

لقد فسر المجلس صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق بأنها تشمل الحالات الإنسانية التي تهز وجدان البشر. ويعد هذا بشير خبير لضحايا الدكتاتوريين الحاليين الذين يمارسون أعمال القمع الوحشي والشروع الأثمة. ولم يعد بوسع أولئك الذين يضطهدون شعوباً بأكملها، ويقومون بعمليات قتل جماعي، ويمارسون التطهير العرقي أن يحتموا بعد الآن بدرع السيادة الوطنية. وليس في مقدورهم أن يتوقعوا الإفلات من العقاب. فالمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية العمل في وجه أي مأساة إنسانية كالمأساة التي شهدناها في كوسوفو والمأساة التي نشهدها الآن في تيمور الشرقية.

ومما يدعو إلى الأسف أن المجلس لم يستطع أن يرقى إلى مستوى مسؤوليته فيما يتعلق بالتطهير العرقي في كوسوفو. فهل تؤدي حالة الشلل التي تصيب المجلس إلى جعله يكف بصره عما يجري؟ إن الرد هو كلا، لأن

مجالي التعمير وإعادة بناء الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية. وقد تم وضع خطة عمل للدعم الذي تقدمه الدانمرك في هذا الصدد. وتتوخى هذه الخطة تقديم أموال دانمركية تصل إلى ١٠٠ مليون دولار لتستخدم في تلك المنطقة في عام ١٩٩٩، ونحو ١٢٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠.

وتعتبر عملية إعادة إعمار كوسوفو من المسائل الهامة. وهي تشمل إنشاء إدارة مدنية تؤدي عملها بسلاسة. وتضطلع أسرة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات غير الحكومية بمهام كبيرة تستحق دعمنا الكامل. ويجب على جميع الأطراف السعي إلى تضييد الجراح الناجمة عن الصراع.

وليس هناك جدول أعمال مدرجة فيه مسألة واحدة تقوم على أساسها العلاقات الدولية والتعاون الدولي. فقد تنتزع بعض المسائل العناوين الرئيسية وتحتكرها تقريبا لفترة ما. ونحن في أوروبا، يتعين علينا أن نعالج موضوع البلقان. ولكن علينا أيضا ألا نهمل المسائل الهامة الأخرى المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وخصوصا التعاون الإنمائي الدولي والكفاح لاستئصال شأفة الفقر.

وفي عالم نجد فيه أن دخل الفرد في ثلث سكان البلدان النامية يقل عن دولار واحد يوميا، وأن ٣٠ في المائة من جميع أطفال تلك البلدان ممن دون الخامسة يعانون من نقص الوزن، وأن ١٤ في المائة من السكان لا يصلون إلى سن ٤٠ سنة، وأن الأزمة المالية أدت إلى حدوث نكسة كبرى للجهود الرامية إلى تحقيق حدة الفقر - فزي هذا العالم يجب أن يظل التعاون الإنمائي العالمي جزءا لا يتجزأ من جهد المجتمع الدولي الرامي إلى تعزيز وحماية الأمن الإنساني والتنمية البشرية.

ولا بد للمجتمع الدولي أن يعترف بنصيبه في المسؤولية عن جعل الفرص التي تتيحها العولمة متاحة للجميع. ويتعين ألا تصبح العولمة متماثلة مع الرخاء المحمي والانتقائي.

وتشكل عملية استئصال شأفة الفقر هدفا أساسيا بما لها من حق خاص. وعلاوة على ذلك، يعتبر الفقر سببا هاما لنشوب الصراعات. ومرة أخرى نجد أن الصراعات المتسمة بالعنف قد تقضي على النتائج التي حققتها

يعلنوا الأسباب التي يعتمدون عليها في اعتبار تلك الحالة موجودة.

يقول الأمين العام،

"أي تدخل مسلح هو نفسه نتيجة العجز عن الوقاية". (A/54/PV.4)

وأنا أتفق مع الأمين العام فيما قاله عن ضرورة إيلاء أقصى أولوية ممكنة في العلاقات الدولية لمنع نشوب الصراعات وحسمها. وينبغي أن ينفذ ذلك على أساس تصميم مشترك على تأمين حقوق الإنسان للجميع. وتشكل الأمم المتحدة أداة لازمة وقيمة لبلوغ هذه الغاية.

وينبغي بطبيعة الحال ألا يصبح حسم الصراعات المسألة الوحيدة التي تبرز استخدام القوة. واسمحوا لي هنا أن أشير إلى ناحيتين هامتين في حالة ما بعد الصراع. أولا، ينبغي تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية إلى العدالة. وقد كان إنشاء المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا خطوات هامة أولى نحو إنشاء نظام قانوني دولي فعال يركز على القيم الديمقراطية وسيادة القانون. وقد شدد عمل المحكمتين على الحاجة إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة بهدف تقديم كل من ارتكب جرائم شديدة البشاعة إلى العدالة. فبقاء مجرمي الحرب مطلقي السراح يقوض بشدة آفاق إحلال السلام الدائم وتحقيق المصالحة.

وقد كان الاعتماد التاريخي لنظام أساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة الذي تم في روما في العام الماضي إسهاما بارزا في استعادة سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. ولئن كان النظام الأساسي الذي اعتمد في روما لم يصل إلى مرتبة الكمال، فإنه يوفر أساسا مرضيا لمحكمة فعالة ذات مصداقية. ونحث جميع الدول على التصديق على ذلك النظام الأساسي في أقرب وقت ممكن كيما نضع حجر الزاوية التاريخي هذا في موضعه. وتعتزم الدانمرك التصديق عليه في ربيع عام ٢٠٠٠.

ثانيا، ينبغي تقديم المساعدة في فترة ما بعد الصراع إلى المجتمعات التي قسمتها النزاعات أو الحروب الأهلية. والدانمرك على استعداد للقيام بدورها في هذا الصدد. وفيما يتعلق بمناطق البلقان الغربية، فإننا قدمنا في البداية مساعدة إلى اللاجئين ولعودتهم الآمنة. ونتحول الآن بشكل تدريجي إلى تقديم المساعدة في

تتصل بمصادقيتها، وهو أيضا من المسائل التي تتصل بفعالية النظام المتعدد الأطراف. فلا يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تؤدي المهام التي نطلبها منها إذا حرمانها من الوسائل اللازمة لذلك. ولا بد من عكس مسار التراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن أن تكون الزيادة من نصيب أطراف متعددة.

وتشل الديون حركة بلدان فقيرة عديدة مما يعوق تنميتها. لذلك، نرحب بالمقترحات الرامية إلى تحسين مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أننا نشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز تقدم في تمويل هذه المبادرة. ونحن نناشد البلدان المانحة الرئيسية أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها بعد إعلان المديونية الصادر عن مؤتمر قمة كولون.

وتحتاج البلدان النامية إلى التجارة إلى جانب المعونات التي تحصل عليها، وليس بدلا منها. ولا بد من بذل كل جهد ممكن في جولة التجارة العالمية الجديدة المقبلة لكفالة فرص أفضل لوصول البلدان النامية إلى الأسواق ولتحسين قدرتها الحقيقية على المشاركة في التجارة الدولية.

إن السعي إلى تحقيق الأمن الإنساني والتنمية البشرية لا يتخذ مسارين مستقلين. فهذان المساران مترابطان. وبدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يكون من العبث الكلام عن الأمن الإنساني. وحيثما لا يكون الأمن موجودا لن تكون هناك أية تنمية مستدامة. وعندما تندلع صراعات تتسم بالعنف، فقد تتبدد في وقت قصير جدا النتائج التي حققتها عقود عديدة من التنمية. وعلينا أن نرفع لواء أهمية كلا الشاغلين، وأن نشدد على كونهما مسؤولية وطنية ومسؤولية دولية كذلك.

وبالتالي، فإننا نواجه تحديا رئيسيا ونحن على مشارف الألفية المقبلة، وهو تحدٍ ينبغي لنا أن نوليها الاهتمام المناسب في دورة الألفية الجديدة التي تعقدها الجمعية العامة في العام المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الهند معالي السيد جاسوانت سينغ.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أرى السيد غوريراب يتراأس آخر

عقود عدة من التنمية. ولذلك، فإن التعاون الإنمائي يشكل جهدا فعلا لمنع نشوب الأزمات في المدى البعيد.

وينبغي أن يركز التعاون الإنمائي الدولي على الوفاء في أقرب وقت ممكن بالهدف المتفق عليه، وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى تنفيذ قرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى التي انعقدت في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بالتنمية البشرية والاجتماعية، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. وتعتبر مؤتمرات المتابعة لمؤتمر بيجينغ، ولمؤتمر قمة كوبنهاغن في عام ٢٠٠٠ من الأحداث الهامة التي تتطلب اهتمامنا الكامل.

ولا تزال الدانمرك وفية لهذه الالتزامات. وسوف نواصل اتباع سياستنا الخاصة بالمساهمة بنسبة ١ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فتخفيض مستوى الفقر هو الهدف الرئيسي لبرامجنا الخاصة بالتعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، نحن نقوم بتوفير التمويل اللازم للمساعدة في معالجة المشاكل العالمية في ميدان البيئة علاوة على حفظ السلام ومنع الصراعات. وسوف تتزايد هذه المنح في السنوات المقبلة لتصل إلى نصف ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٥، وبذلك يصل إجمالي مساهمة الدانمرك في المساعدة الدولية إلى نسبة ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشكل عملية تهيئة بيئة تمكن من تحقيق التنمية تحديا للبلدان النامية ذاتها في المقام الأول. فالإصلاحات لا يمكن فرضها من الخارج. وإذا أريد لها أن تنجح، فإن الملكية المحلية والجذور المحلية ضروريتان. فالمساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور أساسي في مساعدة أفقر البلدان، خصوصا في أفريقيا. كما أنها تساعد في بناء القطاعات التي لا تجتذب الاستثمارات الخاصة كالصحة والتعليم، والقطاعات الاجتماعية وبناء القدرات بشكل عام. وبهذه الطريقة قد تصبح البلدان قادرة أيضا في نهاية المطاف على اجتذاب الاستثمارات الخاصة وعلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الدولية.

ومن المؤسف أن نرى في هذا السياق أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد وصلت إلى أدنى مستوى لها حتى الآن. وأصبح الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعهدت بها دوليا للبلدان المتقدمة صناعيا مسألة

المضطهدة أن تستعيد صوتها وأن تكون لها كلمة مسموعة في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي. وهو القرن الذي سبرنا فيه أغوار المحيطات وحلقنا في الفضاء اللامتناهي، واستطاع الإنسان أن يطفأ بقدميه، سطح القمر لأول مرة في تاريخه، وأن يصل إلى المريخ، بل ويتعمق أكثر من ذلك في تجاويف المجهول. وفي عالم الترابط بالاتصالات، أصبح الحاسوب اليوم مثلما كان قلم الحبر في السنوات الأولى من القرن العشرين. وأصبحنا نعيش زمن ثورة الآلات الرقمية.

وتتمتع الإنسانية اليوم بقدر من الصحة والتغذية والمأوى أفضل مما كان يتمتع به أسلافنا. ومع ذلك، فإن الحاجة والجوع والمرض والحرمان هي أمور ما زالت واسعة الانتشار حتى في المجتمعات المتقدمة. وأصبح الآن في حوزتنا قدر من المعلومات يزيد عما كان متاحا لنا في أي وقت مضى، ولكن هل أصبحنا نتحلى بقدر أكبر من الحكمة؟ لقد انتشرت معرفة القراءة والكتابة، ولكن هل أصبح الإنسان أكثر علما وثقافة عما كان عليه من قبل؟ لقد ازداد ارتباطنا على الصعيد العالمي، ولكن هل حدث نفس الشيء على الصعيد الإنساني؟ وهل أدى هذا الارتباط والترابط المشترك إلى تقليل الصراعات والأحقاد؟ وهكذا تتدفق بيانات حصيله ما لهذا القرن وما عليه.

ومع تحسن حالتنا وإضافة المزيد إلى كل ما ورثناه تقريبا في عام ١٩٩٠، زادت أيضا مع بالغ الأسف وسائل العنف لدينا. لقد اتسم هذا القرن بالتعطش البالغ للدماء، وربما يعود سبب ذلك إلى لجوء البشر في فترة المائة سنة الأخيرة إلى استخدام العلم لتطوير وسائل القتل أكثر من أي وقت مضى. وفي عملية انتقالنا تلك تحركنا من عصر استخدام مدافع غاتلنغ إلى عالم تهدده اليوم الناقلات ذات الرؤوس الحربية المتعددة فردية التوجيه. إن ذلك المدفع الرشاش الذي كان يعتبر أعظم سلاح لحصد الأرواح في أوائل القرن العشرين يبدو الآن مجرد لعبة مقارنة بالأسلحة الحديثة. ولقد شطرننا الذرة، إلا أن استخدامنا للطاقة الناتجة عنها للأغراض السلمية يقل عن استخدامنا لها لإنتاج أسلحة ذات قوة تدميرية لا يمكن تخيلها. ومن إسهامات هذا القرن أيضا وسائل المنزورات الكيميائية والأسلحة البيولوجية المعقدة.

ولم يشهد هذا القرن الذي ينصرم حربين فحسب، بل ثلاث حروب كبرى. وكان كل من هذه الحروب بمثابة

دورة للجمعية العامة في القرن العشرين. وأعتبر نفسي محظوظا على نحو استثنائي ومحظيا بشرف عظيم أن أمثل بلدي، الهند، في هذه المناسبة. وأعتقد اعتقادا جازما بأن السيد غوريراب استطاع خلال السنوات العديدة التي قضاها في السعي من أجل تحقيق حلم الاستقلال لشعبه - الحلم الذي أصبح الآن لحسن الطالع واقعا حيا - أن يرى الأمم المتحدة، ربما أكثر من غيره، في أحسن حالاتها. ولهذا تصيح الرؤى التي يحملها معه إلى منصب الرئاسة، والتي ازدادت ثراء نتيجة معاشته المستمرة لنفس العقائد الجوهرية التي تتبناها الأمم المتحدة، ذات طابع فريد تقريبا، وإني لعلى ثقة بأننا سنستفيد منها جميعا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب ترحيبا حارا بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة: كيريباس وناورو وتونغا. ولا يخالجنني أدنى شك من أن وجود هذه الدول سيثري مداولاتنا.

وفي الوقت الذي أخاطب فيه هذه الجمعية العامة الآن، يقترب القرن الحالي من خاتمته، ويستعد العالم للقاء عام ٢٠٠٠. لذلك يكون من المناسب والمفيد أن نلقي نظرة إلى الوراء لنمعن النظر في الرحلة التي بدأتها الإنسانية قبل ١٠٠ عام. أين كنا متجهين حسب اعتقادنا في ذلك الحين، وأين وصلنا بالفعل؟ هل كان بوسع أحد أن يتوقع ما سيحل به عام ١٩٩٩ لنا؟ وبالتالي، فإننا نتساءل هل كانت هناك أية علامات بارزة على مر السنين التي انقضت يمكن أن تدل على الطريق الذي نسلكه في مستقبلنا؟ من أجل ذلك، نحن بحاجة إلى إجراء تقييم للقرن العشرين. وليس هناك سوى مقياس واحد يمكن أن نستند إليه في حكمنا، ألا وهو المعايير الخاصة بالأهداف المعلنة للأمم المتحدة.

مما لا جدال فيه أن القرن العشرين كان أكثر القرون اتصافا بإراقة الدماء. غير أنه كان يتسم، على النقيض من ذلك، بكونه القرن الذي شهد أعظم التحولات وأهم أوجه التقدم الاجتماعي والسياسي والتكنولوجي. والأهم من كل شيء إنه كان القرن الذي شهد إعلاء شأن الفرد والديمقراطية. وشهدت تلك الفترة زوال العديد من السلالات الحاكمة ونجاح الثورات في إزالة امبراطوريات من بلدان عريقة. وأصبح الاستعمار، الذي كان مزدهرا طوال قرون عدة، في خيبر كان، أمام الصحوة التي لا تقاوم للشعوب المستعمرة التي نهضت لتطالب باسترجاع أراضيها واسترداد أنفاسها، حتى تستطيع الإنسانية

ويتعين عليها أيضا أن تحرر طاقات وإبداعات شعبها، لا أن تكبحها.

إلا أنه سيكون من الخطأ الافتراض بأن أيام الدولة قد ولت. فلا يزال للدولة دور حاسم وأهمية كبيرة؛ لذلك ينطبق هذا أيضا على حقوق السيادة الوطنية. ولم تكن الأمم المتحدة تصور على أنها دولة كبرى. وهي لن تصبح كذلك أبدا، لأنه ليس هناك قبل كل شيء أي بديل تتوفر له مقومات البقاء للدولة ذات السيادة. وحتى العولمة لا يمكن أن تنجح إلا من خلال وسطاء الدولة. كما أن تقليص الدولة أو تهмиشها أو تجاهلها سيكون ممارسة سيئة، لأنه كلما أضعفت الدولة قلت قدرتها على النهوض بمصالح مواطنيها. ومن الضروري تقوية الدولة وظيفيا وليس إضعافها. وعلاوة على ذلك، من البديهي أنه لا يمكن للأمم المتحدة المؤلفة من دول ضعيفة، إلا أن تكون أمما متحدة ضعيفة.

إن العولمة فكرة ظهرت مجددا، وكذلك عكسها: التجزئة. والعولمة ظاهرة اقتصادية سياسية، أما التجزئة فهي ظاهرة سياسية بحتة. دعونا نتطرق قليلا لمناقشة هذه المسألة. من الواضح أن التكنولوجيا التي تدفع هذه العملية يندر الآن أن تكون غير مكتسبة؛ فسرعة السفر والاتصالات ليس لها إلا أن تزداد؛ وقد بزغ عصر الآلات الرقمية كما قلت من قبل. ومع ذلك فإنه ولئن كانت العولمة قد تحركها ظاهريا قوى السوق الموضوعية، فإن ما يسيرها في الواقع هو المصالح السياسية والمالية التي تسعى إلى السلطة. وهي عملية سياسية في جوهرها. وإذا كان التاريخ يعلمنا أي شيء فإن هذا الشيء هو أن مثل هذه العمليات ليست طويلة. لقد كان العالم من حيث المؤشرات الاقتصادية وحدها يكتسي طابع العولمة عند بداية القرن الحالي على نحو ما هو عليه الآن. ثم حدث تراجع بعد ذلك، فأقيمت الحواجز، وحلت المجابهة محل التعاون، وانخرط العالم في التوترات التي ادت إلى نشوب الحرب العظمى الأولى. فهل نحن نقوم، ربما بغير قصد، بتكرار أخطاء الأمس من أجل كسب مؤقت؟ ويكشف لنا الإدراك المؤخر للأمور السياسية أنه ينبغي أن توجه العولمة سياسيا نحو تهيئة فرص اقتصادية متساوية داخل الدول وفيما بينها.

ونحن في الهند نعتز بالعنصرية المبدعة للشعب. ونعتقد أن التفوق الهندي يكمن في حرية الفرد. إننا لا نؤيد تضييق الخيار من خلال فرض الضرائب الحكومية. إلا أننا نتساءل عما إذا كان بوسع الأسواق

زلزال، وكان القتال فيه يدور على نطاق عالمي وبتكلفة هائلة. وعندما انتهت الحرب الأولى خرج الناجون منها من خنادقهم يبحثون عن عالم أفضل حتى لا تندلع الحروب مرة أخرى. واستجابة لذلك أنشأنا عصبة الأمم. إلا أنه لم يتم تجنب الحرب مع الأسف. لقد فشلت عصبة الأمم لأننا أفسدناها بأنفسنا. ومن ثم، فقد اندلعت الحرب العالمية الثانية، التي خرج منها العالم مدججا بأسلحة قادرة على تدمير كل ما أنجزته عبقرية الإنسان وإبداعاته وكل أثر للحياة. إلا أن الأمم المتحدة خرجت أيضا من الحطام والدمار الذي أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية. وقد أسندت إليها سلطات ومسؤوليات أوسع. وكانت الحرب الثالثة الكبرى هي الحرب الباردة. وقد أثر هذا الصراع بعمق على الأمم المتحدة، وغير من شكل تطورها وتأثيره. وكلفت هذه الحروب أيضا ثمنا باهظا بشكل مباشر ومن خلال الصراعات بالوكالة، فضلا عن وقوع الاضطرابات السياسية والاجتماعية، وهي أمور أصبحت كلها بعد ذلك فضلا من فصولها الختامية. وهنا نتساءل عن المغزى الكامن في ما لاحظناه من أنه لم يعقد أي مؤتمر سلام عالمي للاحتفال بانتهاء هذه الحرب الأخيرة؟

ومن الممكن صهر الأمم المتحدة وصبها في قالب جديد وجعلها معاصرة وديمقراطية، بالاستعانة بخبرتنا الجماعية في التصدي للتحديات الجديدة بقدر أكبر من الاستجابة. فهل يمكننا، الآن، أن نعمل شيئا ما لتصحيح ذلك في الدورة الحالية للجمعية العامة، وهي آخر دورة لها في الألفية الحالية؟ وهل يمكننا أن نجدد العهد بأن نمثج هذه المؤسسة الثقة التامة والالتزام والإرادة السياسية والموارد التي تحتاج إليها بغية جعلها أداة قادرة على تحقيق تطلعات الإنسانية جمعاء، أداة يمكنها أن توجه كوكبنا الأرضي إلى القرن المقبل؟

إن الخيارات المتاحة لنا ليست وفيرة. وينبغي منع استنزاف حيوية الأمم المتحدة أو تقليص دورها المركزي، فنحن لدينا كوكب أرضي واحد. ولدينا أمم متحدة واحدة.

ثمة تطور آخر حدث في هذا القرن له أهمية حاسمة، ألا وهو التحول الذي نشهده في الدور الذي تضطلع به الدولة. لقد انتقلنا من المرحلة التي تقوم فيها الدولة بدور الوكالة المهيمنة والمنظمة لكل مجالات النشاط الإنساني إلى المرحلة التي يتعين فيها أن تصبح الدولة ذات قدرة أكبر على تقديم الدعم والرعاية والتشجيع للجهود التي يقوم بها المواطنون فرادى وجماعات؛

واليوم، عندما ينتقل رأس المال دون أية قيود تقريبا، يصبح من غير الممكن من الناحية الفعلية أن تقاوم البلدان النامية طلباتها من رأس المال أو أن تتحكم في نتائج خروجه بشكل مفاجئ. دعونا نمنع النظر في مسألة عدم وجود ترتيب أو نظام أو أي إشراف عالمي على تدفقات النقد، خصوصا التدفقات قصيرة الأجل، حتى ونحن نحاول إعادة النظام والعدالة إلى التجارة في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. إلا أن السؤال الذي يطرح هنا هو كيف نعالج المشكلة عندما يصبح النقد في حد ذاته سلعة تجارية بدلا من أن يكون وسيلة لتيسير التجارة، وعندما يتخطى الحجم اليومي للتجارة في النقد حجم التجارة العالمية في البضائع أو الخدمات أو حتى الناتج القومي الإجمالي العالمي المتشعب.

إذا ما أريد للعلومة أن تكون مفيدة للجميع، وبما أننا لا يمكننا ببساطة أن نقبل السماح لعجلة التقدم بأن تطحن الرجل العادي، فمن المؤكد أنه يلزم هنا وجود نوع جديد من التنظيم الدولي، أو النظام الدولي. فلنأخذ الأمم المتحدة زمام المبادرة لعقد مؤتمر دولي عاجل يعنى بالتمويل من أجل التنمية.

وفي المجال السياسي أيضا، تتطلب إدارة التغيير توفر الانفتاح والبحث المدروس الذي يعد نبذ العنف أحد مكوناته الأساسية. ولهذا يعتبر الإرهاب النقيض الفعلي لكل ما تمثله الأمم المتحدة وتدافع عنه.

ويعتبر الإرهاب التهديد العالمي الخطير لعصرنا الحالي. ففي عصر الديمقراطية الذي نعيشه، يمثل الإرهاب انتهاكا لمبادئها الأساسية الحقيقية. ونظرا لأن أهدافه الرئيسية غالبا ما تكون أناسا أبرياء، فإنه يصبح جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية، كما أنه يمثل الآن تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا فإنني أحث على ضرورة تعزيز توافق الآراء الدولي ضد الإرهاب. وقد دعت الهند إلى عقد مؤتمر دولي شامل ضد الإرهاب. ونأمل في إحراز تقدم بشأن هذه القضية في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ونعرف أيضا كيف يستخدم الإرهاب النظام المالي الدولي، وكيف يستغل تفكك البلدان والمجتمعات، وكيف أثرى من الصلة القائمة بين المخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة. وعلى ذلك، فإننا نشهد اليوم سيف الإرهاب والمخدرات الأحذب يتخلل المنطقة الممتدة من القفاس إلى شبه القارة في جنوب آسيا. واثان من أكبر مصادر

الحرية أن تقدم حرية اختيار حقيقية إلى أولئك الذين ليسوا جزءا من السوق؟ ولهذا لا تزال الدولة تتحمل المسؤولية عن حماية المحتاجين وتقوية الضعفاء. وهذا جزء من عقديتنا الديمقراطية أيضا.

ونلاحظ أن مسألة حقوق الإنسان أصبحت من المواضيع المتغلغلة في كل قطاعات عمل الأمم المتحدة. وهذا أمر هام. إلا أن ازدهار حقوق الإنسان يقتضي تحقيق التنمية والنمو في المجال الاقتصادي نظرا لأن العديد من حالات الحرمان التي يواجهها الأفراد، سواء كانوا في بلدان العالم المتقدم النمو أو في بلدان العالم النامي، تضرب بجذورها في التهميش الناجم عن الفقر. لذلك، نعتقد أن التنمية ينبغي أن تكون الموضوع المتغفل في كل قطاعات الأمم المتحدة، وأن يتعزز النظام الإنمائي متعدد الأطراف، الذي كان أحد أوجه نجاحها، وأن يقتصر مجال التركيز على التحديات الأساسية للنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ولا بد من توفير الموارد التي نحتاج إليها من أجل الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. وسوف يجد المجتمع الدولي أنه ليس هناك أي استثمار يدر عائدا أفضل من ذلك.

يشرفني أن أخطب الجمعية العامة بوصفي ممثل أكبر دولة ديمقراطية في العالم. وهذه اللحظة التي أشاطركم فيها هذه الأفكار، تقوم فيها هيئة الناخبين، التي تضم نحو ٦٠٠ مليون ناخب، أي ما يوازي مجموع سكان الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية، بخوض عملية مثيرة هي الانتخابات الديمقراطية للحكومة المقبلة في بلدي، أنه مشهد رهيب نرى فيه تدفق العملية الديمقراطية الهندية مثل تدفق مياه نهر الغانغ العظيم. إنها ديمقراطية نما اقتصادها في العام الماضي بنسبة تزيد على ٦ في المائة، حتى في أعقاب الصدمات الكبرى للاقتصاد الدولي التي سببها ما وصف بانصهار شرق آسيا في منتصف التسعينات.

إننا نسير قدما في تصدينا للتحديات الناجمة عن العولمة دون تراجع إلى "الهند المحصنة" أو التخلي عن أهدافنا الاجتماعية. لقد قمنا بإعداد أجوبتنا وابتكار سياساتنا المتعلقة بالتصدي لهذه التحديات الجديدة نظرا لأننا نرى أن مجرد تنوع الجنس البشري يفرض وجود اختلافات في النهج الذي يتبعه كل منا في البحث عن البدائل ذات الصلة. وهذه حقيقة أثبتتها الواقع المتمثل في أن القرن العشرين شهد حطام حقائق مزيفة عديدة.

لاهور أبرمنا ثلاثة اتفاقات من بينها إعلان لاهور. وكان هذا بمثابة خريطة لطريق التحرك صوب الصداقة والسلام الدائمين.

وتعرض إجراء بناء الثقة هذا للغدر. إذ قامت القوات النظامية بارتكاب عدوان متعمد على الهند. وقد شكل هذا العدوان انتهاكا ليس فقط لإعلان لاهور، بل أيضا لاتفاق سيملا الذي منع نشوب نزاعات منذ أكثر من ربع قرن. وقامت الهند، دفاعا عن النفس مع ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، باتخاذ كل الخطوات الضرورية والمناسبة لإجلاء القوات المعتدية عن أراضيها. ومما يؤسف له للغاية، أن هذا العدوان أعاد إلى الوراء عملية لاهور لإحلال السلام التي كنا قد بدأناها. وبينما يكون إجلاء العدوان عن الأراضي ممكنا بشكل أيسر، فإن استعادة الثقة التي انتهكت تكون أصعب بشكل مطلق.

اسمحوالي، سيدي، بأن استرعي الانتباه إلى حقيقة أن هذا العدوان على الهند، الذي وقع في كارغيل، كان برهانا على الرغبة في التحكم في العالم لتحقيق مطالب معينة من خلال عمل عدواني. وكان أيضا مظهرا للاضطرابات الأكبر التي يشهدها العالم في أفغانستان.

وهناك جانب أشدد عليه في هذا الصدد. لقد كان هذا العدوان انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف عندما تعرض الجنود الهنود الذين كان قد تم أسرهم للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والقتل في الأسر. وحدثت هذه الانتهاكات في وقت كان المجتمع الدولي يكرر فيه محاولة إرساء سيادة القانون، وإزالة تراكمات الإفلات من العقاب التي وفرت الحماية للذين يصدر عن الأوامر التي تؤدي إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

وعلى هذا فإنني أجد من الضروري أن أكرر التأكيد على بعض الحقائق المتصلة بالقومية الهندية. لقد كان من قواعد الإيمان التي لا يرقى إليها الشك لدينا منذ أولى أيام نضالنا ضد الإمبريالية والحكم الاستعماري أن الهند أمة واحدة: أمة متعددة الديانات، متنوعة العقائد، متجانسة الثقافات المرتبة من خلال تفاعل عدد كبير من الأشكال والمظاهر، ولكنها تشكل وحدة يعززها طابعها التعددي. وهذا أمر لا جدال فيه. ومن هنا أيضا نشأت حيوية الديمقراطية القائمة في الهند. كما نجم عن هذا التوحد وتلك الوحدة أن ولاية جامو وكشمير الهندية تشكل جزءا لا يتجزأ من الهند، وستبقى كذلك. ونظرا لأن هذه المسألة

المخدرات غير المشروعة في العالم يقعان في جوارنا. وقد ظل الإرهاب الممول من المخدرات منذ سنوات عديدة السلعة القاتلة من صادرات جيراننا.

وهنا نجد أن عملية تمازج العلة والمعلول المعطلة تتمثل بقسوة في أفغانستان. وكان العالم شاهدا على المحنة التي تعرض لها المواطنون الأبرياء من رجال ونساء وأطفال ذلك البلد على مدى عقود عديدة. لقد جاءت الاضطرابات السائدة في أفغانستان، والحالة الغريبة من الفوضى التي انجرف فيها ذلك البلد، نتيجة لعمل قوى خارجية والعودة إلى نوع من الأصولية الموعلة في الجاهلية التي تنتمي إلى القرون الوسطى. لقد أخذت هذه الاضطرابات تطفح الآن في ذلك البلد، كما أنها تصدر إلى الخارج. ولم يعد الأمر الآن يتعلق بانتهاكات روتينية لحقوق الإنسان، خصوصا للنساء والأطفال، بل إن هذه الحقوق أصبحت ببساطة لا وجود لها في ذلك البلد.

إن صلاتنا بذلك الجار قديمة وراسخة في ماضيها الذي نتشاطره. ولذلك، نحث هذه الجمعية العامة على أن تبقي قيد نظرها قضية المعاناة الإنسانية الرهيبة لشعب أفغانستان، وأن تشجع وتدعم التشكيل المبكر لحكومة تمثل حقا جميع أقاليم ومجتمعات ذلك البلد.

إن الإرهاب خطر يهدد المجتمعات المفتوحة. وتصبح مواجهته صعبة بشكل خاص للديمقراطيات عندما يحصل الإرهابيون على التسليح والتمويل والمساندة من حكومات أو وكالاتها، ويستفيدون من حماية سلطة الدولة. لقد أدى الإرهاب عبر الحدود الذي ترعاه جهات خارج حدودنا إلى إزهاق أرواح الآلاف من مواطنينا، وأصاب أعدادا أخرى لا تحصى. وسوف نواجهه كما فعلنا في العقود الماضية، مستخدمين كل الوسائل المتاحة للدول الديمقراطية وسوف تهزم الهند تلك القوى فهذا هو واجبنا والتزامنا تجاه مواطنينا.

في أوائل هذا العام تعرضت الهند مرة أخرى لعمل من أعمال العدوان المتعمد. وكان رئيس الوزراء فاجباي قد قام في شهر شباط/فبراير بمد يد السلام والصداقة والتعاون إلى باكستان المجاورة، أملا مرة أخرى أن تتغاضى عن العلاقات العقيمة التي استمرت خلال نصف القرن الأخير، بغية وضع شبه قارة جنوب آسيا على طريق التنمية بهدف التصدي للأعداء الحقيقيين لمنطقتنا - الفقر والعوز والجوع. وأعقب ذلك قيام رحلة الحافلة التي قطعت الطريق من دلهي إلى لاهور. وفي

كما أن العولمة أثرت في تفكيرنا في القضايا الأمنية حيث ولدت زيادة في الوعي بالشواغل الأمنية الجديدة. ويتساوى مع هذا في الأهمية تزايد الإدراك في أعقاب الحرب الباردة لعدم إمكانية إحلال السلام عن طريق توازن القوى أو نظام الهيمنة. فللحفاظ على السلام والأمن العالميين ولمواجهة التهديدات ذات الطابع العالمي يتعين أن يتقبل المجتمع الدولي مفهوم الأمن الجماعي. وتوفر الأمم المتحدة إطارا لعقد من هذا القبيل فيما بين الأمم. وينبغي بعد انتهاء الحرب الباردة أن تعيد الأمم المتحدة تنشيط هذا الإطار.

وقد كان نزع السلاح النووي العالمي هو الهدف الذي رسمته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ في أول قرار اعتمده. ولا يزال ذلك الهدف يداعب خيالنا.

وأنا أقول هذا بصفتي ممثلا لبلد اضطر لحيازة الأسلحة النووية بسبب عجز نظام عدم الانتشار القائم عن التصدي لشواغلنا الأمنية الأولية. ومع ذلك فسمحوا لي أن أذكر أيضا باقتناع كامل أن التزام الهند بنزع السلاح النووي العالمي لن يضعف. والهند هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية المستعدة للتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر وللأبد استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وتنص على القضاء على جميع الأسلحة الموجودة في ظل نظام دولي للتحقق.

وإذا كانت هذه العملية لا تتم إلا تدريجيا فإن الخطوة الأولى على المستوى التقني هي أن تتخذ جميع البلدان الحائزة للأسلحة النووية تدابير تقلل من أخطارها وأن تضيف ضمانات ضد استعمالها المفاجئ أو غير المقصود. وتقترب بهذا خطوة سياسية هي إعادة توجيه التعاليم النووية نحو مبدأ عدم البدء بالاستعمال ثم عدم الاستعمال، وبذلك يتم نزع طابع الشرعية عن الأسلحة النووية عالميا. وقد أعلن رأي الخبراء المستقلين في أنحاء العالم التأييد القوي والصريح لاتخاذ تلك التدابير. والواقع أن كل دراسة نشرت منذ نهاية الحرب الباردة بشأن تدابير إقامة عالم خال من الأسلحة النووية، أبرزت ضرورة تحول المبادئ لتقوم على أساس عدم البدء بالاستعمال ثم عدم الاستعمال، والتدابير التقنية الرامية إلى إنهاء حالة التأهب، باعتبار تلك الخطوة الأولى في العملية. ولقد اتخذنا مبادرات لحث المجتمع الدولي على السير قدما في الاتجاهين، ونأمل أن تنال المبادرات

لا تشكل أي نزاع إقليمي؛ فهي تأكيد لنهجين نقيضين للهوية الوطنية. إن الهند لم تمثل قط أمة مؤلفة من طوائف؛ فالقومية الهندية هي التي نؤيدها. لهذا فإن مسألة دامو وكشمير ليست مما يسمى بقضايا أساسية. إنها تقع في لب القومية الهندية.

ومع ذلك، فإن طريق عملية الحوار الهندي - الباكستاني المركب مفتوح. ولا تلازمه أية شروط مسبقة. والعنصر الأساسي الوحيد الذي يبقى هنا هو نبذ العنف والإرهاب عبر الحدود، وهو من المبادئ التي تشكل جزءا لا يتجزأ من اتفاق سيملا وإعلان لاهور - بل ولعملية السلام ذاتها. إن هذه العملية بحاجة إلى أن تستأنف.

ولقد شعرنا بخيبة أمل كبيرة إزاء هذه الأعمال القتالية الضاغطة من باكستان، لأن ذلك اضطراب في منطقتنا اليوم بينما تعيش جميع البلدان الأخرى في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في سلام، بعضها مع بعض، وتسعى ثنائيا أو من خلال آليات الرابطة إلى أن تعالج معا التحدي الكبير المتمثل في التنمية. ولكن تظل رؤيتنا راسخة بالنسبة للتعاون ومشاطرة الازدهار في منطقة جنوب آسيا، كما هو متجسد في ميثاق الرابطة وكما هي ثقتنا متجسدة في قدرات ومواهب أهل المنطقة وإرادتهم اتخاذ مكانهم الصحيح في المجتمع العالمي. ومصائر شعوبنا جميعا مترابطة. فهي منطقة ذات تاريخ مشترك يرجع إلى بدايات تاريخ البشر وإلى أروع الإجازات الحضارية. وفي نضالنا من أجل خير المستقبل في منطقتنا نرى أيضا استعادة ماضٍ مجيد.

ولعل هذا هو المنعطف الصحيح الذي نتحدث عنه قليلا عن التعددية في عصر العولمة. ولئن كنا نجد مناقشة القيمة العالمية والإقليمية مناقشة عقيمة فلا تزال ثمة مواقف متطرفة من الجانبين. وبروح الاهتمام نحث شركاءنا في الغرب على أن يتحلوا بقدر أكبر من التسامح وقدر أكبر من التمهيص. وبينما تحاول جميع الحكومات الديمقراطية تعزيز صلاح الحكم فإن حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية ومنظورها إزاءها وقدرتها على تطبيقها تتفاوت كلها. ولا ينتج عن التطبيق الصارم لنظم القيم باعتبارها نموذجا عالميا، وهي تعكس حالة الاقتصادات والمجتمعات الغربية في أواخر القرن العشرين، سوى ردة فعل محتومة لا تقيم حوارا ولا قرارات بناءة.

وهذه العملية حيوية بالنسبة لبلوغ هدفنا المشترك وهو التنمية المستدامة والسليمة بيئياً.

ولقد أظهر لنا هذا القرن أن التحديات التي نواجهها مشتركة؛ فهي مترابطة. والمشاكل تتدفق عبر الحدود: فهي تدعم بعضها بعضاً. وتلتف التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بعضها على بعض؛ عندما تشكل عقدة يتعين أن نشترك جميعاً في حلها. ولا يمكن أن يتم هذا إلا هنا وليس في أي مكان آخر. ومن المناسب أن ينظر في القضايا الأمنية في اللجنة الأولى وفي القضايا الاقتصادية في اللجنة الثانية وفي حقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية في اللجنة الثالثة، وهكذا دواليك، ولكننا في الغالب لا ننظر فيها مجتمعة ومن ثم نفشل في استخدام الأمم المتحدة كما ينبغي لنا.

ولذا اسمحوالي في الختام أن أقترح أن تسعى الأمم المتحدة في العقد القادم إلى التصدي لمعظم المشاكل الملحة التي تواجهنا اليوم. وعلياً أن نفضل ذلك كوحدة للأمم، ووحدة للقضايا أيضاً، لأن من الواضح أن الحلول في أحد الميادين تتوقف على التقدم المحرز في غيره أو ييسره التقدم المحرز في الآخر. وإن لم نعالجها مجتمعة سوف تفشل في التصدي لها إطلاقاً. ولذا أرجو أن تسمحوا لي بأن أحث الجمعية على النظر في مجالات العمل التالية في السنوات الأولى من العقد القادم: عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية؛ واتخاذ خطوات ملزمة ولا رجعة فيها للحد من أخطار استعمال الأسلحة النووية؛ وإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته؛ وإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز النظام الإنمائي للأمم المتحدة في عصر العولمة الحاضر.

وأترككم مع بعض التراجم الشعرية الواردة في الكتاب الهندوسي المقدس "ريغ فيدا". ومع أنه كتب قبل ٥٠٠٠ سنة، إلا أنه يصل إلينا عبر الزمن في دورة الجمعية العامة هذه، في السنة الأخيرة من القرن العشرين. ويقرأ في الترجمة كالاتي:

"ليكن قلبكم واحداً، ونفسكم خالية من البغضاء. وليكن هد فكم مشتركاً، واجتماعكم مشتركاً؛ ولتتوحد نفوسكم وأفكاركم؛ عسى أن تتخذوا قراراتكم وأنتم نفس واحدة، وأن يكون اضطلالكم بواجباتكم قوياً. ولتكن قلوبكم مؤتلفة معاً."

الهندية في هذه الدورة للجمعية العامة التأييد الإجماعي الذي تستحقه.

وفي العام الماضي أعلن رئيس الوزراء في هذه الجمعية أن الهند منخرطة في مناقشات بشأن مجموعة من القضايا تشمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المناقشات قائمة وسوف تستأنفها حكومة بلدي المنتخبة حديثاً. ويظل موقفنا ثابتاً. ولا نزال على استعداد للوصول بهذه المناقشات إلى نتائج موفقة. وهذا يتطلب بطبيعة الحال إيجاد بيئة إيجابية ونحن نعمل في سبيل التوصل إلى أوسع توافق آراء ممكن داخلياً. ومنتظر أيضاً أن تنضم بلدان أخرى إلى هذه المعاهدة دون أي شروط.

ورغم استعداد الهند للدخول في مفاوضات بناءة بشأن معاهدة تحظر في المستقبل إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والمتفجرات النووية فإن مؤتمر نزع السلاح في جنيف لم يتمكن للآن، للأسف، من تسجيل أي تحرك للأمم. وهذه أيضاً مسألة للتأمل لأننا نعلم جميعاً أنه لا يمكن لأي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تسهم في تحقيق هدفنا المشترك إلا كجزء من عملية تدريجية. فلنتغلب حينئذ على ترددنا ونتفق على النظر فيما هو أبعد من هذه المعاهدة.

وهكذا فني نهاية هذه المراجعة المثوية، ما هو الذي نطلبه من الأمم المتحدة في السنوات القليلة الأولى؟ فالواضح أن هناك مشكلتين رئيسيتين تواجهان الأمم المتحدة كمؤسسة وهما: إصلاح مجلس الأمن والأزمة المالية في الأمم المتحدة. وهما مشكلتان يتعين التصدي لهما. فمجلس الأمن يجب أن يكون أكثر تمثيلاً بحيث تقلد بلدان نامية عضوية دائمة لتعكس التغييرات في عضوية الأمم المتحدة والواقع السياسي في هذه الأيام. وكما قلنا في وقت سابق، فإن أوراق اعتماد الهند، بأي معيار موضوعي، للعضوية الدائمة أوراق مقنعة.

والتنمية المستدامة والسليمة بيئياً هي هدف تواصل الهند إبلاؤه أقصى الأهمية. وسوف تكمل في عام ٢٠٠٢ عقداً من جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في مؤتمر القمة المعني بالأرض في عام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو. وأثق أن الدورة الحالية للجمعية العامة سوف تنفذ عملية تحضيرية لاستعراض "ريو + ١٠". وسوف يمكن هذا من أن ترصد الدول الأعضاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في جدول أعمال القرن ٢١ على مدى العقد المنصرم.

وهذه هي المرة الثامنة التي تشترك فيها تركمانستان في دورة الجمعية العامة كطرف مستقل في العلاقات الدولية. ولولا الدعم الناشط من جانب أصدقائنا، تصعب تصور حالة التنمية في تركمانستان اليوم، وهذا يتيح لنا أن نتطلع بتفاؤل إلى المستقبل وأن نضع برامج طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالامتنان لجيراننا الأقربين - إيران وروسيا وتركيا وباكستان والصين والهند ولشركائنا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ومن وجهة نظر مفاهيمية، فإن نظام العلاقات الدولية لتركمانستان يستند إلى الإخلاص والمصالح المتبادلة، والحياد وعدم الانحياز، وهما يشكلان ركيزتين اثنتين لدولتنا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الامتنان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأن أؤكد على أنشطته الواسعة النطاق التي تستحق الدعم الشامل. واضطلعت حكومة تركمانستان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدد من المشروعات الوطنية الكبيرة التي آتت نتائج ملموسة في الإصلاحات المتعلقة بالمجال الاجتماعي والصحة العامة، ونظام التعليم وغير ذلك من المجالات. وتعتزم تركمانستان مواصلة التعاون الوثيق مع هذه الوكالة الهامة التابعة للأمم المتحدة، بهدف تحديد وتنفيذ فرص التعاون الجديدة. وبالنظر إلى المهام الكبيرة في مجال التنمية التي تنتظرنا، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجسد بالنسبة لنا منظومة الأمم المتحدة ككل.

والتعاون الهادف بين الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية يتيح تحديد المعايير الرئيسية لاستراتيجية اتقاء الصراعات في كل منطقة بعينها. والتزايد المستمر في تدفق اللاجئين والمشردين إلى البلدان المجاورة من مناطق الصراع ومناطق الكوارث الوطنية تحف به بعض إمكانيات توليد التوتر. وفيما يتعلق بهذه المسألة الهامة، فإننا نعلق أهمية كبيرة على عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وحكومة تركمانستان، تنفذ مع المفوضية برنامجا مخصصا لمساعدة اللاجئين يستند إلى خطة عمل مشتركة.

وفيما يتصل اتصالا وثيقا بالموضوع الآنف الذكر، أود أن أسترعي الانتباه إلى الحالة في أفغانستان، التي لا تزال تشكل مصدر قلق كبير. فمن الناحية التاريخية، ارتبطت تركمانستان بروابط أخوية وثيقة مع هذه الدولة التي طال أمد معاناتها. ولهذا، لدينا مصلحة صادقة في

الرئيس بالنيابة: أتوجه بالشكر إلى معالي السيد جاسوان سنغ، وزير خارجية الهند.

المتكلم التالي هو معالي السيد بوريس شيخ مرادوف، وزير خارجية تركمانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد شيخ مرادوف (تركمانستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أهنيئ وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غورياب، على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن الامتنان للسيد ديدويه أوبرتي على العمل الكفؤ والديناميكي الذي اضطلع به أثناء الدورة السابقة بكاملها.

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن العام الماضي - لو قيس بحجم القلاقل العسكرية والسياسية - فإنه يكون معادلاً لإحدى سنوات التقويم السنوي التي أنزلت بالبشرية كوارث طبيعية ألحقت آثاراً كارثية بالشعوب. وفي العديد من النواحي كان عامنا تعين علينا فيه أن نستخلص العبر. فقد حملنا على التأمل جدداً في البقاء السياسي للدول والحماية المادية للشعوب. وحملنا على إلقاء نظرة جديدة على نظام العلاقات الدولية الذي لم يكن له حول ولا قوة في مواجهة تحديات العصر الجديدة. ولم يعد بمقدورنا أن نعزو كل شيء إلى نتائج الحرب الباردة.

ولهذا أولينا اهتماماً خاصاً لذلك الجزء من تقرير الأمين العام الذي حاول أن يقدم فيه تحليلاً للصراعات المعاصرة. وهذه الصراعات بسبب طبيعة أصولها وديناميكيات تطورها لم تزدع دوماً للأشكال والأساليب التقليدية من أجل حسمها بنجاح. وهناك حقيقة يأتي التقرير على وصفها وتتطلب اهتماماً خاصاً، وأعني، أن أكثر من ٩٠ في المائة من الصراعات التي شهدتها العقد الماضي قد اندلعت داخل الدول وليس بينها. وهذه الظاهرة تبين مدى أهمية مشكلة بناء الدولة وكذلك تحديد التوجه الصحيح، في اختيار طريق التنمية في عالم اليوم. فالحفاظ على الوحدة الوطنية، وتحقيق الوئام بين الإثنيات والضمانات الاجتماعية المقترنة بوتيرة إصلاح معقولة، يمكن أن تعتبر اليوم المعيار الأساسي العالمي لضمان التطور السلمي لكل دولة. وتؤيد هذه المقولة تجربة دولتنا الحديثة الاستقلال، التي تمكنت من تجنب العديد من المحن أثناء الفترة الصعبة التي اكتنفت نشوء الدولة.

الحالة، فإن أهم ما في الأمر اتباع نهج مدروس ومتوازن لحل المسائل المتعلقة بمصير المنظمة، بدلا من الإضرار بها بأن نصيح أسرى للعواطف. ونرى أنه أثناء مواجهة بعض مواطن الخلل في عمل الآلية، لا ينبغي لنا أن نسارع إلى الاستعاضة عنها بالكامل، بل ينبغي لنا أن نحاول تشخيص مواطن الضعف في الموارد المتاحة على النحو المناسب. ولعل المشكلة لا تكمن في المنظومة نفسها بل في الذين يدعون إلى تمثيلها على مختلف الصعد.

وإذ أنتقل مرة أخرى إلى مشكلة وضع وتنفيذ نظام لدرء الصراعات وكفالة التنمية المأمونة، أود أن أشدد على أن مسار الحياد في السياسة الخارجية الذي اتبعته تركمانستان منذ البداية كان يرمي دائما إلى هذا الهدف تحديدا. ويذكر تقرير الأمين العام صراحة أن التناقص من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية يمثل أحد الأسباب الرئيسية للصراعات. ومن ثم فإن تنفيذ مبادرة السياسة الخارجية المتعلقة بحياد تركمانستان الدائم، في صيغة قرار خاص اتخذته الجمعية العامة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، له أهمية كبيرة جدا في هذا الصدد. وتنمية الموارد الهيدروكربونية الغنية للغاية في حوض بحر قزوين لا ترتبط بمصالح بلدان المنطقة فقط وإنما أيضا بمصالح الدول الكبرى والشركات العبر الوطنية. إن حياد تركمانستان يرمي إلى حالة تتضافر فيها المصالح بدلا من أن تتضارب.

ونعتقد أنه من الممكن وينبغي أن تكون هناك مناطق مصالح في عالم اليوم، ولكننا نعارض بشدة مفهوم مناطق النفوذ. والمسألة المتعلقة بمركز بحر قزوين هامة جدا في هذا الصدد. وقد أعلننا موقفا مرارا فيما يتعلق بهذه المسألة، فنحن نود أن نتلافى أن يتحول العمل على مسألة مركز بحر قزوين من مشكلة قانون دولي إلى مشكلة سياسية. وعلى أية حال، نحن نعتبر أن من المناسب لفت الأنظار إلى هذه المسألة في هذا المحفل لتجنب تسييس مسائل تتعلق بالتعريف القانوني وتطوير موارد الطاقة في البحر وأن تؤكد استعداد تركمانستان لإقامة شراكة بناءة ولتقبل الحلول التوفيقية المعقولة التي تحدد بوضوح.

والطابع المعقد جدا لهذه المهام التي تواجه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جلي. والتحديات التاريخية التي تواجه المنطقة تتطابق مع آمال الشعوب حول العالم التي تعتقد بإمكانية حدوث تغير حقيقي نحو الأفضل مع انتهاء القرن. ويتعلق ذلك بكل من الدول الكبيرة

إعادة إحلال السلام واستعادة الاستتباب في أفغانستان. ومنذ الأيام الأولى للاستقلال أقامت تركمانستان علاقاتها مع أفغانستان على أساس الثقة والاحترام المتبادلين. وموقفنا واضح وشفاف جدا، أي التزام الحياد حيال أطراف الصراع؛ واتخاذ موقف بناء إزاء الوقائع المعاصرة في أفغانستان ومراعاتها على النحو الواجب؛ والرغبة في إشراك الأطراف المتحاربة في حوار؛ وبرامج مبتكرة للتعمير الاقتصادي.

وهذه الرغبة بالتحديد هي التي تكمن وراء مبادراتنا لعقد جولتين من المحادثات بين الفئات الأفغانية في وقت مبكر من هذا العام في عشق آباد، وحظيت بتأييد فصيلين رئيسيين، وآتت أكلها مما ولد الأمل بالمستقبل. بيد أن هذه العملية لم تحظ، في رأينا، بدعم كاف من الخارج، من جانب أولئك الذين يميلون أكثر إلى إصدار إعلانات عن حسن النية والعمل على الدفع قدما بمصالحهم بدلا من اتخاذ خطوات عملية لمساعدة الشعب الأفغاني. وما فتئت تركمانستان تعمل على المسألة الأفغانية وستستمر في عملها في إطار أية صيغة من صيغ التعاون الدولي، بما في ذلك آلية مجموعة "سنة زائد اثنان" بإشراف الأمم المتحدة، إذ أن هذه الآلية تنطوي على إمكانات هائلة لم تستغل بعد. ولدينا جميعا من الأسباب ما يدعونا إلى إثارة هذه المسألة لأننا واجهنا فعلا حالة قد لا تكون الحالة المثلى بالنسبة للأمم المتحدة، التي تمول بعثة خاصة في أفغانستان، وهي بعثة فشلت حتى الآن في التوصل إلى أية نتائج عملية. فالتقارير المنمقة ينبغي ألا تحل محل العمل السياسي الحقيقي.

وإننا نتشاطر وجهة نظر عامة مؤداها أن منظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى إجراء إصلاح رشيد في القرن الحادي والعشرين. والجمعية الألفية - التي سيكون عنوانها الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين - ستصبح معلما أساسيا في هذه العملية، وتؤيد تركمانستان تأييدا كاملا فكرة عقد هذه الدورة. وهذه الجمعية يمكن أن تتيح فرصة فريدة لتحديد المشاكل التي سنواجهها مستقبلا، وللإضطلاع بعملية مبتكرة لتعزيز وتحسين هذه المؤسسة الفريدة.

والبيانات التي أدلى بها رؤساء الوفود في الدورة الحالية تتضمن العديد من الأفكار المتصلة بضرورة إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وضبط حق النقض، من بين أمور أخرى عديدة. وتتمسك تركمانستان بوجهة النظر التي ترى أنه في حين يجري السعي إلى تحسين

فحسب ضرورة مواجهة المخاطر العسكرية وإنما أيضا رصد المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي قد تخل بالأمن والاستقرار. وقد أظهر حلف الناتو أن لديه في آن واحد الآليات العملية لإدارة الأزمات والقدرة على إدارة الأزمات الإنسانية. بيد أن هناك ضرورة واضحة للانتفاع الكامل بإمكانات الحلف عن طريق التعاون الفعال مع الأمم المتحدة التي تتمتع بقدرة الإشراف على استعادة الإدارة المدنية والبنى الأساسية. وهذا التعاون الوثيق يؤكد أن التزامنا بتحقيق السلم لا يقل قوة عن عزمنا على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالوسائل العسكرية. وبطبيعة الحال، فإن مفهوم الأمن الإقليمي في أوروبا لا يمكن تصوره بدون تعاون حلف الناتو مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أو اتحاد أوروبا الغربية أو مجلس أوروبا.

ولأن التنمية في أوروبا تتأثر بشدة بالتكامل الذي ما فتئ يزد تعمقا، فإن الاستكمال الناجح لعملية انضمام بلدي إلى الاتحاد الأوروبي التي دامت وقتا طويلا يمثل حاليا الهدف ذا الأولوية العليا في السياسة الخارجية التشيكية. وبما أن الجمهورية التشيكية بدأت محادثات الانضمام في ربيع العام الماضي، فإننا نعزز الحوار السياسي مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. ومن خلال مشاركتنا النشطة في السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، نقوم بنصيبنا من المسؤولية عن التنمية في أوروبا والعالم، حيث من الواضح أن ذلك يتم، حتى الآن، في الإطار المحدود لمركزنا كبلد منتسب. ونحن نولي أهمية كبيرة للبعدين الاجتماعي والبيئي للتكامل الأوروبي. ونعي تماما أن أهمية هذين البعدين ستظل تتزايد لمواكبة تقدم العولمة.

إن تفكك عالم القطبية الثنائية أدى إلى التحول من المجابهة إلى التعاون، وإلى بذل جهود رامية إلى إنشاء هيكل أمني جديد، وإلى عمليات تكامل، لا سيما في القارة الأوروبية. بيد أنه تسبب أيضا في تجدد تهديدات كانت ساكنة وظهور مراكز جديدة للقلق. وقد أدت مأساة كوسوفو وأزمات أخرى إلى أن نصبح أقرب إلى الاعتراف بأهمية مبدأ الأمن الشخصي للإنسان وضمانات ذلك كشرط مسبق لإرساء السلم والأمن في العالم. وكون أن أبشع الجرائم التي لا تمت بصله إلى العالم المتحضر لا تزال تقترف بحلول نهاية القرن العشرين، فإن ذلك يجعل هذا الاعتراف يبعث أكثر على الأسف والجزع. وفي هذا الإطار، تعرب الجمهورية التشيكية عن التقدير والتأييد لعمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والجمهورية

والصغيرة، والغنية والفقيرة، والمستقلة حديثا والدول القائمة منذ وقت طويل. ونحن جميعا نواجه تحديات لا يمكن التغلب عليها إلا بتضافر الجهود مع الاعتراف في الوقت ذاته بالمسؤوليات الفردية. هذا هو منطق السلوك السياسي لتركمانستان واستعدادها لأن تكون عضوا نشطا في المنظمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن للسيد يان كافان، وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التشيكية.

السيد كافان (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، في مستهل كلمتي، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بوظائفكم الهامة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن الشكر لسلفكم، السيد ديدير أوبيرتي ممثل أوروغواي، على عمله الذي اتسم بالمسؤولية وعلى الجهود التي كرسها لأنشطة الأمم المتحدة طوال العام السابق.

إن الجمهورية التشيكية يسرها أيما سرور أنه بعد مرور خمس سنوات أتاحت الفرصة للجمعية مرة أخرى للترحيب بدول أعضاء جدد في الأمم المتحدة - هي تونغيا وكيريباس وناورو. إن هذا التوسيع الجديد في عضوية أسرة الأمم المتحدة يدل على تزايد طابعها العالمي الذي تؤيده الجمهورية التشيكية تماما.

ويمثل هذا العام معلما هاما للجمهورية التشيكية التي أصبحت في فصل الربيع الماضي عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو)، مع كل من هنغاريا وبولندا. وإذ نذكر بالمادة الأولى من معاهدة واشنطن التي تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة والتي تلزم أعضاء الحلف بالتصدي للصراعات الدولية بالوسائل السلمية، نعتقد أن عملية التوسيع التاريخية هذه لعضوية الحلف والتي تتم للمرة الأولى بعد نهاية الحرب الباردة ستسهم في تعزيز الاستقرار والأمن، ولن يقتصر ذلك على منطقتنا. ونحن نؤيد مواصلة توسيع نطاق حلف الناتو بضم بلدان أخرى إليه، ونحن على اقتناع بأن الخطوة الأولى هذه سيكون لها أثر تعبوي وحفاظ لتلك البلدان.

والمفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو يشدد على نهجه العام لتناول المسائل الأمنية؛ فهو لا يتوخى

إن أهمية بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو تكمن في أنها تنسق أنشطة المنظمات الإقليمية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، باعتبارها أعلى سلطة مدنية في كوسوفو. وتقدر الحكومة التشيكية أيما تقدير التعاون الإيجابي القائم بين بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو وقوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو على الرغم أنه من الواضح أن قوات الأمن الدولية لا يسعها في المدى البعيد أن تحل محل الإدارة المدنية وقوات الشرطة.

وثمة جزء رئيسي من المسؤولية يقع على عاتق الأمم المتحدة، ولا سيما الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيرنار كوشنير، في كوسوفو. وقد سنحت لي الفرصة مباشرة للتعرف على مهمته الصعبة خلال الزيارة التي قمت بها إلى بريستينا قبل بضعة أيام. إن ما يحتاج إليه الممثل الخاص للأمين العام هو الدعم الكامل من المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها، بما في ذلك تحويل جيش تحرير كوسوفو إلى قوة غير عسكرية للحماية في كوسوفو. والواضح أن الجمهورية التشيكية تدعم جميع الخطوات والتدابير التي قد تحقق إنشاء مجتمع ديمقراطي ومتعدد العرقيات في كوسوفو على النحو الذي نص عليه مؤتمر القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في واشنطن. والمؤسف أنه خلال وجودي في كوسوفو لم أطلع على أي دليل مقنع على أن تلك الرؤيا يمكن بالفعل تحقيقها في المستقبل المنظور، بل على العكس من ذلك. والعدد المتضائل للضرب في كوسوفو، واستمرار التهديدات بقتلهم - حتى السيدات الصربيات المسنات - والتأثير المتزايد للمافيا، حسبما أبلغني السيد كوشنير، والإحساس القوي الدائم بالثأر، وعدم وجود قوات شرطة مدربة، وغياب الإدارة المحلية، وانتشار مرض الفساد والتناحر بين صفوف الألبان في كوسوفو أمور تشكل بعض العقبات التي يتعين التصدي لها بحزم للحيلولة دون أن تكون رؤيا المستقبل مجرد حلم لا يمكن تحقيقه.

وإنني أوافق تمام الموافقة على البيان الواضح الذي أصدره الأمين العام ومفاده أن الالتزام بالإجراءات الإنسانية يجب أن يكون عالميا حتى يكون مشروعا. وهذا يعني أن التزامنا بالسلام والاستقرار لا يمكن أن ينتهي بانتهاء الأعمال العدائية فحسب، ولكن علينا أن نكون موضوعيين ومحايدين حيال جميع المجموعات العرقية، فضلا عن جميع المناطق، ويسرني أن ألاحظ أن القول الذي شاع مؤخرا وهو "تيمور الشرقية ليست

التشيكية مقتنعة بأن جهود المجتمع الدولي ينبغي أن تفضي إلى إزلال العقوبة العادلة جزاء على كل الفظائع التي ارتكبت.

إن روبن كوك، وزير الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة، قال عن حق هنا إن علينا أن نتصدى لثقافة الإفلات من العقاب. وينبغي إخضاع جميع المجرمين للمساءلة. وكما قال الأمين العام كوفي عنان، فإن انتهاكات حقوق الإنسان المكثفة والمنهجية لا ينبغي أن يسمح لها بالاستمرار، حيثما حدثت.

وكوسوفو ستصبح المقياس لنجاح المؤسسات الدولية. وتمر كوسوفو الآن بفترة نرى فيها أنه من الضروري الدفاع عن السلام، وهي فترة نرى فيها أنه من الممكن تحقيق الاستقرار السياسي وإضفاء الطابع الديمقراطي، والاستقرار الاقتصادي والتنمية التدريجية في المنطقة. وتبدي الجمهورية التشيكية اهتماما باستقرار المنطقة بجميع جوانبه. لذلك السبب شاركت بوصفها البلد الذي يت رأس حاليا المبادرة الأوروبية المركزية في مؤتمر قمة ميثاق الاستقرار المنعقد في سراييفو، ولذلك السبب سنعمل على إضفاء الطابع الديمقراطي في المنطقة وإعادة الإعمار الاقتصادي والأمني فيها. ونحن طبعا ندرك إدراكا كاملا أن قول هذا أيسر من فعله. والعقبات على الطريق عديدة وهائلة.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في توفير السلم والأمن الدوليين. والحل السلمي للنزاعات سيظل دون شك إحدى الأولويات الرئيسة للأمم المتحدة. لذلك، تعلق الجمهورية التشيكية أهمية كبرى على استخدام عمليات حفظ السلام في التصدي لحالات الأزمات، وتؤيد الجهود الموجهة مباشرة نحو زيادة كفاءتها، ولا سيما فيما يتعلق بنشرها بسرعة. والسرعة تبدو الجانب الرئيسي في حالات عديدة. ومع ذلك يجب أن نوفر للأمم المتحدة دائما التمويل الكافي للاضطلاع بهذا الدور على نحو فعال؛ والمؤسف أن مواردها المالية محدودة جدا في الوقت الراهن لأن بعض الدول الأعضاء تقصر في الوفاء بالتزاماتها المالية. وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو تمر بهذه المشاكل: فالبعثة لم يتم تأمينها ماليا بالدرجة التي توازي الحالة الأمنية الراهنة والمهمة الصعبة جدا المتمثلة في استعادة الإدارة المدنية في كوسوفو. ومن ناحية أخرى، لعل هذه البعثة كانت من أكثر البعثات سرعة في الانتشار في تاريخ الأمم المتحدة.

تلك المنطقة، وذلك مرده أساسا لبعض الإجراءات المتشددة.

إن إحدى المهام الهامة للغاية للمجتمع الدولي هي بلا شك منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتخلص منها تماما. ولا يزال هدفا يتمثل في إيجاد عالم خال من أي سلاح نووي. وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سينعقد عام ٢٠٠٠، تدعو الجمهورية التشيكية إلى التغلب على الركود الحاصل في المفاوضات المتعلقة بالمعاهدات الهامة التي تدعم عدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى التحلي بمزيد من المواقف الإيجابية ولا سيما من جانب البلدان النووية الأمر الذي يهيء جوا أكثر مؤاتة لعملية نزع السلاح ويفضي إلى اتخاذ تدابير واضحة وعملية وممكنة لتنفيذ لنزع السلاح النووي في الألفية الجديدة.

ليس هناك شك في أن التصديق المبكر على معاهدة زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها "ستارت ٢" بين الولايات المتحدة وروسيا سيساعد إلى حد كبير في إحياء عملية نزع السلاح. ونحن نعتبر تحقيق الانطباق العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليهما بسرعة مهمة عاجلة. وفي هذا الشأن، نقدر بشكل خاص تصديق فرنسا والمملكة المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والجمهورية التشيكية تأمل أن يساعد مؤتمر البلدان الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المقرر عقده في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، على الإسراع بالتصديق في بلدان أخرى.

ونحن نرحب بالجهود المبذولة لتحسين فعالية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا يزال نعرب عن تأييدنا لإجراء مفاوضات في وقت مبكر بشأن بروتوكول التحقق الخاص باتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، تؤيد الجمهورية التشيكية جميع التدابير التي تسهم في تحقيق المزيد من الشفافية. وهي تفي بشكل ثابت بالتزاماتها بإبلاغ السجلات ذات الصلة وتؤيد الجهود الرامية إلى توسيع إجراءاتها بحيث تغطي أنواعا إضافية من الأسلحة.

كوسوفو" قد أسقط بهدوء. ولقد قال الأمين العام إن الإنسانية، رغم كل شيء، لا تتجزأ؛ ونحن نوافق تمام الموافقة على قوله.

وتعتزم الجمهورية التشيكية أن تواصل مشاركتها في عمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على حد سواء، مثلما يدل على ذلك، في جملة أعمال أخرى، الأعمال التي تقوم بها الوحدات التشيكية في البوسنة والهرسك وفي كوسوفو بإمرة منظمة حلف شمال الأطلسي. وأول أفراد من الشرطة التشيكية ينبغي أن يصلوا إلى كوسوفو للانضمام إلى قوة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو في غضون الأيام الخمسة المقبلة. وعدد أفراد الشرطة المطلوبين للحفاظ على النظام المدني في كوسوفو بات الآن أكثر من ضعف الرقم الذي تم تقديره أساسا، حسبما أفادني السيد كوشنير. وأفراد الشرطة، وأفراد الجيش غير مدربين على التحقيق في الجرائم، والأهم من ذلك، على اتخاذ تدابير لمنع ارتكاب الجرائم أو تحديات خطيرة أخرى للقانون والنظام. والجمهورية التشيكية على استعداد أيضا للنظر في إيفاد مراقبين عسكريين إلى بعثات الأمم المتحدة للسلام في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وطبعا إلى تيمور الشرقية أيضا عقب طلب تلقيناه مؤخرا من استراليا وموافقة مجلس الأمن على البعثة هناك.

والجمهورية التشيكية معنية بالتطورات في تيمور الشرقية. ونحن نرحب بأنه بعد انقضاء عقود من الزمن، أتاحت الفرصة لشعب تيمور الشرقية لأن يمارس حقه في تقرير المصير، ونشعر بصدمة قوية إزاء أن نتائج الاستفتاء أدت إلى إراقة الدماء وأعمال قتل عشوائية. وإن قبول إندونيسيا بقوات الأمم المتحدة العسكرية لحفظ السلام بعثت فينا الثقة بأن الأمم المتحدة ستنجح في كفالة السلم في تلك المنطقة.

إن السلم والأمن في المناطق الحافلة بأزمات يرتبطان ارتباطا وثيقا بالإغاثة الإنسانية التي تقدم كقاعدة إلى السكان المدنيين المتضررين. والتردي الجذري في الحالة الأمنية قد يتسبب بأزمة إنسانية مدمرة، مثلما رأينا في كوسوفو. وهنا، أيضا، ثمة حاجة إلى أن ننظر في إمكانات تبسيط آليات الأمم المتحدة لصنع القرار. والمقلق، على سبيل المثال، أنه لم تتوفر لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الموارد والقدرات الكافية للتصدي للأزمة الإنسانية في

في معظم الحالات، صراعات داخلية أشبه بحروب أهلية. والأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل عام يواجهان ضرورة تحديد العلاقة بوضوح بين السيادة الوطنية وبين حماية حقوق الإنسان وفي آخر الأمر المشاركة في المناقشة بشأن الطريقة التي ينبغي أن يؤدي بها حكومات مدنية واعية تضع القوات المسلحة تحت السيطرة. وفي هذا السياق، أود أن أركز بشكل واضح على حجة الأمين العام بشأن السيادة الفردية وحق كل فرد في تقرير مصيره.

ثانياً، إن أهمية الإسراع بعملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل جوهري، وعلى وجه الخصوص إصلاح مجلس الأمن، أصبحت واضحة بشكل متزايد. والجمهورية التشيكية تؤيد تأييداً تاماً جهود الأمين العام للإصلاح، وأود أن أشاطره التفاؤل فيما يتعلق بالتقدم الموضوعي المبكر في مفاوضات الإصلاح الذي أعرب عنه لي السيد عنان خلال محادثاتنا في براغ في شهر تموز/يوليه الماضي. ولا بد لي أن أقر بأننا نعتبر نتائج مفاوضات هذا العام، وبخاصة تلك المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، غير كافية. وهذه، بطبيعة الحال، تتمشى مع دور الأمم المتحدة خلال المرحلة الأولية لصراع كوسوفو. إن تشكيل مجلس الأمن يتطلب تغييراً. والجمهورية التشيكية تعتقد أنه لا بد من زيادة عدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين على حد سواء في مجلس الأمن، بينما يتعين تعزيز تمثيل البلدان النامية.

ثالثاً، إن آليات منع الصراعات من الضروري إنشاؤها، كما ينبغي توجيه الاهتمام إلى مسائل مثل التمييز، والفقر، ووصول المواد الأولية إلى الأسواق وتجارة الأسلحة. وتجارة الأسلحة لا تتضمن فقط أنظمة الأسلحة الكبيرة والمعقدة. وإنما التراكم المتزايد للأسلحة اليدوية والأسلحة الصغيرة الأخرى هو الذي يتطلب فوق كل شيء استجابتنا القوية لأن هذه الأسلحة الشخصية تقوم بدور بارز في معظم الصراعات. وأود أن أعرب عن تأييدي التام للنداء الذي وجهه وزير خارجية المملكة المتحدة، السيد روبين كوك، بوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. والتعاون مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الوحدة الأفريقية، اللتين قد تكونان أكثر نجاحاً في تناول الصراعات، ينبغي أيضاً أن يكون له دور في منع الصراعات. وإنني أرحب غاية الترحيب بتأكيد الأمين العام هنا على التحرك قدماً من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع.

وتتشاطر الجمهورية التشيكية أيضاً بشكل كامل قلق المجتمع الدولي البالغ بشأن النقل غير المشروع للأسلحة اليدوية والخفيفة، وتؤيد جميع التدابير المطلوبة لوقف تلك الأنشطة. وفي سياق الجهود الدولية للحد من استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وحظرها، بوسعي أن أبلغ الجمعية بارتياح بأن الجمهورية التشيكية، بعد تصديقها في العام الماضي على البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، أكملت عملية التصديق على اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، وستودع صك التصديق قريباً لدى الأمين العام. ونحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق انطباق عالمي لتلك الاتفاقية. ولا نزال نشترك في الأنشطة الدولية التي تركز على إزالة الألغام وعلى توفير المساعدة لضحايا الألغام الأرضية.

رحبت الجمهورية التشيكية بزيادة أعضاء مؤتمر نزع السلاح بإضافة خمسة بلدان أخرى، أعرب لها عن تهنيتنا الحارة. وفي الوقت نفسه، نعرب عن أملنا في أن ينجح مؤتمر نزع السلاح في التغلب على التوقف الحالي ويبدأ محادثات ليس فحسب بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية، وإنما أيضاً بشأن مسائل موضوعية أخرى تتعلق بتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، وبشأن الضمانات الأمنية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية.

ما من شك في أن هذا العام كان اختباراً حقيقياً للأمم المتحدة، كما كان اختباراً حاسماً لصنع القرار عبر الوطني خلال الأزمات. وهذا الاختبار، الحاسم للغاية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة، لم ينته بعد وربما تطور. وليست كوسوفو وحدها هي التي كشفت عن أن الأمم المتحدة بوضعها الحالي لا تستخدم إمكاناتها استخداماً كاملاً لتجعل من نفسها الأداة التي لا غنى عنها لتحقيق الأهداف الموضوعية في الميثاق. ولذلك، فإن المنظمة، على عتبة الألفية الثالثة، تبحث عن جواب عن السؤال المتعلق بالكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يصبح بها مسؤولاً مسؤولية حقيقية وعن الدور الذي ستؤديه الأمم المتحدة في هذه العملية.

ونحن نرى، أن الأمم المتحدة يجب أن تستجيب أولاً وقبل كل شيء للمضمون المتغير للصراعات في عالم اليوم. هذه ليست صراعات تقليدية بين الدول، وإنما هي،

التجربة يجب أن تؤدي إلى مواصلة تدعيم وتقوية الفكرة التي سبق عرضها قبل فترة من الزمن، وهي فكرة "الخوذ البيضاء". والتحدي هو تمديد "الخوذ البيضاء" إلى قوات إنقاذ دولية عادية تحت قيادة الأمم المتحدة، قادرة على العمل المنسق الفوري، بموافقة البلدان التي تتلقى هذه المساعدة بطبيعة الحال. ويمكن أن يكون الهدف النهائي تشكيل قوات دولية للاستجابة السريعة، تتكون من فرق وطنية وأفرقة خبراء مجهزة تجهيزاً جيداً، وعلى استعداد دائم، ويمكن إرسالها إلى المناطق المتضررة في ظرف دقائق أو ساعات.

وختاماً، أرجو أن نذكر أنفسنا مرة أخرى بأن مستقبل الأمم المتحدة يعتمد أساساً على إرادة دولها الأعضاء. ولهذا فإن إيجاد إجابات على الأسئلة التي أثيرت في دورة الجمعية العامة هذا العام لا يتوقف على الأمم المتحدة فحسب، بل على المجتمع الدولي بأسره. وستتيح لنا جمعية الألفية فرصة كبيرة لإيجاد إجابات على هذه الأسئلة. ويحدوني الأمل في أن تساهم جمعية الألفية بشكل حازم في التعجيل بالعمل على إصلاح الأمم المتحدة، الذي أكدت ضرورته بوضوح أزمة كوسوفو. وإني متأكد من أننا نضع نصب أعيننا الآن استعادة الالتزام بالتعددية وبالذور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الكفاح لرفع لواء قيم الميثاق الأساسية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون.

وتفاؤلي الحذر التقليدي الذي أعترف بأنه تدعم بعض الشيء في هذا الصدد بعد الاستماع هنا إلى بعض السياسيين الممثلين لبلدان حائزة لموارد أكثر بكثير من الموارد المتاحة للجمهورية التشيكية. ومما يؤسف له أن مواردنا محدودة بقدر ما. ورغم ذلك، سنواصل دعم الأمم المتحدة، والمشاركة في بعثاتها كما ذكرت آنفاً، وتخصيص ملايين الدولارات للمعونة الإنسانية والإنمائية، وما إلى ذلك. والنقطة التي أود أن أوضحها في هذا البيان، وإن كان الوقت متأخراً هذا المساء، هي أننا سنكون على استعداد دائماً لتقديم المساعدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة لممثل باكستان الذي طلب الإدلاء ببيان ممارسة لحقه في الرد.

وأود أن أذكر بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة الكلمات التي تلتقى ممارسة لحق الرد بـ ١٠ دقائق للكلمة الأولى و ٥ دقائق للكلمة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

رابعاً، دور الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، كجزء من مفهوم أوسع للأمن الإنساني، ينبغي أن يكثف بشكل كبير. ولقد رحبنا ببيان الأمين العام الشخصي في خطابه أمام دورة هذا العام للجنة حقوق الإنسان، الذي قال فيه، "لقد جعلت من حقوق الإنسان أولوية في كل برنامج من برامج الأمم المتحدة". وهذا، كما يبدو لي يعكس بشكل دقيق الأهمية التي ينبغي أن توليها الأمم المتحدة لمسائل حقوق الإنسان في المستقبل. وينبغي للأمم المتحدة أن تكفل أن يقبل ويستهدف الطابع العالمي لحقوق الإنسان كمبدأ رائد لسلوك المجتمع الدولي. وعن طريق جهودنا المشتركة، ينبغي أن نكفل حياة كريمة شاملة لكل فرد في الألفية القادمة. ومن غير المقبول، ونحن على عتبة ألفية جديدة، أن ندعي أن حقوق الإنسان نسبية وأن انتهاكاتهما من جانب دول ذات سيادة في داخل أراضيها هو فقط من شؤونها الداخلية وبالتالي لا تكون موضع اهتمام أعضاء المجتمع الدولي الآخرين. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من الدفاع بشكل علني عن وجود حقوق الإنسان، فلن تكون قادرة على الدفاع عن وجودها هي نفسها.

في الوقت نفسه، علينا ألا ننسى تحذير الأمين العام بشأن ضرورة كفالة الشرعية العالمية، الذي وجهه فيما يتصل بحملة القصف بالقنابل ضد يوغوسلافيا. وبالصادفة، فإن الحكومة التشيكية الجديدة اعتمدت مفهوماً للسياسة الخارجية يعتبر حقوق الإنسان من بين دعائمها الرئيسية ويؤكد في الوقت نفسه على استصواب مهام الأمم المتحدة لعمليات إنفاذ السلام.

وخامساً، من المصلحة الحيوية للأمم المتحدة أن ينتقل العالم إلى القرن الحادي والعشرين في ظل سيادة القانون على العلاقات الدولية. وتوضح بجلاء الحالة في يوغوسلافيا السابقة، بما فيها من تطورات في كوسوفو، الدور الهام للغاية الذي تضطلع به اليوم بالفعل الهيئات القضائية الدولية لتعزيز مكانة القانون الدولي وإدماجه على نحو تدريجي في عمليات صنع القرار السياسي. وتنفيذ القانون الدولي من قبل هيئات الأمم المتحدة القضائية الدولية له نفوذ إيجابي قوي على تصور الرأي العام العالمي للأمم المتحدة نفسها.

وأود الآن أن أتناول بإيجاز مشكلة خطيرة أخرى. فالزلازل الذي وقع مؤخراً في تركيا، واليونان، وتايوان أكد ضرورة استعداد العالم لتقديم المساعدة المنسقة إلى منطقة أصابها كارثة طبيعية جسيمة. ونرى أن هذه

وإذا كان هذا هو جوهر القومية الهندية فهو يرتكز إذن على القمع الجماعي، والقتل، وإشعال الحرائق، واغتصاب النساء - ذلك أنه في جامو وكشمير، وفي العقد الأخير وحده، قتل أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من الأبرياء، واغتصبت آلاف النساء، وأحرقت قرى بأكملها وسويت بالأرض. وما من أمة يمكن أن تفخر بأن جوهرها يستند إلى هذه الأعمال الخسيسة. وإذا كان هذا حقاً هو جوهر القومية الهندية، فقلة الكلام عنه تكون أفضل.

وحقائق الوضع في جامو وكشمير هي أن منطقة جامو وكشمير ليست جزءاً من الهند، ولم تكن في يوم من الأيام جزءاً من الهند. وهناك قرارات لمجلس الأمن تتعهد لشعب كشمير بحقه في تقرير المصير. وقد قبلت الهند هذه القرارات. وقد قاطع شعب جامو وكشمير الانتخابات الأخيرة والانتخابات التي سبقتها، تلك الانتخابات المزيفة التي أجرتها الهند. وهو لم يشارك في تلك الانتخابات لكي يدل على اغترابه وعلى رفضه للحكم الهندي.

هناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ هندي من الجنود والقوات شبه العسكرية، ينخرطون في جهود لقمع كفاح الشعب الكشميري وتحطيم روحه من خلال الانتهاكات الجسيمة لحقوقه الإنسانية، والقتل والفظائع والقمع والموت في الحجز، وتدمير اقتصاد كشمير. وكل هذا تم توثيقه من جانب منظمات دولية لحقوق الإنسان، مثل منظمة رصد آسيا، ومنظمة العفو الدولية وحشد من المنظمات الأخرى، بما فيها بعض المنظمات الموجودة في الهند ذاتها.

وأشار وزير خارجية الهند أيضاً إلى كارجيل وكارجيل كانت مظهراً من مظاهر الكفاح المستمر لشعب جامو وكشمير لممارسة حقه في تقرير المصير. وإلى أن يحين الوقت الذي يمارس فيه الشعب الكشميري حقه في تقرير المصير، سيظل كفاحه مستمراً.

ووزير الخارجية أيضاً أخذ على عاتقه أن يتهم باكستان بتعذيب بعض الجنود الهنود أو قتلهم أثناء

السيد حق (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم رداً على البيان الذي أدلى به وزير خارجية الهند في وقت مبكر من هذا المساء، والذي اتهم فيه باكستان بشن أعمال عنادية قسرية على بلده. وهذا البيان يتسم بالخداع والرياء. وفي ضوء التاريخ، يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن نضلل بادعاء الهند بسلامة نواياها تجاه جيرانها.

ومنذ استقلال الهند، دلت بوضوح في مناسبات عديدة على مطامعها في المنطقة وفيما يتجاوزها، وعلى ميلها إلى اللجوء إلى استعمال القوة، وعلى سياسات الهيمنة والتوسع التي تتبعها. وعلى سبيل الاستعادة الموجزة، فمنذ استقلال الهند، احتلت الهند عدداً من الأقاليم باستخدام القوة. وأشار إلى إقليمي حيدر أباد، وجوناغاد، وإقليم غوا البرتغالي، ومملكة سيكيم، وجامو وكشمير، وعدوان الهند المتكرر وحروبها المفروضة على باكستان.

ومطامع الهند حلت بها أيضاً بحياسة الأسلحة النووية، مما ألقى بجنوب آسيا في خضم سباق الأسلحة النووية. ولما كانت باكستان تعاني من وطأة العدوان الهندي، كما أن أوصالها قد تقطعت مرة نتيجة ذلك العدوان، فإنها تضطر إلى الدفاع عن نفسها، والدفاع عن سيادتها، والدفاع عن سلامتها الإقليمية، والدفاع عن استقلالها.

وقد أشار أيضاً وزير خارجية الهند إلى جامو وكشمير بوصفهما جوهر الأمة الهندية. فإذا كان هذا هو جوهر الأمة الهندية، فلا بد أنه جوهر فاسد، لأنه جوهر يرتكز على إنكار الحق في تقرير المصير على شعب جامو وكشمير، الذي تعهدت به الهند أمام المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، وشعب جامو وكشمير.

ومعظم الدول الممثلة في هذه الهيئة حصلت على وضع إقامة الدولة وعلى استقلالها نتيجة ممارسة هذا الحق غير القابل للتصرف. ولا يمكن أن يرتكز جوهر الدولة على إنكار هذا الحق الأساسي. فإذا كانت جامو وكشمير جوهر الدولة الهندية، يكون هذا مرتكزاً على انتهاك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاستهانة بها وهو بالمصادفة نفس الهيئة التي تطمح الهند إلى الحصول على مقعد دائم فيها بالإضافة إلى انتهاك القانون الدولي والقواعد الأخلاقية والاستهانة بهما.

وجودهم في الأسر. ولا يمكن أن تكون هناك أكذوبة أسوأ من هذه. فباكستان تتقيد بالقانون الدولي. وهي لم تعذب ولم تقتل أي جندي هندي، ولم تكن مضطرة إلى ذلك.

وفي مواجهة هذه الاتهامات الهندية المزيفة، نلجأ حالياً إلى دعوة موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية لمراقبة تسليم أي من الجنود الهنود السجناء لدى باكستان أو الذين تأسرهم باكستان عند عبورهم أراضيها.

وتحدث وزير الخارجية أيضاً عن الإرهاب الدولي. وكان غريباً منه أن يفعل ذلك بما أن الهند هي التي كرس الإرهاب الذي ترعاه الدولة. والإرهاب الذي ترعاه الدولة وتمارسه الهند ضد الشعب الكشميري ثابت في وثائق رسمية. والإرهاب الذي ترعاه الهند وتمارسه ضد باكستان أدى إلى مصرع الآلاف وإلى العنف العشوائي - وكل هذا في سعيها لتحطيم روح الشعب وبث الفرقة في صفوفه. ولدينا اعترافات من مئات العملاء الهنود تشهد على هذه الحقيقة.

إن العواطف الرقيقة نحو الديمقراطية والتعددية لا تعني شيئاً ما لم تترجم إلى ممارسة عملية. والهند بلد يتحدث عن السلام، ويبني ترسانات نووية. والهند بلد يتحدث عن السلام في الأمم المتحدة، ويشن في الوقت ذاته حرباً شعواء على الناس الأبرياء في جامو وكشمير لتجرئهم على المطالبة بحقوقهم في تقرير المصير.

إن الطريق إلى السلام مفتوح بالفعل. وقد عرضت باكستان على الهند منذ البداية الدخول في حوار، حوار يستشرف النتائج.

ونحن ندعو الهند إلى اتخاذ الخطوة الأولى على هذا الطريق بإنهاء القمع الذي تمارسه في كشمير، والدخول في حوار مع باكستان للاهتمام إلى حل عادل لمشكلة جامو وكشمير وفقاً لرغبات شعبها، وكذلك لجميع المسائل الأخرى المعلقة بين بلدينا.

رفعت الجلسة الساعة ٥/٢١.